ا مهورية ا زائرية الد قراطية الشعبية

وزارة التعليم العا و البحث العلمي

جامعة ا زائر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسي

ا ؤسسة العمومية و القيد ا ا

حالة ا ؤسسات العمومية للصناعات الغذائية
من ا بوب و مشتقاتة

أطرحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة العلوم الإقتصادية

فرع التسي

تقد الباحث

شيحة يسي

إشراف

د. فدي عبد اليد

جوان 2002

إهداء

إلى روح من رحل و لم يحضر لحظات قطف ثمار رعايته و تحقيق أمنياته العـم الغالي "بن شيحة" رحمة ا عليه صدقة جارية من صدقاته الكثيرة .

إلى من حملت مشعل الرعاية بعده زوجة عمي "صحراء" و كانـت لـي خيـر أم ففرحتها فرحتين.

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها أمي الغالية .

إلى عنوان العائلة و رمز سيادتها والدي حفظه ا .

إلى كل الذين يجمعني معهم سقف واحد إخواتي و أخواتي.

إلى كل الذين درجوا معي و كل من يقاسمني معاناة البحث و العلم.

إ عائلة الثانية عهد ا الية و التسي : أساتذة، عمال و طلبة .

شكر و تقدير

لن تكفي هذه الديباجة و لن تسع عمق التقدير و الشـكر لمن علمني حرفا منذ نعومة أظافري بداية بالكتاتيب (إقرأ بإسـم ربك)، مرورا بمحطات يتقاسمها التعـب و الخـوف و الشـوق و الطموح و النجاح وصولا إلى هذا المولود الذي رعته أياد مخلصة و عقول نيرة تغار عن العلم و العلماء و تبني هذا الوطن وتأمـل في أن تسود القلم . إلى أولئك الذين كانوا غير سـند طـوال مـدة التحضير الأعداد و التحرير، أقول لهم جميعا شكرا لكم عـن كـل شيء

فشكرا و ألف شكر للدكتور عبد اليد قدي الذي كان خ شرف بكرمه ا عر الفياض.

وشكرا للأستاذين : بن زيادي ال و دحية عبد ا فيظ عن كل عون وتشجيع

وشكرا للسيد : بلال خميستي على تقديمه يد المساعدة .

و شكرا للسيدين صخري عبـد الحميـد و بـوفكرون بوعلام (إطارين ببنك الجزائر) عن كل الدعم و المعلومات.

مستخلص

تعالج الدراسة وضعية المؤسسات العمومية في ظل إشكالية القيود المالية التى ميزتها مند نشأتها وكان من الصعب عليها التخاص منها.

في هذا السياق، تناول البحث تحليل القيود المالية و تطورها عبر المراحل والتحولات و الإقتصادية التى عرفتها مؤسسات القطاع العمومي الإنتاجي المتمثلة في: مرحلة التخطيط المركزي، المحاولات الأولى للإصلاحات الإقتصادية، إستمرارية هده الإصلاحات والشروع في الإنتقال إلى إقتصاد السوق

كما ركز الباحث على تحليل هذه القيود من وجهة نظر مالية جزئية ، ومالية كلية بواسطة ميكانيزمات الضبط الإقتصادي .

تم إعداد هذا البحث بالإعتماد على المعلومات و مختاف الإحصائيات المتعلقة بإقتصاديات بعض الدول بصفة عامة و الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة كما تم الإعتماد على الوثائق المحاسبية و المالية لبعض مؤسسات القطاع العمومي الإنتاجي.

مكنتنا هذه الدراسة من إختبار الفرضيات المطروحة و الوصول إلى نتائج بخصوص الموضوع .

Summery

This study analyses the situation of the state companies on there difficult issue of the financial requirements that have characterized than since their creation ; and it was difficult to get rid of them.

In this context, this study treated the financial requirements and their development through steps and the economic change that the productive state sector companies have know; that is, the central planning era, the first attempts of the economic reform, and the continuity of economic reform and the start of the transition to the market economy. The researcher hase based its study on analyzing these requirements from the micro financial point of view on the other, thanks to economic regulation mechanisms.

This study has been prepared by relying on the information and the different statistics concerning the economics of some countries in general, and the Algerian economy in particular. In beside besides to this, we rely on the accounting an the financial documents of some companies of the productive state sector.

This study permitted us to test the hypotheses and to reach the results concerning the

ا فردات ا امة البحث

باللغة الأجنبية	باللغة العربية
Phase de coopération	1-مرحلة التعاون
Phase de confrontation	2-مرحلة المواجهة
Equilibre financier	3-التوازن المالي
Contrainte financière	4- القيد المالي
Contrainte budgétaire	5-القيد الميزاني
Assainissement financier	6- التطهير المالي
Inflation	7-التضخم
Revenu	8-الدخل
Taux de change	9- سعر الصرف
: Banques – Entreprises Dispositif	10-نظام : بنوك و المؤسسات
Comportement financier	11-السلوك المالي
Aspect micro-économique	12- المظهر الإقتصادى الجزئي
Aspect macro-économique	13- المظهر الإقتصادى الكلي
Leviers de régulation économique	14-رافعات الضبط الإقتصادي
Rentabilité financiere	15-المردودية المالية
Rentabilité économique	16-المردودية الإقتصادية
Coût du capital	17-تكلفة راس المال
Coût implicite	18-التكلفة الضمية
Coût expilicite	19-التكلفة الظاهرية
Réformes économiques	20-الإصلاحات الإقتصادية
Restructuration organique et financière	21-إعادة الهيكلة العضوية و المالية
Restructuration industrielle	22-إعادة الهيكلة الصناعية
Libéralisation des prix	23-تحرير الأسعار
Compression d' effectif	24- تسريح العمال
Liquidation	25-التصفية
Environnement interne	26-المحيط الداخلي
Environnement externe	27-المحيط الخارجي

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : تحليل القيود المالية الناتجة عن النموذج التنموي المكثف.

{ ص37 - ص78 }

الفصل الثالث : المؤسسة العمومية و الإصلاحات الإقتصادية

{ ص79 – ص112 }

قائمة الجداول الواردة في البحث

تابع للجدول السابق

تابع الجدول السابق

قائمة الأشكال الواردة في البحث

المقدمة العامة

المقدمة العامة

I - الإشكالية

لا تعتبر المؤسسة العمومية علاجا شاملا كل الدول إلا أن الكثير من الدول لا تستغني عنها، و بالتالي تستعمل كل الطاقات من أجل جعل العلاقة بين الدولة والمؤسسة العمومية أكثر فعالية في مجال التسيير و تحقيق الأهداف المسطرة في إطار التنمية الإقتصادية.

في هذا الصدد، نجد أن المؤسسة العمومية في البلدان الصناعية تعمل على ضمان قدرات أكثر أهمية في مجال التنمية الإقتصادية و خلق الموارد المالية من أجل الحفاظ على تواجدها و توسعها، في هذه البلدان، يعرف المحيط حاليا تغيرات كبيرة خاصة في مجال خلق الموارد المالية ذات التقنيات المتطورة، مما دفع المؤسسات إلى وضع إستراتيجيات و برامج مالية جديدة. وهذا يعني أنه على المؤسسة تكوين بنية مالية تمكنها من معالجة مختلف النقائص المتعلقة في نفس الوقت بهيكلتها المالية ونظام تسييرها، و إقتراح إجراءات جديدة للتقليل أو القضاء على الإختلالات المتعلقة بنشاطها بصفة خاصة و الإقتصاد بصفة عامة.

خلافا لهذه الدول، تعد وضعية القطاع العام في معظم الدول السائرة في طريق النمو غير مرغوب فيها بالرغم من إستعمال المؤسسة العمومية بشكل واسع كأداة للتنمية الإقتصادية و الاجتماعية. في المقابل، تتميز حالة الجزائر بخصوصيات فريدة. فمنذ الإستقلال، شكلت مؤسسات القطاع العام حقل تجارب من خلال إتساع وتيرة عمليات الإصلاح المكرسة. و بالتالي، أدت الأهداف المحددة عبر مختلف المخططات التنموية إلى خلق عدد كبير من المؤسسات التي تعود رقابتها للدولة. و أدى إرتفاع عدد العمال، عدم كفاءة بعض المسيرين، عدم تجانس التشريعات الإدارية، المالية

والجبائية في بعض الأحيان إلى ظهور عدة مشاكل أثرت على النشاط العادي للمؤسسة العمومية.

من المنظور المالي، عرفت العديد من المؤسسات إختلالات مالية أيـن سـمحت ميكانيزمات التمويل المستعملة بخلق وضعيات مخالفة للوضعيات العادية. في الجزائر، لم تكن المؤسسة العمومية موضوع دراسة على المستوى الجزئي، بل كانت الدراسات في مجملها ذات طابع كلي. في هذا الميدان أثبتت التجارب بأن إسـتعمال التـدخلات interventions على مستوى الاقتصاد الجزئي كعامل للمبادرة الإقتصادية مرتبط بتهيئة مجموعة من الظروف بشكل واسع. بالمقابل يمكن التحكم في التدخل علـى المسـتوى الجزئي وفق شروط و متطلبات محددة للإنعاش الإقتصادي.

وفق هذا الأساس، تم إعتماد مجموعة من الإصلاحات بعـد الهيكلـة العضـوية والمالية أدت إلى إستقلالية المؤسسات العمومية. تدخل هذه السلسلة من الإصـلاحات في إطار لامركزية تسيير الإقتصاد خلال العشرية (1980-1990). وفـق مـا حـدده المخطط الخماسي (1980-1984). وكانت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية تهدف أساسا لتدعيم القطاع العمومي.
يتمثل السؤال المطروح أنذاك، يتمثل في كيفية جعل المؤسسات أكثر فعالية و أكثر قدرة على خلق تدفقات التمويل الذاتي لضمان إستمراريتها ونموها.

في هذا الإطار و في الوقت الذي تم فيه تشغيل المؤسسات المعاد هيكلتهـا، تـم التفكير في مجموعة من الإجراءات: منها ما هو على المستوى الداخلي لجعل أنشطة المؤسسة أكثر مردودية، و منها ما هو على المستوى الخارجي من أجل إعادة توازنات الهيكلة المالية و الخزينة بشكل دائم. سيعالج مضمون هذه النقـاط مختلـف أسـباب الإختلال المالي ذات الطابع الداخلي و الخارجي، و كذا الإجراءات المتخذة في إطـار مخطط إعادة الهيكلة.

من جهة أخرى، نجد أن الإنخفاض المعتبر لأسعار البتـرول سـنة 1986 حـرم المؤسسات العمومية من جزء من الموارد المادية و المالية، مما أدى إلى تفاقم وضعيتها المالية بشكل واضح. على المستوى الإقتصادي و المالي، لم تسمح خطط الإنقـاذ مـن إخراج المؤسسة العمومية من القيود المالية التي تعاني منها، و أصبحت وضعيتها غيـر مشجعة. و من أجل وضع حد لهذه الوضعية، قامت السلطات العمومية بـإدراج نظـرة جديدة لتقويم المؤسسات العمومية من خلال الإستقلالية المالية التي أعلـن عنهـا سـنة 1988. هذه الأخيرة تعتبر عاملا أساسيا في برنامج التعديل الهيكلي المقترح، وكما نموذج لتقويم المؤسسات العاجزة.

يتضمن هذا البرنامج التطهير المالي وتهيئة المؤسسة بهدف الحصول علـى أداة فعالة للإنتاج قادرة على تحسين مسـتوى النمـو، و الإسـتجابة إلـى الإحتياجـات الإقتصادية و الإجتماعية للدولة. و لم تكن نتائج هذا النموذج الجديد كافية بالنظر إلـى أن الشروط المالية و شروط الإستقلالية بقيت غير مرضية بالنسبة لمعظم المؤسسات، فلا التوازن الهيكلي تحقق ولا المديونية المالية قصيرة الأجل تقلصت؛ بـل أصـبحت أكثر ثقلا مقارنة بالمردودية.

وقوفنا على هذه الوضعية مكننا الوصول إلى حوصلة نتـائج متشـائمة، فمـن مصلحة السلطات العمومية إدراج مفاهيم أكثر حداثة للتسيير. لهذا الغرض لابـد مـن كسر حاجز فتح رأس مال المؤسسات العمومية للرأسمال الخاص الوطني و الأجنبي.
و السؤال الذي نراه أكثر أهمية يتمثل في مدى قدرة المؤسسة العمومية على التأقلم مع قوانين السوق. في هذا السياق، على الدولة أن تضع الشروط اللازمة التي تساعد على تشغيل الإقتصاد على أسس معايير السوق، وخلق شـروط لظهـور مراكـز القـرار الخاصة.

II - فرضيات البحث

بعد الإطلاع على المراجع، و القيام بالقراءة و التحليل اللأولي للإشكالية، تمكنـا من صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى**

تزال حقيقة طبيعة المؤسسات العمومية معقدة بالنظر إلى تقاسم السلطة بينها وبين الدولة: فالدولة تحتكر السلطة في ميـدان التوجيـه، الإدارة و الرقابـة، تاركـة للمؤسسة سلطة التسيير. بعبارة أخرى لا تتمتع المؤسسة العمومية بهامش إستقلالية في إدارة ورقابة مستقبلها الاقتصادي و المالي، وقد يحدث عادة أن تتكفل بمهمـة إداريـة بحتة. هذه الفريضة تمكن من الإشارة إلى الوزن الهام الذي يمثله القطـاع العمـومي بمختاف هياكله في النشاط الاقتصادي.

- **الفرضية الثانية**

من وجهة نظر مالية، معظم مؤسسات القطاع العمومي توجد في وضعية إختلال بسبب هشاشة هيكلها المالي. عمليا، يتمثل المشكل أساسا في تحديد تدفقات الإستعمالات و الموارد بين هيئة التخطيط (الدولة) و هيئة التنفيذ (المؤسسة العمومية).

هنا تجب الإشارة إلى أن المؤسسة العمومية أصبحت تواجه مجموعة من القيـود المالية لا يمكن التخاص منها بسبب تعدد آثار العوامل الداخلية و الخارجية. إذن يصبح من المهم تبيان أن هذه القيود تمثل عبئا معتبرا على التسيير العادي لنشاط المؤسسـة وتعقد وضعيتها المالية.

- الفرضية الثالثة

إبتدءا من سنة 1988، بدأت الملامح الأولى لتوجيه المؤسسة العمومية تتضـح بشكل أكبر نحو اللامركزية بهدف التقليل من نقائص و عيوب التوجيـه الاقتصـادي، والتخفيف من الآثار الممكنة للإنتقال المبكر إلىالإقتصاد الحر. شكلت إعـادة تنظـيم القطاع العمومي مرحلة وسيطة قبل خوصصة المؤسسات العمومية. و بالتـالي كـان الهدف من إنشاء الشركات القابضة تهيئة المؤسسات العمومية للخوصصة، أيـن قـد يكون الإنتهاء من هذه العملية مرتبطا على الأقل بتوجهين أساسيين :

- إلغاء نظام الإعانات الممنوحة سنويا من قبل الخزينة لفائدة المؤسسات التي تعـاني من إختلالات مالية؛
- تحسين مساهمة القطاع الخاص في تكوين الثروة الوطنية على المـدى المتوسـط.

تمكن هذه الفرضية من تحديد مكانة المؤسسة العمومية في إطار المحيط الاقتصـادي والمالي الجديد.

III - إطار البحث

على غرار بلدان العالم الثالث، خاصة تلك التي هي في مرحلة إنتقاليـة، تعـد الجزائر بلدا ذا مميزات خاصة على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي:

- تبعية القطاع العام الإنتاجي للأسواق الخارجية في ميداني التموين و التكنولوجيا؛
- تدخل الدولة في ضبط الحياة الإقتصادية للمؤسسات العمومية؛
- تبني سياسة إجتماعية و التي لا تعكس واقع المؤسسات العمومية؛
- تدخل الدولة في تمويل الإختلالات المالية للمؤسسات العمومية عن طريـق إعانـات الإستثمار و الإستغلال، ثم التطهير المالي؛

- إستعمال الموارد البترولية كمصدر وحيد لتمويل القطاع الإنتاجي العام.

تقودنا هذه الخصوصيات إلى معالجة الموضوع إطلاقا من عدة أسباب :

- المؤسسة لم تكن موضوع دراسات إقتصادية جزئية، لكن بالعكس جل البحوث يغلب عليها طابع التحليل الكلي؛
- تقريب الباحث و موضوع البحث من المحيط و الواقع الاقتصادي للبلاد.

IV - إختيار الموضوع

أستعملت المؤسسة العمومية دائما و بشكل واسع كآداة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. عرفت منذ نشأتها تحولات، أكثرها أهمية تلك المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية بعد إنهيار السوق البترولية سنة 1986.

من وجهة نظر مالي، وجدت المؤسسة العمومية نفسها في مواجهة قيد مالي صعب بسبب تعدد العوامل الداخلية و الخارجية منها: هياكل مالية غير متوازنة، ثقل المديونية، إستعمال جزئي للطاقة الإنتاجية، ضعف المردودية، عبء جبائي ملحوظ، عدم مرونة المحيط، إلخ .

في هذا الإطار، نجد أن مختلف إجراءات التقويم التي مست أنماط التسيير و التوجيه عن طريق صناديق المساهمة ثم الشركات القابضة، و التمويل بواسطة برامج التطهير المالي لم تمكن المؤسسة العمومية من الخروج من الحلقة الخانقة للقيود المالية. كل هذه الأسباب جعلت الباحث يختار هذا الموضوع الذي يرى فيه مراعاة متغيرات الواقع الاقتصادي و الإجتماعي.

V - أهمية و أهداف البحث

تنطلق أهمية البحث من كون المؤسسة العمومية العمود الفقري للإقتصاد الـوطني مع غياب نظرة متناسقة لمستقبلها، و بالتالي يجب الإشارة إلى أن السـلطات العموميـة كانت تبحث دائما عن جعل القطاع العمومي الإنتاجي أكثر فعالية بهدف إعادة تحريكـه redynamisation و الحفاظ عليه.

ترمي هذه الدراسة إلى محاولة تقديم أجوبة لمختلـف الأسـئلة المطروحـة فـي الإشكالية على النحو التالي :

- محاولة تحديد الأسباب الداخلية و الخارجية التي ساهمت في تعقيد الوضـعية الإقتصادية و المالية للقطاع الاقتصادي المنتج في إطار إقتصاد موجه؛
- محاولة إظهار آثارالتدابير الترقيعية المنتهجة في إطار الإسـتقلالية علـى السـلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية؛
- محاولة تبيان النتائج الأولية لمحاولات فتح الاقتصاد الـوطني علـى إقتصـاد السوق و آثارها على المؤسسات العمومية.

VI - منهجية البحث و الأدوات المستعملة

يقوم الأسلوب المنتهج في إعداد هذه الدراسـة علـى التسـاؤل حـول السـلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية من خلال التحولات العميقة المدرجة من قبل السلطات االعمومية، وبالتالي تجعلنا طبيعة الموضوع ننتهج الطرق المسـتعملة في الدراسات الإقتصادية الجزئية المبنية على التشخيص، التحليل و ترجمة النتـائج ثـم محاولة تصور الحلول.

لإعداد هذا البحث تم إستعمال الأدوات التالية :

- الإحصاءات الإقتصادية و المالية؛
- تقارير مختلف الهيئات الوطنية و الدولية حول الإقتصاد الجزائري؛
- الوثائق المحاسبية و المالية للمؤسسات العمومية بشكل عام و المؤسسات العمومية للصناعات الغذائية و مشتقاتها بشكل خاص؛
- القوانين و المراسيم المتعلقة بمختلف الإصلاحات التي مست الإقتصاد الجزائري؛

يتم إستعمال هذه الأدوات من خلال منظور تحليلي قصد التقيد بأهداف البحث.

VII- مساهمة البحث

تتمحور مساهمة هذا البحث حول ثلاث عناصر مميزة لتطور السلوك الإقتصادي والمالي للمؤسسة العمومية الجزائرية :

أولا: يأخذ البحث بعين الإعتبار أسباب إخفاق القطاع العمومي الإنتاجي كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى التي أنتهجت مركزية التسيير لإقتصاديتها؛

ثانيا: يسمح هذا البحث من إعداد حوصلة تقيمية لمختلف رهانات الإصلاحات الإقتصادية و طبيعة آثارها على حياة المؤسسات العمومية؛

ثالثا : يسلط البحث الضوء على مستقبل القطاع العمومي الإنتاجي الذي تحفه عدة صعوبات من خلال عدة جوانب :

- المعطيات الجديدة التي عرفها الإقتصاد الجزائري، و التي ساهمت في تدهور العلاقة بين الدولة و المؤسسات العمومية؛
- خوصصة مؤسسات القطاع العام في ظل غياب خطة شاملة تضمن جلب المهتمين بشراء هذه المؤسسات، أو الحفاظ على قطاع عمومي إنتاجي ضعيف الفعالية، أين عملية التقوييم يمكن أن تعادل إنشاء جهاز إنتاجي كامل؛

يشمل هذا البحث مرحلتين مميزتين للإقتصاد الجزائري: الأولي تتمثل في مرحلة التخطيط المنتهجة إلى غاية سنة 1987، و الثانية متعلقة بالإصلاحات الإقتصادية بدءا من سنة 1988. تميزت هاتان المرحلتان تميزتا بعدد من التغيرات على مستوى التوجهات الإستراتيجية و الإقتصادية للقطاع العمومي الإنتاجي في العديد من الميادين.

من أجل الإحاطة بالموضوع، إرتأينا أن يتمحور بحثنا أساسا حول العوامل التي ساهمت في ظهور القيود المالية على المستوى الجزئي دون تجاوز تلك المرتبطة بالمالية الكلية.

VIII- خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ستة فصول تعالج في نفس الوقت الجانبين النظري و التطبيقي بناءا على الفرضيات و الأهداف المتطرق إليها سابقا.

الفصل الأول يتطرق إلى دراسة المؤسسة العمومية في إطار نموذج تنموي مخطط : نشأة المؤسسة العمومية و علاقتها مع السلطات العمومية، وخصوصيات إستراتيجية التنمية المتبعة في هذا المجال.

يخصص الفصل الثاني لتحليل القيود المالية الناتجة عن النموذج التنموي المكثف ضمن منظورين إحداهما جزئي، و الآخر كلي. الأول من خلال التسير الداخلي للمؤسسة,و الآخر كلي من خلال وسائل ضبط الإقتصاد.

الفصل الثالث يعالج الإصلاحات الإقتصادية و تعديلات السلوك المالي للمؤسسة العمومية، كما يوضح في مرحلة أولى الأسباب التي أدت بالسلطات العمومية إلى تبني هذا النموذج الجديد, ثم في مرحلة ثانية الإجراءات والتوجهات المتخذة لصالح المؤسسة

العمومية لأغراض تقويمية بحتة بناءا على إخفاق النظام المركزي وكذا التأقلم مع طبيعة السلوك الجديدة .

الفصل الرا بع يعالج النتائج والآثار المالية الناجمة عن الإصلاحات على المستويين الجزئي والكلي بناءا على عناصر المحيط الداخلي و الخارجي .

أما الفصلاين الأخيران فيتعلقان بدراسة حالة قطاع تحويل الحبـوب، الـذي يمتـاز ببعض الخصوصيات على غرار باقي المؤسسات العمومية التابعة للقطاع الإنتاجي. على هذا الأساس تم تخصيص :

الفصل الخامس لتحليل فرع تحويل الحبوب من خلال التدفقات : مكانته و تطـوره على إعتبار أنه كان دائما الأداة الأساسية للسياسة الغذائية للدولة؛

الفصل السادس لدراسة تطور المؤشرات المالية الجزئية لمؤسسات التحويل والصناعات الغذائية: دراسة التوازنات المالية، المديونية، الإنتاجية، المردودية، إلخ .

تمتد هذه الدراسة على مرحلتين (المرحلة الأولى : 1988- 1992؛ ثم المرحلة الثانية : 1993 - 1998) .

في الخاتمة، سوف يتم إختبار الفرضيات المذكورة سالفا، تقديم نتائج الدراسـة، ثـم تقديم الإقتراحات التي نراها ملائمة، و عرض آفاق البحث.

الفـصــل الأول : المؤسسة العمومية و النموذج التنموي المخطط

الفـصــل الأول : المؤسسة العمومية و النموذج التنموي المخطط

سنتطرق في هذا الفصل في مرحلة أولى إلى نشأة المؤسسة العمومية و إلى طبيعة العلاقات التي تربطها بالدولة. لهذا الغرض، مجموعة من النقاط لابد من التعرض لها و المتعلقة بالأسس الإيديولوجية و خاصة الإشتراكية منها، التي ساندت ظهور المؤسسة العمومية، الأحداث التي شهدتها بعض الدول التي أختارت إنتهاج النمط الإشتراكي (1) كنموذج إقتصادي و تنموي بمنطق الدولة لإنشاء هذا النوع من المؤسسات و كذا سلطة القرار من خلال العلاقات التي تربطها.

و في مرحلة ثانية سوف نتعرض إلى المؤسسة العمومية الجزائرية في إطار الإستراتيجية التنموية التي تبنتها السلطات العمومية خلال فترة التخطيط الإقتصادي.

I - الإطار الإيديولوجي لظهور المؤسسة العمومية

إن ظهور المؤسسة العمومية (3) كان نتيجة الصراع الإيديولوجي يبين التيارين الإقتصاديين السائدين آنذاك أي الإشتراكي والرأسمالي. من الناحية التاريخية، نجد أن النظام الإقتصادي المنتهج من طرف روسيا ثم بعض دول أوروبا الشرقية كان مستمدا من التفكير الإشتراكي الماركسي. هذا التفكير شكك في نظرية السوق و صب إهتمامه على نقد الطريقة التي يعتمد عليها الإنتاج الرأسمالي و تعويضها بالطريقة الإشتراكية.

و من الدوافع التي أدت إلى نقد ورفض النظام الرأسمالي كنموذج إقتصادي، نجد :

1 - رفض النظام الرأسمالي

في هذا الإطار إهتم أب الإشتراكية (كارل ماركس) مباشرة بنقد النظام الإنتاجي الليبرالي على أساس أنه عرضة لأزمات طبيعية تؤثر بصفة سلبية على تنميته ديمومته و هذا لأسباب عدة (4) .

1.1- ثراء أرباب العمل على أساس العمال

يرى كارل ماركس أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، و بالتـالي فـي النظـام الليبرالي العائد الذي يرجع للعمال لا يعكس نتائج العمل المقدم. يقودنا هذا المنطق يقودنا إلى القول بأن أرباب العمل يزدادون ثراء على حساب الطبقة الشغيلة.

2.1- ظهور أزمات دورية

يهدفالسلوك الليبرالي يهدف إلى تراكم رأس المال و الزيادة في الإنتـاج، حيـث يؤدي عامل المنافسة بالمنتجين إلى تطبيق نظام إستثماري مكثف مصحوبا بالتحكم فـي التكلفة الأجرية, و من هنا تظهر أزمة فائض الإنتاج و تراكم رأس المال إضافة، إلـى تبذير الموارد الإنتاجية. كل هذه الأزمات، يمكن أن تؤدي حسب مـاركس إلـى زوال النظام الليبرالي.

3.1- تميز النظام الرأسمالي بنوع من التناقضات

فإعتبار الربح هو الشكل الوحيد لتثمين العمل و تحفيز الإنتاج يمكن أن يؤدي إلـى أزمة تحد من نمو الإنتاج الذي قد يتعارض مع ظـروف الإسـتهلاك المحـدود. هـذه التناقضات يمكن تجاوزها عن طريق إقامة نظام جديد أساسه العدالة الاجتماعية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و المتمثل في الإشتراكية.

2- إقامة النظام الإشتراكي

يمكن توضيح إقامة النظام الإشتراكي عن طريق عنصرين أساسيين :

1.2- الإجراءات التمهيدية للاشتراكية

من خلال ما كتبه ماركس، يظهر جليا أن روح الإشتراكية كان من المفروض أن تظهر في الدول الأكثر تصنيعا، أين تكون الطبقة الشغيلة أكثر قوة و أكثر تنظيمـا. إلا أن ظهورها كان على العكس في الدول غير الصناعية كروسيا الزراعية.

في هذا الإطار نجد أن بناء الإشتراكية في روسيا بدأ مع الإجـراءات الحكوميـة الأولية التي كانت تهدف إلى تأميم القطاع المالي، المؤسسات الكبرى و كذا جزءا مـن الأراضي.

و منذ سنة 1919، تم إقرار التكفل بالتمويل الميزاني لكل مؤسسات الدولة، كما تم في سنة 1921 إنشاء الجنة العامة للتخطيط المكلفة بتسيير الاقتصاد بواسطة المخطط.

2.2-توسع النموذج الإشتراكي السوفياتي

بعد روسيا، عرف النموذج الإشتراكي توسعا بعد الحرب العالمية الثانيـة و هـذا عقب قدوم الأحزاب الإشتراكية إلى الحكم، أين تم فرض هذا النموذج الإقتصادي علـى دول أوروبا الشرقية (منذ سنة 1948) كبولونيا، المجر، تشيكوسلوفاكيا، إلخ. و الجدول التالي يوضح كيفية تطور و توسع النموذج الإشتراكي في دول أوربا الشـرقية خـلال الفترة 1950-1960.

الجدول رقم : 1.I **تطور مكانة القطاع العمومي في الدول الشرقية** الوحدة : % من الإنتاج

القطاع - السنة / الدولة	الفلاحة 1950	الفلاحة 1966	التجارة 1950	التجارة 1966	الصناعة 1950	الصناعة 1966
المجـــــــر	11	97	61	99	91	99
بولونيا	8	13.3	83	99	97	99.5
تشكوسلوفاكيا	17	90	92	100	96	100
الجمهورية الديمقراطية الألمانيـــــة	12	91	47	78.5	70	85
رومانـــيـــــا	8	90	88.5	100	92	100
بـــلـــــغاريا	65	99.5	94	100	97.5	99.5

المصدر: M.lavigne, les économies socialistes, A.Colin 197 0

يبين الجدول أعلاه مدى تبني دول أوروبا الشرقية للنظام الإشتراكي، أين أصبحت الملكية العامة هي السائدة في هذه الدول بحصة متوسطة تتجـاوز 90% مـن إجمـالي الإنتاج في مختلف القطاعات سنة 1966.

3.2- أهداف االإقتصاد الإشتراكي و شروط تنظيمه

حسب المفاهيم الماركسبية، تعد الدولة الممثل الرئيسـي لمصـالح المجموعـات العمالية، و بالتالي يتمثل دورها في تسير و إدارة دواليب الإقتصـاد مـن أجـل تلبيـة الإحتياجات الإجتماعية . لتحقيق ذلك عليها تعبئة كل العوامـل الإنتاجيـة وتنظيمهـا، توزيع الثروات المنتجة على أساس العمل المقدم و إزلة الفوارق التي يتميز بها النظـام الرأسمالي. أما الشروط التنظيمه، فتتمثل في المحاور التالية : تقوم السلطات العموميـة بتحديد الأهداف و التوجيهات الكبرى للنشاط الإقتصادي، و يقوم جهاز التخطيط بإعـداد الخطة حسب برنامج زمني معين و الأهـداف المسـطرة سـابقا، و تكلـف الإدارات الإقتصادية بتنفيذ البرامج المخططة بواسطة المؤسسات.

3- ظهور المؤسسة العمومية في بعض الدول و دوافع إنشاءها

1.3- ظهور المؤسسة العمومية عبر بعض الدول

يمكن توضيح هذه النقطة بعرض بعض الأحداث التي وقعت في بعض الـدول (5)، منها فرنسا، كندا و الجزائر.

أ - فرنسا : لم تظهر فكرة التأميم في فرنسا إلا سنة 1911 و هذا أثناء إجتماع الحزب الإشتراكي أين تم إقتراح تأميم السكك الحديدية. و في سـنة 1919 تـم قبـول فكـرة التأميمات من طرف النقابة المسيطرة في فرنسا خلال مؤتمر الكنفدرالية العامة للعمل. هذه الفكرة الإصلاحية لقيت رفضا من طرف الشيوعيين الذين أصبحوا منذ سنة 1945 من أكبر المؤيدين لفكرة التأميمات. لهذا الغرض تم تأميم العديد من الأنشطة، و خاصة في ميدان الصناعات الإستراتيجية، النقل، البترول و الفحم. أمـا فيمـا يخـص أدوات

تنظيم العلاقات بين السلطات العمومية و المؤسسات العمومية فعرفت تطـورا مقبـولا وهذا ما تفسره النتائج الحسنة المسجلة سنة1980 .

ب – كندا : بدأت عملية إنشاء المؤسسات العمومية في كندا خلال سنة 1820 أيـن تـم ظهور أول مؤسسة للبناء. في سنة 1951 شهدت المؤسسة العمومية حركية سريعة حيث إنتقل عددها من 33 مؤسسة ليصبح أكثر من 66 مؤسسة مسجلة على القـوائم الخاصـة بالإدارة و المالية سنة 1978.

ج – الجزائر: قبيل الإستقلال حدد المجلـس الـوطني للثـورة الجزائريـة المجتمـع بـطرابلس سنة 1962 " الخطوط العريضة للبرنامج التنموي و أعلن عـن التأميمـات المستقبلية و كذا مركزية تخطيط الإقتصاد وفق النظام الإشتراكي ".(6)

منذ الإستقلال ظهرت الدولة على أنها المتعامـل و المشـغل الوحيـد للثـروات الموجودة. و هذا ما أكده المرسوم الصادر في مارس 1963 الذي نص علـى كيفيـة تنظيم الوحدات الإقتصادية وفق منظور التسيير الذاتي. لهذا الغرض تم إنشاء دواويـن وطنية للحبوب و التجارة و شركات وطنية في قطاعات الكهربـاء و الغـاز، النقـل وتسويق المحروقات، الخ. أما في الميدان المالي فقد تم سنة 1966 إنشاء بنـك وطنـي مهمته التكفل بتمويل الأنشطة التابعة للقطاع العمومي و المسير ذاتيا. كما قامت الدولة خلال فترة الستينات بتأميم القطاعات التالية : الأراضي سنة 1963، المناجم سنة 1966 و النظام البنكي سنة 1967 . من خلال هذه الإجراءات، إتضح أن السياسة المسـطرة كانت قائمة على إستراتيجية تنموية نابعة من نموذج اشتراكي "ذي ميزات" مـن نـوع سوفياتي.

2.3- دوافع إنشاء المؤسسات العمومية

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن المؤسسات العمومية موجودة في العديد مـن الدول، و الدافع لإنشائها متعدد، فمنها ما هو ظاهري و منها ما هو ضمني.

حسب الطيب حفصي، الأسباب الأساسية التـي تـدفع السـلطات العموميـة لإنشـاء المؤسسات العمومية تتلخص فيما يلي :

3.2.1 - دوافع مرتبطة بالحفاظ على السيادة الوطنية

في هذا المجال نجد أن أغلب الدول تقوم بإنشاء المؤسسات العمومية للحفاظ على قوتها في ميدان إستقلالية إتخاذ القرارات و خاصة في القطاعات الإستراتيجية.

3.2.2 - دوافع مرتبطة بالعدالة و التوازن الإجتماعي و السياسي

يتم إنشاء المؤسسات العمومية من طرف الدولة من أجل ضمان توزيع عادل للخيرات و الثروات بين مختلف الطبقات الإجتماعية، و لمواجهة الفروقات التي قد تحدث. إضافة إلى ذلك توكل مهمة ضمان الأمن الإجتماعي للمؤسسات العمومية والحفاظ على وجود علاقات حسنة بين العمال والمسيرين.

3.2.3 - دوافع مرتبطة بالإحتكارات الطبيعية

من بين الإحتكارات الطبيعية التي تفضل الدولة التدخل لمراقبتها نستطيع ذكر عدة قطاعات منها: المحروقات، البريد و المواصلات، توزيع الغاز و الماء و الكهرباء السكك الحديدية، إلخ. إن الإحتكار المفروض على هذه القطاعات يجعل الدولة في مركز قوة و تصبح المسير و الموجه الرئيسي للأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية.

3.2.4 - دوافع مرتبطة بالرقابة الجبائية

تعتبر الجباية موردا ماليا هاما يعمل على إحداث التوازن الميزاني لكل دولة؛ لذا يجب إحداث رقابة بصفة دائمة و صارمة في نفس الوقت في هذا المجال. لهذا الشأن نجد أن الدولة كسلطةعمومية تفضل الحفاظ على مراقبة هذا القطاع وهذا لأغراض إقتصادية وإجتماعية بحتة.

كل هذه الدوافع تشير بوضوح إلى نية الدولة في خلق سياسة إحتكارية و هذا بواسطة تخطيط إلزامي يشمل عدة أنماط منها: التسيير، اتخاذ القرارات، التوجيه والرقابة لمجمل أنشطة المؤسسات العمومية مهما كانت طبيعتها.

II – طبيعة العلاقات بين السلطات العمومية و المؤسسات العمومية

في هذا الصدد، نستطيع القول أن العلاقات الممكن و جودها بين الدولة والمؤسسات العمومية يحكمها الإرتباط بين نظامين مختلفين لإتخاد القرار، و المتمثلين في النظـام الداخلي و النظام الخارجي. لهذا الغرض، نستطيع القول أن طبيعة العلاقات التي تميـز الدولة و المؤسسات العمومية يمكن أن تمر عبر ثلاثة مراحل مختلفة (8) :

1- مرحلة التعاون و التبعية

تمتازهذه المرحلة بمستوى عال من الثقة المتبادلـة بـين الدولـة كمركـز قـرار والمؤسسة العمومية كهيئة تنفيذ، و هذا يعني أنه لا توجد إستقلالية بين النظام الخارجي و الداخلي في ميدان القرار، بل هناك تعاون بين ممثلي كل نظام فيما يخـص تحديـد وتحقيق الأهداف المسطرة في إطار التنمية الإقتصادية.

حسب رأينا، يمكن إستنتاج أن هذا النوع من العلاقات يميز بدرجة كبيرة الأنظمـة الإقتصادية المخططة أين تظهر الدولة كطرف أساسي في مجال إتخاذ القرار التوجيـه، ومراقبة النشاط الإقتصادي.

في الواقع نجد أن هناك تبعية و ليس تعاونا بين النظـامين، و هـذا يعنـي أن مستوى التعاون تحكمه قواعد و قوانين يصدرها النظام الخارجي و يقوم بتنفيذها النظام الداخلي. إذن يستحيل على المؤسسة العمومية المساهمة في تحديد إسـتراتيجيتها، بـل تتقيد بما تصدره الدولة. كل هذا يجعل التفكير في تغيير هذا السلوك العلاقـاتي الـذي يعتبر قيدا يبعد المؤسسة عن المشاركة في إعداد إسـتراتيجيتها التنمويـة و حقيقتهـا الإقتصادية.

2- مرحلة المواجهة

هذه المرحلة يميزها نوع من التصادم بين الهيئة المركزية و المؤسسة العمومية. و بالتالي تكون أمام بداية اللاتعاون بين النظامين في ميدان إتخاذ القـرار. هنـا تجـد المؤسسة نفسها أمام خيارين : إما أن تقوم بتحديد إستراتيجيتها بنفسها، و إما أن تخضع لقوانين تجبرها على الإلتزام بما تمليه السلطة.

في هذه المرحلة، تصبح العلاقات صعبة و أكثر شكلية، مما يستحيل معه تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة في نظر مسيري المؤسسات الذين يرون في تدخل الدولة المباشر عرقلة لتحقيق هذه الأهداف. وهنا لا يتوانى مسـؤولوا المؤسسـة فـي مواجهة ممثلي الدولة، الشيء الذي يمنحهم إمكانيات معتبرة أثناء المفاوضات.

من خلال هذا التحليل، يتضح لنا أن هذه المرحلة تبين إرادة المؤسسة في أن تصبح مستقلة في تحديد ورسم مستقبلها بعيدا عن سلطة الدولة. هذا النوع من التصادم يمكـن أن يميز الدول ذات الإقتصاديات المخططة التي تعرف مرحلة إنتقاليـة إلـى إقتصـاد السوق.

3- مرحلة الإستقلالية

هذه المرحلة تميز مؤسسات النظام الليبرالي، أين هناك إسـتقلالية القـرار بـين النظامين الداخلي و الخارجي. في هذا الإطار تصبح المؤسسة حرة في تطوير علاقاتها مع القوى المدنية، السياسية و الإقتصادية، و بالتالي تعد قوية سياسيا وإقتصـاديا فـي تسيير شؤونها. إذ لا تقبل أي تدخل من قبل ممثلي النظام الخارجي لتغيير سلوكها كما هو الحال على مستوى المرحلة التعاونية.

والآن بعدما تعرضنا لمختلف أنواع العلاقات التي تميز الدولة و المؤسسة، سوف نعرج إلى مستوى هذه العلاقات في الجزائر أين عرف إقتصادها عدة تحولات، حيث أنتقلت من مركزية إلى لامركزية التسيير الإقتصادي.

4 - تطور طبيعة العلاقات بين المؤسسة العمومية الجزائرية و السلطات العمومية

إن التحليل الذي سوف نقوم به يخص تطور نظام القرار من خلال مرحلتين عرفهما الإقتصاد الوطني : المرحلة الأولى تعكس وجود علاقات تعاونية قوية ناجمة عن التسيير المخطط للإقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة بين 1967 و 1987؛ والثانية تميز فترة الإستقلالية للمؤسسات العمومية أين لوحظ نوع من التغير في السلوك التعاوني بين السلطات العمومية و هذه المؤسسات إنطلاقا من سنة 1988 .

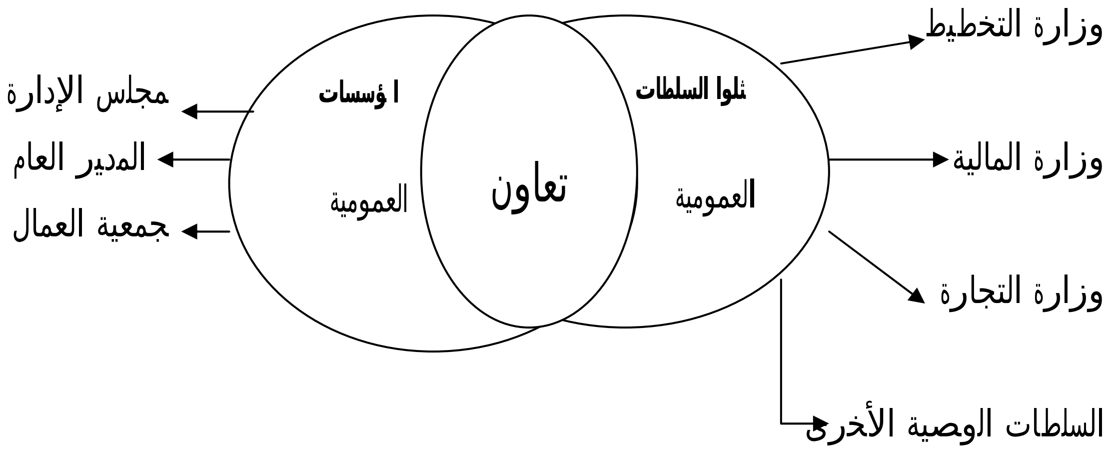
1.4- مرحلة التعاون و التبعية

نظرا للطبيعة "الإشتراكية" للإقتصاد الجزائري كانت المؤسسة العمومية تشكل أداة فعالة لتطبيق و تنفيذ السياسة الإقتصادية و الإجتماعية التي تصدرها الدولة. هذه الأخيرة تعتبر المقرر و المقرر الوحيد للمؤسسات العمومية، و بالتالي نستطيع القول أن إنطلاق المؤسسات العمومية تم في مرحلة تمتاز بمستوى عال من التعاون.

في الحقيقة نجد أن تعيين مسؤولي المؤسسات العمومية تم في مرحلة تمتاز بمستوى عال من التعاون، كان هؤلاء المسؤولين مطالبين بتنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة و تلك الصادرة عن السلطة العمومية.

إذن الوساطة بين مراكز التخطيط و المؤسسات العمومية تقوم بها السلطات الوصية، و غالبا ما تكون مفاوضات بين هاته الهيئات بهدف إحداث التغيرات اللازمة بمشاركة مسؤولي المؤسسات المعنية.

الشكل: 1.I مرحلة التعاون



المصدر : من إعداد الباحث

يبين الشكل أعلاه أن الأهداف الموكلة للمؤسسات العمومية يتم تحديدها عـن طريـق المخططات التنموية من خلال القرارات التي تصدرها السلطات العمومية الوصية فـي عدة ميادين: تخطيط المشاريع الإستثمارية، تخطيط مختلف برامج الإستيراد والتصدير، تخطيط و مراقبة العمليات التمويلية.

1.1.4 - القرار الإستثماري

في مجال الإستثمار يتم إتخاذ القرار على المستوى المركزي للتخطـيط، و يجسـد بعقد إداري يسمى "قرار التفريد". بالنسبة للإستثمارات الإستراتيجية، يعود القرار للهيئات المركزية، أما فيما يخص الإستثمارات الأخرى (غير الإسـتراتيجية) فيتـرك المجـال للهيئات الوسيطة لوضع المشاريع الإستثمارية قيد التنفيذ. ويبقى على السلطة المركزيـة السهر على معايير الإختيار، التحليل و مراقبة هذه المشاريع. تسـمح عمليـة القـرار بمراقبة مدى مطابقة المشاريع الاستثمارية لمخطط التنمية المتبنى في مجـال الإنجـاز تكلفة الإنجاز، مدة الإنجاز، إلخ.

2.1.4- قرار التمويل

في مجال التمويل يتدخل القطاع المالي حسب قرار التفريد لتحديد الغلاف المـالي المخصص للمشاريع الإستثمارية دون الأخذ بعين الإعتبار الآثار المالية التي قـد تنـتج عن عامل إعادة تقييم المشاريع و معايير المردودية (9).

في هذا المجال، نجد أن القرارات المالية تتخذ بصفة أحادية لكونهـا تعتبـر مـن أولويات الدولة المطلقة، و بالتالي يمكن إستخلاص أن المؤسسة العمومية ليس لهـا أي سلطة في إتخاذ القرار الإستثماري والتمويلي. أما فيما يخص الربط بـين الإحتياجـات المالية الناجمة عن القرار الإستثماري من جهة و طريقة التمويل مـن جهـة أخـرى، تخضع البنوك بإعتبارها هيئات تابعة للدولة طبقا للأوامر الصـادرة عـن المخططـين الماليين. لذا نجد أن طريقة التمويل المنتهجة سوءا في ميدان الاستثمار أو/و الإسـتغلال تمثل عائقا في وجه المؤسسات العمومية، وهذا يعني أن الإجراءات الإدارية و الماليـة المعقدة تساهم بصفة مباشرة في تضخيم تكاليف المشاريع الإستثمارية و ظهور إختلالات في التوازنات المالية لهذه المؤسسات .

2.4- بداية ظهور مرحلة المواجهة و الإستقلالية

بدأت هذه المرحلة مع إصدار القوانين الخاصة بإستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، جاء هذا التغير في سلوك الدولة إتجاه المؤسسات العمومية نتيجة الأزمة الماليـة التي مست البلاد (أزمة أسعار المحروقات) و التي أثرت سلبيا على ميزانية الدولة ممـا جعلها غير قادرة على مواصلة سياستها المتمثلة في دعم المؤسسـات العموميـة. مـا يمكـن إستخلاصه هو بداية الإنسحاب التدريجي للدولة من دائرة القرار و تمويل المؤسسات العمومية، في هذه المرحلة بدأ مفهوم الخدمة العمومية يتجه إلى مفاهيم أخـرى ذات واقعيـة، أساسـها الفعالية الاقتصادية و مردودية العوامل المستعملة. لذا كان على المؤسسة أن إختيـار أحسـن المسيرين القادرين على إتخاذ القرارات وسط محيط يمتاز بمنافسة حادة و تنـوع الأسـواق. والآن بعدما تطرقنا إلى خصائص إنشاء المؤسسة العمومية نمر إلى دراسة تجربة المؤسسـة العمومية الجزائرية عبر مختلف إستراتيجيات التسيير المخطط.

III - المؤسسة العمومية الجزائرية و إستراتيجية التسيير المخطط

إن خصوصية الجزائر يغلب عليها طابع الإقتصاد المخطط. و هذا ما يفسره الوزن المعتبر الذي يمثله القطاع العمومي في هيكل النشاط الإقتصادي للـبلاد. تظهـر هـذه الأهمية من خلال تطور حصة القطاع العمومي في القيمة المضافة. (جدول 2.I)

لجدول رقم 2.I حصة القطاع العمومي في القيمة المضافة ما بين 1966-1978 **الوحدة:**%

القطاع / السنة	1969	1973	1974	1977	1978
الزارعة	24	19	23	26	27
الصناعات القاعدية	43	51	67	82	82
الصناعات التحويلية الأخرى	52	48	55	66	62
الصناعات التحويلية	48	49	61	74	73
البناء و الأشغال العمومية	37	47	70	79	73
المناجم و الطاقة	97	95	97	98	98
صناعة التجهيزات خارج المحروقات	-	49	58	67	-
المحروقات	19	86	82	83	83
النقل و الإعلام	79	88	89	91	91
التجارة	31	38	14	23	32
الخدمات	18	19	19	22	25
القيمة المضافة خارج المرحروقات	37	46	48	55	58
القيمة المضافة الإجمالية	34	55	62	65	66

المصدر: MPAT, Synthèse du bilan économique et social de la decénnie 1967-1978, P.53

بصفة عامة، تبين المعلومات الواردة في الجدول أعلاه أن حصة القطـاع العمومي أنتقلت من 34 % من القيمة المضافة الإجمالية سنة 1969 إلـى 55 %

سنة 1973، 65 % سنة 1977 و 66 % سنة 1978. حصـة القطـاع العمـومي خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا، بحيث إنتقلت من 37 % إلـى 58 % بين 1969 و 1987، حسب القطاعات، هناك ثلاث قطاعات أظهرت نتائج أقـل مقارنة بالقطاع الخاص : قطاع الزراعة، قطاع التجارة و قطاع الخدمات.

بالمقابل، شملت أهمية القطاع العمومي القطاعات التالية خلال سنة 1978: المناجم و الطاقة بنسبة 98 %، النقل و الإعلام بنسبة 91 %، المحروقات بنسبة 83 % الصناعات القاعدية بنسبة 82 %، البناء و الأشغال العمومية بنسبة 73 %.

ميدانيا، درج الإقتصاد الوطني النابع من النظام المخطط فـي إطـار مخططـات التنمية الإقتصادية (10) . يمثل التخطيط في الجزائر أداة مميزة تسمح بفضلها للسـلطات العمومية أن تكون العون (acteur) الوحيد الذي يملك سلطة التوجيه، التنظـيم، الضـبط ومراقبة الإقتصاد الوطني. بناءا على ما سبق، سوف نتعرض في مرحلـة أولـى إلـى التطور الذي حدث في إستراتيجية تسيير الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة الممتدة بـين 1967-1987 عبر مختلف المخططات (مرحلة مركزية الإقتصاد)، الشيء الذي يسمح لنا بالتعرف على مختلف القيود المالية التي ميزت مؤسسات القطاع العمومي خـلال هـذه الفترة.

1- تطور إستراتيجية التسيير عبر المخططات التنموية

بعد سنة 1962، تم إدراج التخطيط في أبسط أشكاله بحيث ظهرت الدولة على أنها المقاول (entrepreneur) الوحيد الممكن، و يبقى رأس المال الخاص في أضيق صوره. لهذا الشأن ظهر نوعان من التنظيم للقطاع الإقتصادي : التسيير الذاتي للأملاك الشاغرة ذات الطابع الصناعي و الزراعي (مرسوم مارس 1963)، و إنشاء دواويـن وشـركات وطنية. ولضمان حماية الإقتصاد الوطني، قامت الدولة بإنشاء عملة وطنية ووضع نظام رقابة على الصرف و التجارة الخارجية.

إنطلاقا من هذه المعطيات الأولية، نستطيع القول أن النموذج المراد إنتهاجه من طرف السلطات العمومية يمتاز بتوجه اشتراكي بحت و الذي مفاده العدالة الإجتماعية والتسيير المخطط للشؤون الإقتصادية. الشيء الملاحظ على هذا النظام هو إهماله لمعياري الفعالية و المردودية الإقتصادية داخل القطاعات التجارية و الإنتاجية. بحيث كان يحمل في طياته الشروط الكفيلة بالتسيير المركزي للإقتصاد الوطني، و هذا ما سنتعرف عليه من خلال مختلف مخططات التنمية.

1.1- المخطط الثلاثي (1967-1969)

تميزت هذه الفترة بإنطلاق عمليات التأميمات التي مست خصوصا الأنشطة الصناعية التي كانت تحت الهيمنة الإستعمارية و ظهور مؤسسات وطنية هشة نظرا لإنعدام التأطير من جهة، و نقص الوسائل المادية و المالية من جهة أخرى.

هذه الحالة تدفعنا إلى القول بأن الخطوات الأولى للتنمية كانت تتمثل في إقامة شركات وطنية، تتمثل مهمتها الأساسية في إسترجاع الوحدات التي كانت في يد المعمرين و هذا لتقوية القطاع العمومي بإعتباره المحدد الرئيسي لإستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

يمثل هذا المخطط الثلاثي "أداة تكييف لهياكل الإجتماعية، الإقتصادية و الإدارية ذات الطابع الليبرالي الإستعماري مع النموذج المركزي و الجماعي" (11). من الناحية الميدانية، لا يعتبر هذا المخطط بمثابة مخطط حقيقي و لكن هو عبارة عن برنامج إستثماري، بحيث لا يحتوي على إجراءات مرافقة و ملازمة mesures d'accompagnement لضبط الإقتصاد .

2.1- المرحلة الرباعية 1970-1977

تميزت هذه المرحلة بمخططين رباعيين: المخطط الرباعي الأول الممتد على الفترة 1970-1973 ، و المخطط الرباعي الثاني على فترة 1974-1977.

1.2.1- المخطط الرباعي الأول

تعتبر المؤسسة العمومية قبل كل شيء وسيلة تنفيذ للسياسة الإقتصادية المملاة من طرف السلطات العمومية منذ 1970 تاريخ إنطلاق هذا المخطط التنموي، حيث تم تحديد هذه السياسة بصفة شاملة لكل الأعوان الإقتصاديين. تميز هذا المخطط الذي تم إقراره بالأمر رقم 70-10 بتاريخ 70/01/20 بتخطيط إشتراكي بحت أساسه مبدأ مركزية الاقتصاد. في المجال الإستثماري، كانت النظرة لعملية التنمية موجهة أساسا نحو خلق نسيج صناعي قاعدي قادر على دفع وتيرة التصنيع بحيث خصص لهذه العملية غلاف مالي قدره 30 مليار دينار(12).

من خلال هذه المعطيات نستطيع إستنتاج أن أصحاب القرار في ميدان التخطيط تبنوا سياسة الإستثمار المكثف دون الأخذ بعين الإعتبار ضرورة إحترام العوامل الأخرى اللازمة لنجاح هذه السياسة التنموية كمواعيد الإنجاز، الإنتاج، التمويل والتسيير. و بالتالي إن محتوى هذا المخطط ركز بصفة مطلقة على الإستثمارات والإجراءات التنظيمية للأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية مع إهمال الأطراف الأخرى التي تعد أساسية في التخطيط كالعمال و المجموعات المحلية.

2.2.1- المخطط الرباعي الثاني

هذه الفترة ميزتها مواصلة عمليات الإستثمار و دخول المشاريع الإستثمارية للمخطط الرباعي الأول في الإنتاج. يمثل المخطط الرباعي الثاني مرحلة أخرى في عملية التخطيط بحيث وصف هذا المخطط بالإجتماعي. بلغ المبلغ المرصود لهذا المخطط 100 مليار دينار، حيث خصص لتثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي ودمج قطاعات الإقتصاد.

من الجانب المالي، تميزت هذه الفترة بتدفقات مالية هامة، و التي مصدرها إرتفاع أسعار المحروقات، و هكذا فإن التحكم القانوني في قطاع المحروقات سيسمح للدولة بتعبئة موارد مالية هامة تساعدها على تحقيق مشاريعها التنموية بنجاح. أدى هذا

التحكم إلى إرتفاع معتبر للنفقات الإستثمارية لقطاع المحروقات أي ما يعادل 15 مليار دينار جزائري من غلاف مالي قدره 30 مليار مخصص للإستثمار.

خلال المرحلة الرباعية الأولى، أدى حجم النفقات التي خصصت لقطاع النفط إلى خلق قيود مالية بالنسبة للقطاعات الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى، الشيء الذي أدى إلى اللجوء إلى الديون الخارجية كخطوة أولى و كخطوة ثانية إلى إحتكار الدولة لكافة القطاعات الإقتصادية، و هذا ما يسمح "بتخطيط أكثر صرامة من حيث المبادئ التي يقوم عليها" .(13)

هذا الإحتكار، يجد تفسيره من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المزودة بطرق تسيير موحدة في ميدان الأجور بواسطة القانون العام للعامل، والأسعار بواسطة التحديد الإداري. وساهمت هذه السياسة بقسط أكبر في ظهور إختلالات على مستوى الهياكل المالية للمؤسسات العمومية أنذاك.

ما يمكن إستخلاصه أن المرحلة الرباعية سجلت تخلفا في إنجاز البرامج الإستثمارية(14)،
لهذا قامت الدولة بتخصيص مرحلة إنتقالية "مدتها" سنتين
(1978-1979) كانت بمثابة مرحلة تفكير في التجربة التنموية السابقة قبل الإنطلاق في المرحلة الخماسية المقبلة.

3.1- المرحلة الخماسية 1980-1989

خلال هذه الفترة تم تدعيم تنظيم الإقتصاد الوطني بإنشاء شركات وطنية في مختلف قطاعات النشاط، بحيث كلفت هذه الشركات بتحديد سياسة صناعية قائمة على إنطلاق برنامج إستثماري هام مع إهمال إمكانياتها المادية، البشرية و المالية.

ميدانيا أحدث هذا التنظيم الإقتصادي عدم توازن في الإستثمار حيث رجح لصالح الشركات الكبرى (المناجم، المحروقات، المعادن،...) على حساب قطاعات الفلاحة

والمنشآت القاعدية. في هذا المجال، نجد أن سياسة اللامركزية التي ميزت هذه الفتـرة كانت تهدف إلى تصحيح و تقويم الإختلالات و التوازنات التي ميزت المرحلة الأولى، كما تم إتخاذ خلال النصف الأول من الثمانينات إجراءات من شأنها البحث عن فعاليـة أفضل للنظام الإقتصادي، تمثلت في إعادة الهيكلة العضـوية و الماليـة للمؤسسـات العمومية، لامركزية نظام تخصيص allocation الموارد و إعادة توجيه الإسـتثمارات نحو الهياكل الخفيفة.

أما عن الإجراءات المتخذة خلال النصف الثاني من المرحلة الخماسية فكان الهدف منها إتمام ما تحقق في المخطط الخماسي الأول. هذا الأخير كان يهدف إلـى "الحفـاظ على إنعاش الإنتاج و الإستثمارات لضمان الأهداف الأساسية للعشرية القادمة" (15).

ميدانيا، عرف المخطط الخماسي الثاني صعوبات في تطبيقه و هذا نظرا للأزمـة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 أيـن تطلـب الأمـر مراجعـة المشـاريع المبرمجة. أدت هذه الحالة بالإستراتيجيين السياسيين و الإقتصاديين إلى إتخاذ إجراءات تهدف إلى إصلاح معمق للشروط التي تشتغل بها المؤسسـات العموميـة و هـذا مـا سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

2- المحاولات الأولية للإصلاحات من خلال المخطط الخماسي الأول

قدرت قيمة الإستثمارات المبرمجة لهذا المخطط بـ 250 مليار دينـار(16). هـذا المبلغ يعد غير كاف حيث أن 57.5 % منه خصصت لإتمام المشاريع التي عرفت تخلفا في الإنجاز و الخاصة بالبرامج المستعجلة و المنطلقة سابقا. أخذ هذا المخطـط بعـين الإعتبار قيد الموارد المالية، لهذا عرف تمويل الإستثمار في قطاع المحروقات تراجعـا لصالح القطاعات الأخرى و خاصة الفلاحة بـ 63 مليار دينار.

من الناحية التنظيمية، تم تحضير المخطط الخماسـي (1980-1984) فـي إطـار مقاييس تنظيمية جديدة للإقتصاد بهدف تقويم الإختلال الذي عرفه الإقتصـاد الـوطني

كإعادة تنظيم المؤسسات، إستكمال نظام التخطيط، وكذا التحكم في القيود بمختلف أشكالها التي سجلت خلال الفترة السابقة (1967-1969).

إن السياسة التنموية المنتهجة يجب أن تحتوي على إجراءات تهدف إلى تقوية نظام التسيير المخطط (إبعاد النقائص الناجمة عن التسيير البيروقراطي للإقتصاد) إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ملاءمة أدوات ضبط و تأطير الإقتصاد. و بالتالي وجب علينا تحليل هذه الخصائص بهدف تسليط الضوء على مختلف التغيرات في مجال توجيه إستراتيجية التنمية الإقتصادية.

1.2- تدعيم إستراتيجية التنمية المخططة

تم بموجب هذا المخطط وضع مخططات المؤسسات و مخططات الإنتاج في كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية بشكل واسع، إذ يعتبر أداة حقيقية تسمح بتوجيه الإقتصاد في إطار التجانس سوءا على مستوى المؤسسة أو على المستوى القطاعي و الوطني. هذا يعني أن أولوية التنمية لا تنحصر في الإستثمارات فحسب، بل تمتد إلى كافة جوانب النشاط الإقتصادي والإجتماعي (الجباية، الأسعار، القروض، التوازنات المالية للمؤسسات). في هذا الشأن، نستطيع القول أن إعادة تنظيم المؤسسات العمومية تعد هدفا أساسيا للمخطط الخماسي الأول، لذا يتطلب نجاح هذا النموذج ذي الوجهة التقويمية لمختلف القيود المالية، البشرية، المادية و الإدارية الشروع في اللامركزية الإدارية وتدعيم نظام التنسيق على كافة المستويات بهدف التكفل بتوجيه، مراقبة، و تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية.

1.1.2- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

تندرج إعادة هيكلة مؤسسات العمومية تندرج في إطار إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، و الهدف من هذه العملية التقويمية هو معالجة الإختلالات المسجلة في السابق، و الذي عن طريق تحسين شروط تشغيل الأنظمة الإنتاجية، التجارية و المالية "تسمح بشفافية التدفقات بكل أنواعها و كذا العلاقات التي تميز المؤسسات العمومية و بمحيطها الخارجي، و تسهل كذلك عملية الرقابة بصفة إيجابية و صارمة" (17).

لهذا الغرض كان على إعادة الهيكلة أن توضح المبادئ التي من شأنها الوصول إلى تقييم صحيح لنتائج المؤسسة عن طريق الأخذ بعين الإعتبـار القيـود الداخليـة منهـا والخارجية.

من الناحية الميدانية ، تعد إعادة الهيكلة مبادرة أولى في مجال الإصلاحات و التي أساسها إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية. من خلال هـذا نسـتطيع القول أن هذه العملية التقويمية تحمل في طياتها هدفين اثنين :

- في جانبها العضوي أي التنظيمي، إدخال طرق تنظيم جديدة أكثر تكيفا مـع حقيقـة المؤسسة العمومية و كذا متطلبات التنمية؛
- من الناحية المالية، تم إتخاذ العديد من الإجراءات لصالح المؤسسات العمومية التـي من شأنها تجسيد قدراتها المالية بواسطة عملية التطهير المالي لمختاف هيكالتها المالية؛

أ - إعادة الهيكلة العضوية

من أجل تقوية التنمية الإقتصـادية فـي إطـار مخطـط، شـرع الإسـتراتيجيون الإقتصاديون في بداية الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة و التي كان الهدف الرئيسـي منها هو "إعادة الاعتبار لهياكل المؤسسات العمومية" (18).

تنحصر أهمية هذه العملية في تلبية الشروط التي تسمح بنجاحها، و تفادي الوقـوع في أخطاء الماضي. تخص هذه الشروط تحديد المسؤوليات ومساهمة العمال في تحقيقها وهذا بناءا على الوسائل المتوفرة، لامركزية التسيير لمختاف الأنشطة علـى مسـتوى المؤسسة (19).

حسب عبد الحميد الإبراهيمي، بلغ عدد المؤسسات العمومية قبل إعـادة الهيكلـة العضوية 150 مؤسسة تقريبا، و إنتقل إلى 480 مؤسسة في 1983/1982 بـ ـ 2079 وحدة (20).و كـانت لامركزية التسيير من الأهداف الرئيسية لإعادة الهيكلة العضـوية والتي مفادها:

- إدخال أساليب تنظيمية جديدة من أجل تخفيف العبء الذي يميز المؤسسات العمومية. في هذا السياق تم تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى وحدات صغيرة للسماح بالتحكم في عملية التسيير سواءا البشري، المادي و المالي؛

- إعادة النظر في تمركز الإطارات على مستوى المؤسسات الأم و أغلب العمال على مستوى الأنشطة غير المنتجة؛

- اللامركزية الإدارية ووضع أنظمة تنسيق جديدة ذات أهمية و قدرة في مجال التوجيه، التكامل و تنمية فروع الأنشطة المختلفة.

الجدول رقم :3.I نتائج إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الكبرى

قبل الإصلاح العضوي	بعد الإصلاح العضوي
الشركة الوطنية للدقيق و العجائن SNSEMPAC	قسمت إلى 5 مؤسسات
الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS	قسمت إ 14 مؤسسة
الشركة الوطنية للمحروقات SONATRACH	قسمت إلى 8 مؤسسات
الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية SONELEC	قسمت إلى 8 مؤسسات
الشركة الوطنيةللصناعات النسيجية SONITEX	قسمت إلى 6 مؤسسات
الشركة الوطنية لأشغال الطرقات SONATRO	قسمت إلى 5مؤسسات
الشركة الوطنية للمعادن SNMETAL	قسمت إلى4مؤسسات

المصدر: M.BELAIBOUD : 1985 , Op Cit , p. 19

على مستوى الإقتصاد الجزئي و الكلي، أدى هذا النوع من إعادة الهيكلة، و رغم الصعوبات و القيود المسجلة، إلى نتائج مقبولة مقارنة بالسابق. فاللامركزية أدت إلى إحداث توازن جهوي في مجالي التشغيل و الدخل، وكذا التحكم التدريجي في أنماط التسيير. فيما يخص القيود التي ميزت هذه العملية الإصلاحية، يمكن حصرها في عدة مستويات:

أولا : تضاعف عدد المؤسسات و الوحدات و صاحبها تزايد معتبـر فـي وتيـرة التشغيل، ضعف مستوى التأطير المؤهل و بالتالي العودة إلى ما قبل إعادة الهيكلة .

ثانيا : إن عدد الوحدات الناجمة عن عملية التقسيم أحدث إحتياجا في ميدان الإستثمار إضافة إلى الإستثمار الأولي، و بالتالي ظهور تكاليف إضافية تتطلب إمكانيات تمويليـة جديدة على مستوى الإقتصاد الجزئي. يظهر وزن هذه التكاليف من خلال تأثيرها علـى نتيجة المؤسسة، التى أصبحت تساهم في ظهور قيد تمويلي ذاتي ؛

ثالثا : تضاعف العلاقات بين المؤسسات أدى إلى خلق بيروقراطية و التي نجمـت عنها صعوبات من حيث تحقيق الأهداف المسطرة و المخططة. من خلال هذا نستطيع القول أن عدم التجانس الذي ميز أنظمة التسيير، التنظيم و الإتصال شكل عائقـا أمـام وتيرة تنمية المؤسسة العمومية.

من خلال النتائج الميدانية، تم إعتبار إعادة الهيكلة العضوية من طـرف السـلطات العمومية إصلاحا جزئيا لها, لهذ أصبح من الضروري اللجوء إلى إصلاح ثاني تحـت إسم إعادة الهيكلة المالية، مما يسمح لهذه المؤسسات أن تشتغل و تتطور داخل محيط أقل صعوبات و قيود مالية .

ب - إعادة الهيكلة المالية

في إطار الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات العمومية أثناء الفترة الخماسـية الأولى، إستفادت المؤسسة العمومية زيادة على إعادة الهيكلة العضوية من إعادة الهيكلة المالية و التي ميزتها جملة من الأهداف :

- تطهير المؤسسات التي تعاني من خلال في توازناتها المالية عن طريـق إمتصـاص العجزالمالي المتراكم خلاله الفترة السابقة؛

- معالجة الديون البنكية (السحب على المكشوف) و توزيع الحقـوق و الـديون علـى المؤسسات المنبثقة عن إعادة الهيكلة العضوية؛
- تخفيض درجة التبعية المالية للمؤسسة إتجاه الدولة عن طريـق تجسـيد إسـتقلاليتها المالية؛
- إعادة تحقيق التوازنات المالية على المدى القصير، المتوسط و الطويل.

من هذا المنظور نجد أنه من الضروري التحدث في مرحلة أولى عن عوامل إنهيار الحالة المالية للمؤسسة على المستوى الداخلي و الخارجي على حد سواء، ثم في مرحلة ثانية لنتحدث عن الإجراءات المتخذة في إطار إعادة الهيكلة المالية بهدف تطهير و إعادة تفعيل هيكلتها المالية.

ب.1 - عوامل إنهيار الحالة المالية

في هذا الإطار وجدت المؤسسة نفسها أمام مجموعة مـن القيـود الماليـة علـى المستويين الداخلي و الخارجي (21) . على مستوى الإقتصاد الجزئي، كان إنهيار الحالة المالية للمؤسسات العمومية ناتجا أساسا عن التراكم المعتبر للتكاليف الإضافية الناجمـة عن سوء تسيير المشاريع الإستثمارية التي شرع فيها في إطـار مختلـف المخططـات التنموية. يضاف إلى ذلك، إرتفاع تكاليف الإستغلال الناتجة عن الزيادة المسـجلة فـي المدخلات من المواد الأولية و المنتوجات نصف المصنعة المستوردة، إرتفـاع تكـاليف الاستغلال الأخرى المصحوبة بضعف إنتاجية عوامل الإنتاج. ساهمت هذه الوضعية في ظهور إختلالات مالية لدى المؤسسات العمومية في نهاية السبعينات.
الجدول الموالي يبين حالة العجز المالي الذي ميز بعض المؤسسات العموميـة و كـذا السحب على المكشوف البنكي.

جدول رقم : I.4   الحالة المالية لبعض المؤسسات العمومية في نهاية 1979 .

ا ؤسسة	مستوى السحب على المكشوف	مستوى عجز الاستغلال
الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية	6300	850
الشركة الوطنية للدقيق و العجائن	731	775
الشركة الوطنية للمواد الدسمة	511	1186
الديوان الوط للتجارة	2184	515
الشركة الوطنية لمواد البناء	2181	4420

المصدر: Document MPAT, Cité par A.BRAHIMI, op.cit, P.227

يظهرلنا من خلال الجدول أعلاه، أن اللجوء إلى القرض البنكي قد بلغ مسـتوى معتبرا بالنسبة لهذه المؤسسات: هذه الحالة نستطيع تفسيرها بوجود عجز فـي الخزينـة بسبب الغياب الملحوظ لتسيير مكونات الإحتياجات المالية للإستغلال و المتمثلة في قـيم الإستغلال، و الديون مابين المؤسسات.أما فيما يخص العجز الحاد للإستغلال من مؤسسة لأخرى، فيمكن ربطه بالإرتفاع المتزايد غير المراقب لمختلف التكاليف الذي لم يصحبه إرتفاع في النواتج و كذا تأثير العوامل الخارجية المفروضة على المؤسسة.

على المستوى الخارجي، يمكن ربط العوامل الأساسية لإنهيـار الحالـة الماليـة بنظام الضبط الإقتصادي و المتمثل في الأسعار المحددة على المستوى المركـزي دون الأخذ بعين الإعتبار المستوى الفعلي للتكاليف؛ و هكذا لا يمكـن تعـويض الخسـائر المسجلة إلا في بعض الحالات عن طريق الإعانات الميزانية. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى مؤثرة، كتعدد الضرائب، السياسة المالية، الدخل، إلخ. شكلت كل هذه العوامـل قيودا مالية حقيقية أثرت سلبيا على الهيكلة المالية للمؤسسات العموميـة. تتطلـب إن معالجة هذه الوضعية من كل مؤسسة إعداد مخطط إعادة هيكلة على أساس المعطيـات المالية و المحاسبية التي في حوزتها، و الذي يحتوي على إجراءات التقويم المالي على المستويين الداخلي و الخارجي.

ب.2 - إجراءات إعادة الهيكلة

تخص الإجراءات الداخلية أساسا تحسين مستوى الإنتاج و الإنتاجية، تطهير الخزينة، تسيير مكونات الإستغلال، إلخ، أما الإجراءات الخارجية فهي لا تتعلق أساسا بسلطة المؤسسة و لكن بسلطة الدولة. الأمر يخص تزويد المؤسسات برأس مال عامل مقبول، إعادة مراجعة هيكلة الأسعار لهدف تقريبها من هيكلة التكاليف، إعادة النظر في السياسة الجبائية و سياسة القروض و هذا من أجل التخفيف من القيود المالية التي تعاني منها المؤسسات العمومية.

إنطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن إعادة الهيكلة المالية تحتوي في نفس الوقت على إلتزامات المؤسسات العمومية فيما يخص الإجراءات الداخلية و إلتزامات الدولة فيما يخص الإجراءات الخارجية.

ب.3 - تمويل إعادة الهيكلة

في هذا الإطار إستفادت 300 مؤسسة بين 1983 و 1987من مبلغ قدره 60.5 مليار دينار جزائري على شكل قروض نهائية لزيادة الأموال الجماعية و قروض مؤقتة لرفع مستوى رأس مال العامل.

الجدول رقم : 5.I **مخطط إعادة الهيكلة المالية لـ 300 مؤسسة عمومية** **الوحدة : مليار دج**

القروض النهائية لزيادة الأموال الجماعية	المبلغ	القروض المؤقتة المخصصة لزيادة رأس مال العامل	المبلغ
- توحيد النتائج	02.00	القروض الطويلة الأجل الممنوحة من طرف الخزينة العمومية	19.20
- توحيد الديون الطويلة الأجل	24.50	القروض المتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنوك	07.10
- المساهمة الميزانية en argent frais	07.70		
المجموع	34.20	المجموع	26.30

المصدر: Synthèse et élaboration personnelle à partire des mesures externes de la restructuration financiere

2.3.1- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 وسياسة اللامركزية المخططة

رصد لهذا المخطط مبلغ قدره 550 مليار دينار أعطيت فيه الأولوية تطوير الفلاحة، الري، السكن، النقل و متابعة المسيرة التنموية رغم المصاعب الناجمة عن تقلص الإيرادات. خلال هذه المرحلة تم إنشاء المجلس الوطني للتخطيط سنة1987 .مثلها مثل المراحل السابقة تعد المرحلة الخماسية الثانية مرحلة هامة ذات إتجاهين(22):

- تنظيم مختلف الإجراءات التنموية مع الأخذ بعين الإعتبار القيود الخاصة بهذه المرحلة و الوسائل الممكن تعبئتها؛
- إعداد رؤية طويلة المدى في مجال التنمية الإقتصادية، بحيث أن الصورة الإقتصادية و الإجتماعية التي ميزت الثمانينات كانت تتعلق بجزء كبير بما يتم تحقيقه خلال السنوات الخمس المقبلة.

على مستوى التمويل الداخلي، شكل تعقيد العملية التنموية المصحوبة بتخفيض الإيرادات البترولية من جهة، و تزايد النفقات النهائية من جهة أخرى قيدا ماليا معتبرا، بحيث جعل تدخل الدولة يتقلص كما هو الشأن في الأسبق في التمويل شبه الكلي لبرامج التنمية الإقتصادية.

نظرا لأهمية القطاع العمومي بإعتباره العامل الأساسي في مجال التنمية المجهودات المبذولة لابد أن تتمحور حول إعادة بعث الحركة الإقتصادية من حيث الفعالية، الإنتاجية و المردودية. في مثل هذه الشروط، يهدف هذا المخطط و بناءا على الخبرات السابقة، إلى العمل على تقوية الطريقة و كذا محتوى الإجراءات التنظيمية المنتهجة منذ بداية العشرية الخماسية من أجل تزويد الإقتصاد بأدوات جديدة أكثر مرونة و كذا تحفيز الفعالية الإقتصادية و المردودية لوسائل الإنتاج .هذا يعني أنه إذا كانت التنمية الإقتصادية من قبل مبنية على سياسة الإستثمار المكثف، فإن عملية ضبط الإقتصاد على أساس وسائل أكثر تكيفا و أكثر مرونة تعمل على تزويد المؤسسات العمومية بالإستقلالية أين يصبح تقييمها يخضع لعاملي الربحية و المردودية.

الآن بعدما تطرقنا إلى مختلف الجوانب الإقتصادية التي ميزت مرحلة التخطيط، نقوم الآن بتقديم حوصلة تقييمه لهذه المرحلة.

IV - ملخص تقييمي للنموذج التنموي المخطط

مكن هذا النموذج التنموي المنتهج في إطار النظام المركزي الإقتصاد الوطني من تسجيل العديد من الإختلالات، و هذا لكونه ذا طبيعة إستترافية للإدخار المحلي والأجنبي (23) . فبالنسبة للمرحلتين (الثلاثية و الرباعية) بلغ مبلغ القروض المستهلكة بالأسعار الجارية 167 مليار دج أي ما يعادل 114 % من المبالغ المقدرة. هذه الحالة تجد تفسيرها من خلال أهمية البرامج الإستثمارية و التي سمحت بتسجيل ضغوط على مستوى الموارد البشرية و المالية التي تعد نادرة. يضاف إلى ذلك القيود ذات الطابع الإداري المتعلقة بإجراءات التسيير و الإستثمار البعيدة عن كل مقاربة نظرية للتنمية الشاملة.

منذ 1967، تاريخ بداية المخطط الثلاثي كانت إستراتيجية التنمية قائمة أساسا على التصنيع، حيث تمثل نسبة الإستثمارات الصناعية 72 % من إجمالي الإستثمارات، التي تراوحت بين 57 % و 77 % خلال الفترة الرباعية 70-1977. وقد خصص لتغطية هذا الحجم من الإستثمارات موارد معتبرة على حساب القطاعات الأخرى للأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية. و الجدول الموالي يوضح هيكل الإستثمارات الصناعية (النسبة المخصصة للصناعة و الطاقة) خلال الفترة (1967-1979).

الجدول رقم : I.6 هيكل الاستثمارات الصناعية مابين 1967-1979 الوحدة : %

المخطط / بيان	المخطط الثلاثي 67-69	المخطط الرباعي الأول70-73	المخطط الرباعي الثاني 74-77	المرحلة الانتقالية (مرحلة التفكير)79-78
هيكلة التقديرات	60.00	44.70	43.50	72.40
هيكلة الإنجازات المالية	72.00	57.30	61.20	77.00

المصدر : عبد الحميد إبراهيمي : الإقتصاد الجزائري (منقولة من وثائق وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية)1991

بلغ المبلغ المخصص للقطاع الصناعي خلال الفترة 67-1978ما يعـادل 88 مليـار وتلك المخصصة للمحروقات 91 مليـار دج، أي مـا يعـادل 50.84 % مـن مجمـل الإستثمارات المتراكمة . ومثلما يبينه الجدول أدناه، يمثل الإستثمار الصناعي وزنا هاما في مجمل الإستثمار العمومي خلال الفترة السباعية 1967-1973.

جدول رقم : 7.I نصيب االإستثمار الصناعي في مجمل الإستثمار العمومي مابين 1967-1973

الوحدة : مليار دج

السنة / البيان	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الإستثمار الإجمالي (أ)	1 993	3174	4257	6218	7375	9253	12000
الإستثمار الصـناعي (*) (ب)	798	1755	2200	3430	3965	4692	5 565
النسبة ب/أ (%)	71 10	55.30	5370	55.20	53 80	50 70	46 40

(*) بما فيه المناجم، الطاقة و المحروقات.

المصدر: M.Ecrement, Indépendance politique et libération économique, 1984, p.281

inspirée : P.Judet :le processus d'industrialisation en Algérie : IREP- Gronable, Juin 73, plan quadriennal 70-73

فيما يخص المرحلة الخماسية، بادر المخططون إلى إنتهاج نوع مـن اللامركزيـة الإقتصادية. أثناء هذه الفترة شملت أولوية التنمية كافة جوانـب الأنشـطة الإقتصـادية الإجتماعية، وخاصة وسائل الضبط في مجال الجباية، الأسـعار، القـرض و التـوازن المالي للمؤسسات.

أما عن مخطط التقويم التي حظيت به المؤسسات العموميـة عـن طريـق إعـادة الهيكلة، فقد سمح بصفة ظرفية بتحسين الحالة المالية للبعض من هذه المؤسسات : زيادة

في رقم الأعمال، و ظهور نتائج إستغلال موجبة سمحت بتغطية جـزء مـن الخسـائر المتراكمة خلال السنوات السابقة. بالموازاة، إنتقل الإنتاج الداخلي الخام (PIB) من 113 مليار دينار سنة 1979 إلى 248 مليار دينـار سـنة 1985 بالسـعر الجـاري خـارج المحروقات (أي بزيادة تقدر بـ 219 %).

إن النتائج المتحصل عليها خلال المخطط الخماسـي الأول تفـوت بكثيـر تلـك المسجلة في المخططات الثلاث الأولى . في الميدان الصناعي بلغت الإسـتثمارات 121 مليار دينار أي 28 % من الحجم الكلي للإستثمارات. لكن ما نستطيع قوله هو تأثر هذه النتائج بالحدث الذي ميز سنة 1986 على المستوى الدولي و المتمثل في السـقوط الحر لأسعار البترول و تدهور قيمة الدولار الأمريكي. أحدثت هذه الأزمة خلطا فـي التقديرات المتفائلة، و تعرضت المؤسسات العمومية لقيد مالي حاد يضاف إليه التغيـر في سلوك الدولة إتجاهها. إنطلاقا من هذه السنة، لوحظ أن معـدل النمـو بـدأ فـي الإنخفاض في أغلب القطاعات و خاصة تلك المستهلكة للمواد الأولية المستوردة، إذ بلغ معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام - 1.4% سنة 1987. أدت هذه الأزمـة إلـى حـدوث إختلالات في ميزانية الدولة، مما أحدث آثارا سلبية على الهياكل الماليـة للمؤسسـات العمومية بسبب إنخفاض الإعانات الميزانية.

خلاصة الفصل تدفعنا القول إلى أنه إنطلاقا مما سبق، يجب التذكيرأن حالة تنفيـذ مرحلة التخطيط سمحت بإعطاء خلاصة متشائمة على المستويين الكلي والجزئي. فـي هذا السياق إن وجود مؤسسات عمومية ذات فعالية ضعيفة و إختلالات مالية ناتج عن تضاعف القيود منها الداخلية و الخارجية و التي من شأنها تكوين عائق أمام إستمرارية هذه المؤسسات دون دعم الدولة و سيتم دراسة هذه القيود من خلال الفصل الموالي.

هوامش الفصل الأول

1– تعرف الإشتراكية كمجموعة النظريات الإقتصادية، الإجتماعية السياسية التى من شأنها الرفض بإجماع للملكيـة الخاصة لوسائل الإنتاج و المقايضة (2) . هذا النظام يتميز بظهور الدولة كطرف وحيد في تسيير الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية بواسطة المخططات التنموية .

2- Le Dictionnaire Larousse : 1988 , P.90

3- المؤسسة العمومية هي تلك المؤسسة التى تعود ملكية رأسمالها إلى الأشخاص العموميين (الدولة) ، الجماعـات المحلية .يتمثل دورها الأساسي في تسيير الأنشطة الإقتصادية ، الإجتماعية و / أو الثقافية أين تعـود للدولـة عمليـة الرقابة لمختلف وسائل التسيير المنتهجة.

4- J P BRISACIER. JF. Perretti walel : 1996 , P.142

5: - T. HAFSI 1980, P.3 a 6

6 - A. HENN : 1991, P .25

7 - T. HAFSI : 1991, P. 31-35

8- T. HAFSI : 1991, Op. Cit, P. 84-93

9 - ما يجب توضيحه هو أن المردودية تعتبر كمفهوم رأسمالي لذا لم يتم أخذه بعين الإعتيبار من طرف المخططـين الإشتيراكيين، لكون دور المؤسسات العمومية لا يتمثل في تحقيق الربح بل في تلبية الإحتياجات الإجتماعية المخولـة لها.

10 - A. HENNI : 1983, Op-cit, p. 26-27

11- H.BEN ISSEAID : 1991-P.17

12- تقرير المحيط الرباعي الأول 1970-1978

13- A. HENNI : 1991 Op -Cit . P. 29

14- التقرير العام الخاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

15- تدخل لعبد الحميد إبراهيمي (وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية): مجلة الثورة الإفريقية : 1981,ص.15.

16 -A. LAMIRI : 1993 , P. 17

17- إن اللامركزية التسيير كانت من الأهداف الرئيسية لإعادة الهيكلة العضوية و التى مفادها:

- إدخال أساليب تنظيمية جديدة من أجل تخفيف العبء الذي يميز المؤسسات العمومية في هـذا السـياق تـم تقسـيم المؤسسات الكبرى إلى وحدات صغيرة لسماح بالتحكم في عملية التسيير سواء البشري منها أو المادي و المالي.

- إعادة النظر في تمركز الإطارات على مستوى المؤسسات الأم و أغلب العمال على مستوى الأنشطة غير المنتجة .

- اللامركزية الإدارة ووضع أنظمة تنسيق جديدة ذات أهمية و قدرة في مجال التوجيه, التكامل و تنمية فروع الأنشـطة المختلفة .

18- المؤسسات التى خصتها إعادة الهيكلة العضوية تنتمي إلى القطاعات التالية : الزراعة، التجارة، المالية، الصـحة، السكن، الصناعة، الطاقة، البيتروكمياء، المياه، الأشغال العمومية، النقل، السياحة، الموصلات و الإعلام.

19- أنظر تحليل القيود المالية في الفصل الثاني.

20- التقرير العام : المخطط الخماسي الثاني، جانفي 1985.

21- H- BEN ISSAD :1991, Op-Cit,P.6

الفـصــل الــثاني : تحليل القيود المالية الناتجة عن النموذج التنموي المكثف

الفصل الثاني : تحليل القيود المالية الناتجة عن النموذج التنموي المكثف

عرفت المؤسسة العمومية خلال مرحلة الإقتصاد المخطط إختلالا في مختلف هياكلها مما أبعدها عن مهامها الإقتصادية.

على غرار الدول الإشتراكية، نستطيع القول أن النموذج التنموي المكثف المنتهج من طرف الجزائر عرف تراجعا واضحا يمكن تفسيره بتفاقم الإختلالات المالية، غياب فعالية المؤسسات العمومية و تباطؤ الإستثمار الإنتاجي مما أدى إلى ضعف و أحيانا غياب تام لمردودية عوامل الإنتاج.

في هذ الفصل سيكون تحليلنا ضمن إطار إقتصاد مركزي ميزته ندرة الموارد و تعدد القيود التي سوف نتطرق إليها من خلال منظورين : المنظورالمالي الجزئي ؛ المنظور المالي الكلي .

I - المنظور المالي الجزئي

من خلال هذا المنظور نستطيع القول أن المؤسسة العمومية منذ إنشائها كانت موضوع تجربة عبر المخططات التنموية و هذا ما جعلها خلال فترة التخطيط أمام قيود مالية حادة، والتي يمكن حصرها فيمايلي :

1- قيد التوازن المالي

لمعرفة مفهوم التوازن المالي بشكل مدقق، ينبغي علينا أن ننطلق من قاعدة التحليل الذممي بصفة عامة، ثم الشروع في تحليل المؤشرات المفسرة لقيد التوازن المالي والأسباب التي ساهمت في ظهوره على مستوى المؤسسة العمومية .

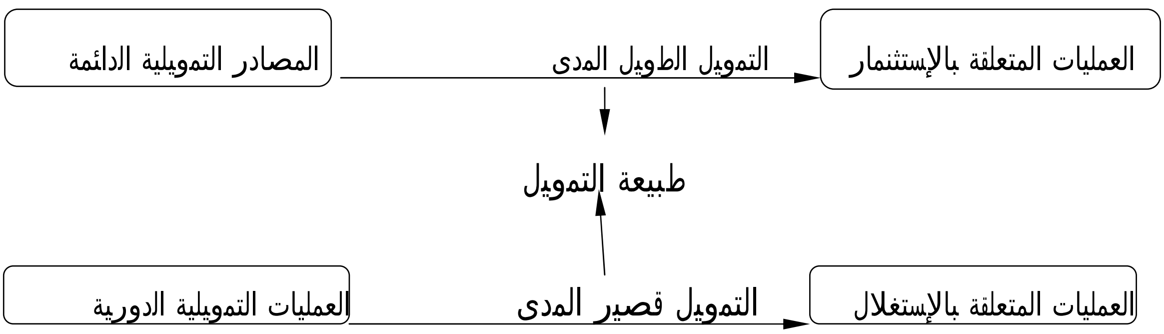
1.1- التحليل الذممي

الهدف الرئيسي للتحليل الذممي يتجلى في التمييز بين عناصر الإستخدامات من جهة، و عناصر الموارد التمويلية من جهة أخرى. لهذا نجد أن فهم الحالة المالية للمؤسسة يمكن ربطه بدورتين أساسيتين : دورة الإستثمار و دورة الإستغلال. ميدانيا، تمتاز كل دورة "بقواعد تيسيرية خاصة بها" (1) لكن هناك علاقة تكاملية بين مختلف التدفقات التي تميزها.

تشمل دورة الإستثمار كل العمليات التي تشكل الجهاز الإنتاجي أي العمليات ذات السيولة الضعيفة. إذ من الناحية المالية يمكن تحليل العمليات الخاصة بدورة الإستثمار كتحويل للموارد الدائمة إلى استخدامات ثابتة.

أما دورة الإستغلال، فيمكن تعريفها على أنهامجموعة العمليات الخاصة بتشغيل النشاط العادي للإستغلال. لذا نجدها تشكل "العنصر الأساسي لنشاط المؤسسة" (2). مكن تحويل هذه العمليات عبر عدة مراحل أساسية ذات سيولة متغيرة و تدريجية: كمرحلة التخزين، تحصيل الحقوق و السيولة الفورية. يمكن هذا التحويل خلق تدفقات تمويلية مصدرها موارد الإستغلال الدورية من الناحية المالية، يتبين لنا أن الحفاظ على التوازن المالي يشترط إرتباطا وثيقا بين مستوى سيولة الإستخدامات و مستوى إستحقاق الموارد التمويلية. (أنظر الشكل أسفله).

الشكل رقم :**1.II** **عملية التمويل الأمثل للمؤسسة**



المصدر : Cet esquisse fait l’objet de la synthèse de l’auteur

من إعداد الباحث نتيجة التحليل السابق

في هذا الإطار، يكمن توضيح مفهوم قيد التوازن من خـلال دراسـة المؤشـرات الأساسية والمتمثلة في التوازن المالي من خلال دراسة رأس المال العامل، الإحتياجـات التمويلية للإستغلال، و الخزينة.

1-2- المؤشرات الموضحة لقيد التوازن المالي (3)

1-2-1- التوازن المالي : إجمالي رأس مال العامل الصافي.

يمكن تعريف التوازن المالي بالتوافق المستمر بين مختلف التدفقات الخاصة بالنفقات و الموارد، لهذا نستطيع القول أنه يساعد المؤسسة الحفاظ على تركيبتها المالية و تحقيـق نموها و ديمومتها.

حسب J.PLAIRAYETE، يمكن تحليل التوازن المالي على أساس مفهومين (4) :

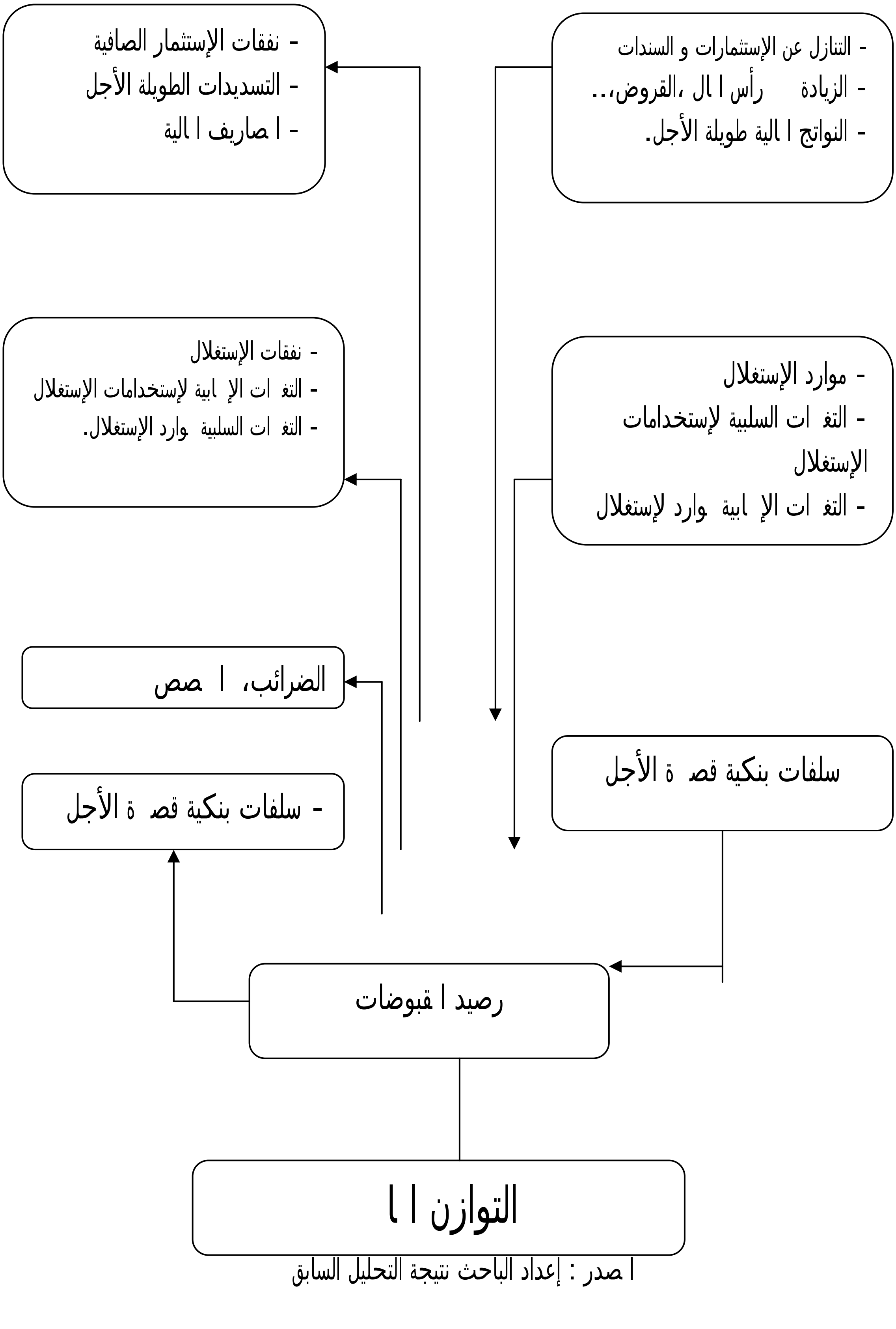
أ - مفهوم التوازن المالي حسب معيار التدفقات

يقاس التوازن المالي عن طريق حركة التدفقات المالية التي تحدد مستوى المقبوضات في المؤسسة. في هذه الحالة، يمكن حصر التدفقات التي تدخل في تحديد التوازن المـالي في أربع فئات ذات طبيعة مختلفة :

- التدفقات المالية ذات المدى الطويل و الخاصة بعمليات الإستثمار و التمويل؛
- التدفقات المالية للإستغلال؛
- التدفقات الخاصة بعمليات تخصيص لثروات الإجمالية للمؤسسة؛
- التدفقات المالية للخزينة، أو الخاصة بتعديل مجموع التدفقات الماليـة السـابقة الذكر.

لهذا يمكن تبيان تأثير هذه التدفقات على مستوى المقبوضات حسب الشكل الوارد أدناه :

الشكل رقم 2 II: **تحديد التوازن المالي من خلال التدفقات**



ا صدر : إعداد الباحث نتيجة التحليل السابق

ب - مفهوم التوازن المالي بمعيار المخزون

من ناحية التسيير المالي، توجب القاعدة المالية التوافق بين مستوى سيولة الإستعمالات من جهة و مستوى إستحقاق الموارد من جهة أخرى. توضح هذه القاعدة التقليدية طبيعة السيولة و الإستحقاق، أي مدى توافق مستوى الإستحقاق طويل المدى مع مستوى السيولة الطويلة المدى، و مستوى الإستحقاق قصير المدى مع مستوى السيولة قصيرة المدى.

من الناحية العملية، أصبحت هذه القاعدة منعدمة تقريبا على مستوى الهيكلة المالية للمؤسسة بسبب عدم التحكم في تسيير دورة الإستغلال لدى بعض المؤسسات وبسبب ضعف الموارد التمويلية الدائمة عند البعض الأخر.

لمواجهة هذه الوضعية، لابدا من وجود هامش أمن مالي و المتمثل في إجمالي رأس مال العامل صافي.

2.2.1- إجمالي رأس مال العامل الصافي : مؤشر للتوازن المالي

تعد التفرقة بين دورتي المؤسسة و المتمثلة في دورة الإستثمار و دورة الإستغلال ذات أهمية في حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي، و هذا حسب منظورين: المنظور الساكن والمنظور الديناميكي.

- يعرف رأس مال العامل حسب المنظور الساكن بالفرق بين الأموال الدائمة والمتكونة من الأموال الخاصة و الديون الطويلة و المتوسطة الأجل و الأصول الثابتة المصححة.

$$FRNG = CP - AF$$

حيث : - رأس مال العامل الصافي FRNG

- الأموال الدائمة CP

- الأصول الثابتة المصححة AF

أما حسب المنظور الديناميكي، فيمكن حساب رأس مال العامل بالفرق بين الأصـول المتداولة المصححة و السائلة على المدى القصير و الديون الأقل من سنة (5) .

ومنه: FRNG = AC - DCT

حيث : - الأصول المتداولة المصححة AC

- الديون قصيرة الأجل DCT

من خلال هذين التعريفين لرأس مال العامل، نستطيع إستخلاص حالتين مختلفتين للحكـم على التوازن المالي للمؤسسة:

الحالة الأولى : حالة وجود إجمالي رأس مال عامل صافي موجب .

في هذه الحالة لا يوجد قيد توازن مالي، لأن المؤسسة بحوزتها الأموال الكافية لتغطيـة دورة الإستثمار و كذا جزء من دورة الإستغلال بواسطة المصادر التمويلية الدائمة .

الحالة الثانية : إنعدام رأس مال العامل صافي إجمالي .

تدل هذه الحالة على وجود قيد تمويلي راجع لكون المؤسسة غير قادرة على تمويـل إستثماراتها بصفة كلية و دورة الإستغلال بصفة نسبية. لمواجهة هذه الوضـعية تكـون المؤسسة مضطرة للإعتماد على رفع أموالها الخاصة إذا أمكن ذلك, أو علـى الـديون قصيرة الأجل خاصة السلفات المصرفية و هذا ما يؤثر سلبيا على مردوديتهـا بصـفة عامة.

في هذا الإطار، نجد أن تقييم التوازن المالي بمعيار المخزون لا يمكـن إعتبـاره مبررا كافيا للحكم على سيولة المؤسسة و هذا لوجود عنصر هام يساعد على تقييم شروط تحقيق التوازن المالي و المتمثل في الإحتياجات التمويلية للإستغلال (6) .

إذن للحفاظ على التوازن المالي الإجمالي يجب توفر موارد مالية كافية بصفة دائمة أو دورية لتغطية الإحتياجات الإجمالية و المتمثلة في الإحتياجات التمويلية طويلة الأجـل، الإحتياجات التمويلية للإستغلال و إحتياجات الخزينة.

2.1 - الإحتياجات التمويلية للإستغلال

يتطلب التشغيل العادي لنشاط المؤسسة توفير عناصر الإستغلال كالمخزونات (مواد أولية، منتوجات جارية، منتوجات تامة)، إضافة إلى ذلك نجد أن المؤسسة في إطار سياستها التجارية تمنح لزبائنها تسهيلات في آجال التحصيل مقابل الإستفادة من تسهيلات في آجال التسديد من مورديها. لذا، نجد أن "التدفقات الخاصة بدورة الإستغلال تتغير عبر الزمن و تتأثر حسب إختيارات سياسة المؤسسة" (7) .

لكن في الواقع، القاعدة المثلى للسيولة و الإستحقاق غير معمول بها. و هذا راجع لوجود ضمن الأصول الدورية عناصر يصعب تحقيقها (ضعف نسبة دوران المخزونات إمتداد مدة تحصيل الديون على العملاء) في الآجال العادية. نستخلص من هذا أن سيولة هذه العناصر تعد ضعيفة مقارنة بإستحقاق عناصر الخصوم الدورية، و عدم التطابق بين هذين المفهومين يولد إحتياجات تمويلية للإستغلال.

رياضيا، يمكن حساب الإحتياجات التمويلية للإستغلال وفق العلاقة التالية :

$$Bfex = Eex - Rex$$

حيث : - الإحتياجات التمويلية للإستغلال BFex

- إحتياجات الإستغلال Eex

- موارد الإستغلال Rex

مع شرط : Eex > Rex

في حالة العكس، تكون المؤسسة بصدد فائض تمويلي للإستغلالو هذا يرجع للتغطية المالية الهامة لإحتياجات الدورة بواسطة موارد الدورة قصيرة الأجل.

هذه وضعية المؤسسات العمومية التي تعاني من نقص أو غياب لرأس مال العامل مما يجعلها تعتمد على موارد الإستغلال بصفة دائمة لتمويل و تدعيم مستوى الهيكلة

المالية. في الواقع العملي، نجد أن الإحتياجات التمويلية للإستغلال تتكون من عنصـرين أساسين (8):

- عنصر دائم أو ثابت يتعلق بالأموال المجمدة الناتجة عن عدم تحقيق جزء من عمليـات الإستغلال في آجالها العادية و المعمول بها في المهنة؛

-عنصر متغير ناتج عن التذبذبات التي تميز دورة الإستغلال: مختلف تغيرات قيم الإستغلال، الحقوق و عادة قروض الموردين.

و منه :

$$BFex = BFF + BFV$$

حيث: - الإحتاجات التمويلية الثابتة BFF

- الإحتياجات التمويلية المتغيرة BFV

في هذا المنوال، نجد أن الإحتياجات التمويلية للإستغلال تخضع لنوعين مـن القيـود (9): منها ما هو تقني كمدة دوران عناصر الإستغلال، و منها ما هـو مـرتبط بالعلاقـة المالية فيما يخص قروض الإستغلال الممنوحة و المحصلة. في هذه الحالة تجد المؤسسة نفسها أمام عواقب مالية و التي يمكن تفسيرها بخطر فقدان السيولة على المدى القصير و تدهور مردودية الأموال التي خصصت لتغطية إحتياجات الإستغلال.

من ناحية تمويل هذين الصنفين من الإحتياجات، يستعمل إجمالي رأس مال العامـل الصافي في تمويل الإحتياجات الثابتة ذات السيولة الضعيفة، و كذا تخصيص هامش أمان لمواجهة الظروف الإستثنائية التي قد تنتج عن الإحتياجات المتغيـرة، لكـن بإسـتطاعة المؤسسة إدراج تغييرات أو تعديلات على الإستراتيجيات المسطرة سابقا حسب الحالة.

وهذا يعني أن "تحقيق الأصول قصـيرة الأجـل يـتم بسـرعة، لكـن الخطـط والإستراتيجيات يمكن تعديلها أو الرجوع فيها غالبا" (10) . بعبارة أخرى، مـن المنظـور قصير المدى، لا تتخذ القرارات بصفة نهائية، لكن يمكن أن تكون موضـوع تعـديل إذا

تطلب الأمر ذلك : تخفيض حجم المخزونات، تعديل رأس مال العامل في حالة الإنخفاض المحتمل لنشاط الإستغلال، إلخ .

من الناحية الميدانية، نجد أن القيود المالية الناتجة عن غياب رؤوس الأموال العاملة أو ضعفها من جهة، و ظهور إحتياجات تمويلية من جهة أخرى تقود بدون شك إلى تفاقم قيد الخزينة.

3.2.1- قيد الخزينة

تعرف الخزينة بفائض الأموال الدائمة بعد تغطية الإحتياجات التمويلية للإسـتغلال إذ يمكن حسابها وفق الصيغة التالية :

Trésorerie =	Ressorces permanentes :	RP(1)
+	Ressources d'exploitation :	RE(2)
-	Actifs fixes :	AF(3)
-	Actifs circulants :	AC(4)
=	Fonds de roulement net :	FRN(1-3)

Trésorerie = Fonds de roulement net - Besoins de financement d'exploitation

حيث : الموارد الدائمة RP

موارد الإستغلال RE

تمكن مقارنة المؤشرات المالية الثلاث من إصدار حكم على مدى هشاشة الحالة الماليـة للمؤسسة. وعليه فإنه في حالة وجود وضعية مالية مريحة، فإن الرصيد الموجـب للخزينـة يضمن سيولة المؤسسة و يعتبر بمثابة هامش آمان لها.

في المقابل يبين الرصيد السالب للخزينة لجوء المؤسسة إلى مصادر مالية قصيرة الأجل لتغطية جزءا من الأصول الثابتة (حالة عجز في مصادر التمويل الدائمة) إضافة إلى تمويـل دورة الإستغلال. في هذه الحالة كلما زاد حجم الإحتياجات الممولة بواسطة موارد الخزينـة كلما أزدادت وضعية المالية لمؤسسة تدهورا.

في فرنسا مثلا، المؤسسة التي تمول أقل من ثلث (3/1) إحتياجاتها لرأس المال بفائض الموارد الدائمة التي تشكل رأس مال العامل، و الثلثين (3/2) بواسطة المواد العشوائية (الخزينة الضرورية) تعتبر هشة جدا في هيكلتها المالية.

3.1- المؤسسة العمومية و القيد المالي

من الناحية الميدانية يمكن الإشارة إلى أن المؤسسة العمومية تعرضت لقيد التوازن المالي منذ نشأتها و مباشرة نشاطها في إطار النموذج التنموي المخطط. في هذا السياق نستطيع حصر الأسباب التي أدت إلى تفاقم القيود المالية فيمايلي :

1.3.1- غياب التمويل الأولي أو القاعدي

في هذا الإطار، نجد أن المؤسسة العمومية منذ نشأتها واجهت قيدا ماليا رئيسيا والمتمثل في التمويل القاعدي وهذا لكونها لم تزود بالأموال الخاصة الكافية لممارسة نشاطها (11). هذه الوضعية رجحت اللجوء إلى التمويل الخارجي لمواجهة الإحتياجات التمويلية الناجمة عن عمليات الإستثمار و كذا الإستغلال:

بالنسبة للعمليات الأولى، يتم التمويل بواسطة ثلاث أنواع من القروض :
قروض المورد، قروض المشتري و القروض المحصلة لدى الهيئات و بنوك الأعمال الأجنبية؛ بينما تمول عمليات الإستغلال بواسطة القروض المتوسطة و قصيرة الأجل لدى البنوك الوطنية.

بالنسبة للمرحلة الرباعية المخططة، كان يتم تمويل الإستثمارات بشكل أكبر من طرف الخزينة العمومية و بشكل أقل بواسطة البنوك الأولية و مصادر أخرى خارجية (الجدول رقم II.1).

الجدول رقم II.1 **تطور طرق تمويل الإستثماراتفي المخططين الرباعيين II.I** الوحدة : مليون دينار %

المخطط وسائل التمويل	الرباعي الأول	%	الرباعي الثاني	%
الخزينة العمومية	12618.1	52.8	53967.9	59.5
البنوك الأولية	5974	25	9719	10.5
الخارج	2277	22.2	26824	30
المجموع	23869.1	100	90510.9	100

المصدر: MPAT :Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978

حسبG.PILLOT "يعتبر الإستثمار طويل المدى عملية ذات تأثيرات ثقيلة لأنه يزيد من صلابة المؤسسة و يؤثر على مستقبلها من حيث تراكم القيود و تعبئة الوسائل المالية" (12).

في هذا الصدد، تميزت المرحلة المخططة بأهمية المشاريع الإستثمارية المخطط التي عرفت أثناء إنجازها إختلالات واضحة، و هذا نظرا لتعدد القيود المتعلقة بإرتفاع التكاليف من جهة و صعوبات التمويل من جهة أخرى.

على مستوى التمويل، كانت المؤسسات العمومية تستفيد مجانا من الموارد الإنتاجيـة المخصصة لها من طرف المخطط ، لهذا نجدها تخضع لقيد مالي هش . إضافة إلى ذلكلم تكن النتائج السلبية المسجلة تجعلها أمام خطر الإفلاس، وساهم هذا السلوك المالي بقسط أكبر في ظهور إختلالات هيكلية في توازناها المالية. هذه الأخيرة كانت موضوع تطهير مالي بواسطة الإعانات الميزانية الممنوحة لهذه المؤسسات حتى تتمكن من مباشرة نشاطها بصفة دائمة دون الإهتمام بمردوديتها أو الخطر الذي يمكن أن يلاحقها في المستقبل.

من الناحية المالية الجزئية نجد أن المشكل الآساسي يمكن تفسيره حسب ثلاث أبعاد:

- البعد الأول مرتبط بالنقص الملحوظ في تسيير الإحتياجات التمويلية للإستغلال و هـذا لأهميتها مقارنة برقم الأعمال.

أدت السياسة غير الملائمة لتسيير مكونات الإحتياجات التمويلية للإستغلال أدت إلى تشكيل إحتياجات هامة فاقت إمكانيات المؤسسة المالية، و هذا راجع إلى طبيعة التموين بالمواد الأولية من الأسواق الخارجية مما يلزم المؤسسة تكوين إحتياطات هامة على مستوى مخازنها من جهة، و تضخم مبالغ الديون على العملاء بسبب صعوبات التحصيل وفقا للمعايير المعمول بها في المهنة (ثلاث أشهر) من جهة أخرى. أصبحت هذه الوضعية المصحوبة بغياب رؤوس الأموال العاملة تشكل مصدر إختلال مالي لأغلب المؤسسات وكذا تقليص قدرتها التمويلية.

- البعد الثاني يتعلق بالصعوبات المالية التي ميزت المؤسسات العمومية نظرا لإنعدام رؤوس الأموال العاملة لمواجهة التغطية المالية للإستثمارات و الإحتياجات التمويلية للإستغلال. أجبرت هذه القاعدة الأصولية المؤسسات على الإعتماد بصفة دائمة على القروض البنكية قصيرة المدى لتغطية عجز الخزينة .

في هذا السياق يجب الإشارة إلى أن القروض التي تستفيذ منها المؤسسات على شكل مسحوبات على المكشوف لتكوين رؤوس أموالها العاملة أصبحت هيكلية (13) .
يمكن توضيح مدى أهمية القروض البنكية على شكل مسحوبات على المكشوف بواسطة الجدول أدناه :

جدول رقم II.2 تطور حجم السحب على المكشوف للقطاع الصناعي في الفترة 1973-1978 الوحدة : 10^6دج

	مجموع المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات		مجموع المؤسسات الصناعية بما فيها سوناطراك	
	1973	1978	1973	1978
السحب على المكشوف	4313	12020.2	4573	16344.2

المصدر: MPAT Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978, op.cit, p.273

أما البعد الثالث فيمكن حصره في ضعف أو غياب المردودية على مستوى المؤسسـات العمومية و هذا راجع إلى العوامل التالية :

- الحفاظ على الإستثمارات غير المستعملة بصفة كلية لطاقاتها الإنتاجية؛
- الظروف الصعبة التي ميزت الإقتصاد الوطني بالموازة مع التعريف السـيئ للسياسـة الصناعية، مما أدى إلى هيكلة سيئة لرقم الأعمال، مستوى أسعار لا يتماشـى و منطـق السوق، و بالتالي مردودية في أغلب الأحيان ضعيفة جدا؛
- عدم الأخذ بعين الإعتبار تأثيرات التضخم من حيث تقليصها للهوامش المسجلة، مستوى الأموال الخاصة و كذا ثقل حسابات المخزونات و الحقوق؛
- نقص في مراقبة معدل النمو و عدم متابعة العمل و كذا وضعية فائض العمالة (14)؛
- تضخم حجم التكاليف، أين يصعب إمتصاصها بصفة كلية بواسطة إيرادات الإنتاجة من جهة و تحميلها على سعر البيع المحدد إداريا من جهة أخرى.

2.3.1 تضخم التكاليف

يقصد بالتكاليف مجموع النفقات حسب طبيعتها المتعلقة بدورتي الإنتاج و الإستغلال و التى يمكن تقسيمها إلى : تكاليف ثابتة يسهل على المؤسسة التحكم في مراقبتها لأنها لا تخضع لعوامل المحيط الداخلي و الخارجي؛ و تكاليف متغيرة يصعب مراقبتهـا لكونهـا تخضع لتأثيرات داخلية و خارجية. يؤثر عدم التحكم في تسيير هيكلة التكاليف سلبيا على المردود المالي للمؤسسة مما يقلص من قدرتها التمويلية، و تصبح مرغمة على اللجـوء إلى التمويل الخارجي. تجلت مهمة المؤسسة العمومية منذ نشأتها فـي التكفـل بمشـكل التشغيل دون الأخذ بعين الإعتبار البعد الإقتصادي المخول لها. في هذا المجال، يخصص القسط الأكبر من القيمة المضافة لتغطية الإستهلاكات الوسيطة و نفقـات العمـال بـدون مقابل من حيث الإنتاجية المسجلة. ويبين الجدول التالي هيكلة تكاليف الإستغلال لـبعض من المؤسسات الصناعية لسنة 1978.

الجدول رقم 3.II هيكلة تكاليف الإستغلال للمؤسسات الصناعية لسنة (1978)

الوحدة :%

المؤسسة / البيان	م و للحديد و الصلب		م و للصناعات السليلوز		م و للكهرباء و الغاز		م و الصناعات الميكانيكية		م/و لمواد البناء	
	% ن إ	% رع	% ن إ	% رع	% ن إ	% رع	% ن إ	% رع	% ن إ	% رع
1-الإستهلاكات الوسيطة	61	87	49	82	20	21	66	81	33	40
2-مصاريف العمال	18	25	29	47	12	13	10	13	30	36
2+1	79	112	78	129	32	34	76	94	63	76
3-الإهتلاكات	9	13	9	15	21	23	6	8	13	15
4-المصاريف المالية	20	28	12	20	19	20	9	11	13	16
4+3	29	41	21	35	40	43	15	19	26	31
الضرائب و الرسوم	2	2	1	2	1	1	9	11	11	13

المصدر : تقدير المخططين الرباعيين الأول و الثاني(1970-1978)

حيث: - م و : مؤسسة وطنية

- ن إ : % من النفقات الإجمالية
- ر ع : % من رقم الأعمال خارج عن الضرائب

من بين الأسباب الأساسية للإختلالات التوازنية للمؤسسات العمومية الصناعية يجب ذكر الإرتفاع الملحوظ لبعض عناصر التكاليف و كذا ضعف مستوى نمـو ونشـاط هـذه المؤسسات. من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن الإستهلاكات الوسيطة ومصاريف العمال تمثلان نسبة معتبرة من رقم الأعمال : 112 % بالنسـنبة للمؤسسـة الوطنية للحديد و الصلب، 129 % بالنسبة للمؤسسة الوطنية للصناعات السيللوزية و 94% للمؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية. كما تمثل حسابات الإهتلاكـات و المصـاريف المالية نسبة معتبرة حيث تجاوزت 31 % من رقم الأعمال، و 21 % من إجمالي النفقـات للمؤسسات الأربعة (بإستثناء المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية) .

هناك عدة أسباب ساهمت في تضخم مستوى التكاليف يجب ذكر البعض منها :

- التكاليف المعتبرة للإستثمارات و كذا الآجال المتفاوتة لتحقيقها؛

- الإستهلاك المفرط للمواد الأولية مصحوبا بالإرتفاع الهام لأسعار التموين على مستوى الأسواق الخارجية؛

- سياسية التشغيل المنتهجة و التي تميزت بفائض العمالة المصحوب بضعف الخبرة وكذا ضعف مستوى الإنتاجية مقارنة بالأجور الممنوحة . من الناحية المالية أصبحت مصاريف العمال تشكل حقيقة نفقات ثابتة أين بين نشاط الإستغلال عجزا واضحا لتغطيتها. إن غياب التمويل الخاص و الإرتفاع الملحوظ لمستوى التكاليف جعل المؤسسات العمومية تتخبط في حلقة من الخسائر المتراكمة، و بالتالي إحداث إختلالات في توازنتها المالية. خلال الفترة الرباعية المخططة بلغت خسائر الإستغلال للقطاع الإنتاجي (خارج المحروقات) مبالغ معتبرة، حيث إنتقلت من 408 مليون دينار سنة 1973 إلى أكثر من 1.88مليار سنة 1978. أدت وضعية الإختلالات المالية لدى المؤسسات الصناعية بها إلى إنتهاج سياسة المديونية بواسطة المسحوبات على المكشوف و كذا تراكم الديون بين المؤسسات. يوضح الجدول التالي مدى أهمية الخسائر و المسحوبات على المكشوف لعينة من المؤسسات الوطنية.

الجدول رقم II.4 مستوى خسائر الإستغلال و السحوبات على المكشوف لسنة 1979 الوحدة : مليون دج

المؤسسات الوطنية	خسائر الإستغلال	المسحوبات على المكشوف
الشركة الوطنية للحديد و الصلب	5913	7202
الشركة الوطنية لمواد البناء	4420	2181
الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية	1446	1912
الشركة الوطنية لتسيير و تنمية الصناعات الغذائية	1186	511
الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية	850	6300
الشركة الوطنية للحبوب و مشتقاتها	775	731
الديوان الوطني للتجارة	515	2184

المصدر: A.BRAHIMI, « d'après les documents du MPAT », op.cit,1991,p.227

في هذا الإطار يمكن ربط عجز الخزينة بغياب صرامة التسيير لمكونات الإحتياجات التمويلية للإستغلال المكونة من المخزونات، الحقوق و الديون قصيرة الأجل.

بالنسبة لعينة مشكلة من خمسة مؤسسات (15)، يظهر الجدول التالي النتائج التالية:

جدول رقم :5.II تطور مكونات الإحتياجات التمويلية للإستغلال مابين 1977-1979 الوحدة مليون دج

البيان / النسبة	1977	1978	1979
أ - رقم الأعمال	6421	7875	9471
ب- المخزونات	3200	4681	5282
ج - الحقوق	17100	20243	10110
د - الديون قصيرة الأجل	48929	60952	58949
ب/أ	49.8	59.8	55.5
ج/أ	266.3	257	107
د/أ	762	774	579.6

المصدر: A.BRAHIMI, « d'après les docuents du MPAT », op.cit, p. 228

3.3.1- التمويل بواسطة المديونية

يمكن الإشارة إلى أن غياب مصادر التمويل الداخلية أجبر المؤسسات العمومية على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية إستثمارتها و عجز الخزينة. بعبارة أخـرى يمكن ربط الحجم المتزايد للمديونية بعوامل داخلية ترجع إلى أنماط التسيير المنتهجة من طرف المؤسسة العمومية و بعوامل خارجية من خلال عدم ملاءمة وسائل الضبط علـى مستوى الإقتصاد الكلي. أما بالنسبة للمديونية، فيمكن ربط أهميتها بالإحتياجات المعتبـرة في ميدان تمويل دورة الإستثمار و الإستغلال بناء على ضعف الحالة المالية للمؤسسة .

الجدول رقم :6.II المديونية الإجمالية للمؤسسات الصناعية في 78/12/31(بدون سوناطراك) الوحدة : 10^6

أنواع القروض	القروض الممنوحة	%	التسديد	%	الرصيد
أ-قروض الإستثمار					
-طويلة الآجل	39458.3	49.26	91.6	1.50	39366.7
- متوسطة الأجل	4154.3	5.19	1886.6	30.83	2267.7
- القروض الخارجية	19618.2	24.49	4114.8	67.24	15503.4
المجموع	63230.8	78.93	6093	100	57137.8
ب-قروض إعـادة الهيكلـة (الخزينة البنـك الجزائـري للتنمية)	4742.8	5.92	26.2	0.43	4716.6
ج-السحب على المكشوف	12136	15.15	-	-	12136
المجموع(أ+ب+ج)	80109.6	100	6119.2	100	73990.4

المصدر: MPAT:Synthese du Bilan économique et social de la décennie 1967-1978

إلى نهاية سنة 1978، بلغ رصيد الديون لمجموع مؤسسات القطاع الصناعي 74 مليار دج تقريبا أي ما يعادل 85 % من الإنتاج الداخلي الخام (الذي كان 86.6 مليار دينار لنفس السنة) على إجمالي ديون مقدر بـ 80 مليار دينار. هذا يعني أن المبلغ المسـدد يعـد ضئيلا جدا مقارنة بالمديونية الإجمالية، حيث يقدر بـ 7.64 %.

في هذا السياق نجد أن المؤسسات العمومية قد عانت من إرتفاع محسوس للمديونيـة وكذا الخسائر المتراكمة، مما جعلها غير قادرة على تجديد جهازها الإنتاجي لعدم تسجيل فوائض تمويلية ذاتية. نظرا لهذه الوضعية الصعبة، بادرت السلطات العمومية مـا بـين 1982-1987 إلى إعادة الهيكلة المالية بداية 1983 و التي مفادها تحسين الإنتاج من خـلال التسيير الأمثل للموارد المالية من جهة، و تطهير الحالة المالية للمؤسسات العمومية مـع مراعاة إعادة النظر في وسائل الضبط الإقتصادي من جهة أخرى. فـي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الـدولة شرعت في إعادة الهيكلة المالية لـ 300 مؤسسة خـلال الفتـرة 1983-1987 .

يبين الجدول التالي مدى تطور نتائج إعادة الهيكلة لعينة من المؤسسات المعاد هيكلتها.

الجدول رقم :7.II: تطور النتائج لعدد من المؤسسات المعاد هيكلتها ما بين 1982-1986 — الوحدة : مليون دج

القطاعات	عدد المؤسسات	رقم الأعمال			النتائج الصافية			رصيد الخزينة		
		1982	1984	1986	1982	1984	1986	1982	1984	1986
الزارعة	6	2730	3516	4740	-179	-96	205	324	529	2277
الطاقة	13	12015	31657	32430	-1894	501	815	1923	2583	1150
الصــناعات الثقيلة	20	10327	15573	11947	-323	-179	396	-319	-733	-77
الصــناعات الخفيفة	46	16358	31100	31704	-2590	-3587	-2162	-2968	-14654	-5589
الأشــغال العمومية	14	-	905	1192	-	53	84	-	124	-
المجموع	99									

المصدر: A. BRAHIMI¨ in les documents du MPAT et divers ministères¨, 1991 , Op.Cit , p . 397

توضح النتائج المسجلة على مستوى هذه العينة من المؤسسات من خلال المؤشرات المالية (رقم الأعمال، النتيجة الصافية، رصيد الخزينة) تأثير مخططات إعادة الهيكلة المالية على المستوى المالي الجزئي، بحيث :

- عرف رقم الأعمال تطورا ملحوظا بالنسبة لكل المؤسسات المكونة للعينة؛
- بالنسبة للنتائج الصافية نجدها عرفت هي كذلك تحسنا، بحيث أنتقلت بعض المؤسسات التي من وضعية خسارة إلى وضعية مربحة و عرف البعض الآخـر تقليصـا لمسـتوى الخسائر السابقة؛
- أما الخزينة فعرفت كذلك تحسنا مقبولا و هذا ما جعل هذه المؤسسات في مأمن مالي؛

من الناحية الميدانية القيود المالية متعددة الأشكال، فمنها ما هو متعلـق بـالإختلالات المالية للمؤسسة و منها ماهو متعلق بالإنخفاض الملحوظ أو الغياب لمستوى المردوديـة التي تعتبر مؤشرا هاما لإستمراريه المؤسسة.

2- قيد المردودية

المردودية هي كلمة شائعة في الاستخدام المالي و هي مرتبطة بمجموعة من المفاهيم مردودية الأموال المستمرة، المردودية التجارية، مردودية الأموال الخاصة، إلخ.

كما تعرف المردودية في إطارها العام بالعلاقة بين النتـائج و الوسـائل المسـخرة لتحقيقها. من خلال هذا التعريف، نستطيع القول أن المؤسسة أثناء ممارسـتها لأنشـطتها يمكن أن تواجه بعض القيود التي تؤثرعلى سياستها الإقتصادية و المالية، لذا يجب عليها التحكيم بين مفهومين أساسين و المتمثلين في الخطر و المردودية. بناء على هذا، يمكـن ربط المردودية بنوعين من الخطر:

- الخطر الاقتصادي عن طريق تغير نشاط المؤسسة؛
- الخطر المالي عن طريق أثر الرافعة المالية.

الخطر الإقتصادي هو عبارة عن خطر مرتبط باسـتعمال أصـل فـي محـيط عشوائي، و الذي يفسر بالتغير الذي قد يحدث على مستوى النتائج، الإحتياجات المالية

للإستغلال، رقم الأعمال, إلخ. هنا يمكن الكلام عن عدم امكانيـة أقلمـة أو تكييـف المؤسسة مع تغيرات المحيط بأقل كلفة.

أما الخطر المالي فيتعلق بالمؤسسات التى تلجأ بصفة دائمة و معتبرة إلى المديونيـة(16) مما يجعلها مجبرة على تحمل عبء تكلفة حجم المديونية .

إذن الطريقة المختارة في التحليل تتمحور حول دراسة :

- المردودية الإقتصادية؛
- المردودية المالية ؛
- تكلفة رأس المال؛
- الرافعة المالية؛

.2- المردودية الإقتصادية

يكمن تأسيس المؤسسة أساسا في الرغبة في تحقيق الفعالية الصناعية التـى تعتبـر حقيقة صعبة في بعض الأحيان. أثناء دراسة هذا النوع من الفعالية يصبح من الضروري إبعاد بعض الحجج كضغط الدولة بواسطة الجباية أو النظـام المصـرفي عـن طريـق المصاريف المالية المتعلقة بالقروض الممنوحة، لكن يجب دائما العثور علـى مؤشـرات الضعف خارج هذا الإطار . الهدف هنا هو قياس مردودية الأموال المستثمرة المعبأة من طرف المؤسسة عن طريق تكلفة الخصوم المالية. تولد عمليات الإستغلال نتيجة إقتصادية عن طريق إستعمال أصول إقتصادية . و حسب vizavona ، يعـرف مفهـوم المردوديـة الإقتصادية حسب مفهومين (17):

1.1.2 - مفهوم المحللين الخارجيين

في هذه المنوال نتكلم عن المردودية الإجمالية التي يمكن الحصول عليهـا بمقارنـة الفائض الإجمالي للإستغلال، الأصول الإقتصادية. فهي تساعد في الدراسـات المقارنـة لمجموعة من المؤسسات من نفس القطاع أو مجموعة من القطاعات .

يمكن حساب المردودية الإقتصادية وفق الصيغة التالية :

$$Reb = EBE / Ae$$

حيث : معدل - المردودية الإقتصادية الإجمالية Reb
- الفائض الإجمالي للإستغلال EBE
- الأصول الإقتصادية Ae

يمثل الفائض الإجمالي للإستغلال الحدود بين ميدانين: من الخلف en amont فيما يتعلـق بالإنتاج، قسط السوق، مختلف تكاليف الإستغلال والهوامش إلخ .من هنـا يـتم ظهـور مستوىالإنتاجية الذي على إثره يحكم على السياسات التجارية المنتهجة. من الأمام en aval فيما يخص المتعاملين الماليين (توزيع الأرباح)، القيود الخارجية، وكذا القوانين السـارية المفعول.

2.2.2- مفهوم المالية الداخلية و العلاقة مع المساهمين

يدفعنا هذا المفهوم للتطرق للمردودية الإقتصادية الصافية و التى يمكن حسابها على النحو التالي :

Ren = (Rne / CHAT) x (CAH / An)

Ren = Rne / An

حيث: - معدل المردودية الإقتصادية الصافية Ren
- النتيجة الصافية اللإستغلال Rne
- رقم الأعمال خارج عن الرسم CAHT
- الأصول الصافية An

يدلنا هذا المؤشر على أن التحكم في المردودية الإقتصادية يكمن في تسيير مكونتين:

- المكونة الأولى: الخاصة بمؤشر الهامش التجاري أو الربحية. يخضع تسير هذه المكونة لعدة عناصركسعر التكلفة، التحكم في مراقبة التكاليف و الموقع بالنسبة لعتبة المردودية.

- المكونة الثانية: الخاصة نسبة دوران الأصول بالنسبة لرقم الأعمال، و تتأثر بسياسات المؤسسة و متطلبات القطاع. فعدم تقدير معدل التحويل يمكن أن يشكل خطرا هاما علـى مؤسسة. ويمكن توضيح مفهوم المردودية كمايلي: كلما وضعت المؤسسة تحت تصـرفها وسائل من أجل تحقيق رقم أعمال ما، كلما وجب عليها إعادة توجيه أنشطتها، هذا التنويع في النشاط يقودنا إلى توضيح آخر، مفاده أن التقييم الجزئي لهذه المكونة مع الشروع في نشاط جديد، يمكن أن يجلب أخطارا ذات أهمية بالغة. إذن للتحكم في مردودتهـا ينبغـي على المؤسسة أن تسعى للأستعمال الأمثل للوسائل الموضوعية تحت تصرفها .

السؤال المطروح الآن، هو كيف يتم تمويل الأصول الإقتصادية التى تعـد ذات نجاعـة بالنسبة للمؤسسة ؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في البعد المالي ومدى تأثيره على الفعاليـة الإجماليـة للمؤسسة، و هذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية .

2.2- المردودية المالية

من خلال دراسة هذا المفهوم، سوف نرى كيفية ظهور القيد المالي الذي مفاده غياب االإختيار الأمثل لمصادر التمويل من طرف المؤسسة.

تتمثل المردودية المالية في مردودية الأموال الخاصة المستثمرة، لذا نجـدها تعمـل على قياس العلاقة بين النتيجة الصافية للمؤسسة و أموالها الخاصة .

حسب B.collasse يتم تقدير مردود الإستثمار المقدم من طرف المساهمين مـن خـلال جلبهم الأموال أو الأرباح التى تعود لهم نسبيا.

تحسب المردودية المالية وفق الصيغة التالية :

$$Rf = Rn / Cp$$

حيث : - معدل المردودية المالية Rf

- النتيجة الصافية Rn

- الأموال الخاصة Cp

بصفة عامة، المؤسسة التى تعتمد على الأموال الخاصة فقط كمصدر تمويل تحتفظ بنسبة (1- معدل الضريبة) من مردودتها الإقتصادية لهذه الأموال و هذا بفصل عامل الضريبة التى تمس أرباح المؤسسات. بالمقابل يجعل الإعتماد على المديونية لغرض تنويع الموارد التمويلية المؤسسة تتحمل تكلفة هذه السياسة إذا لم تحسن الإختيار الأمثل لمصادر التمويل، لذا يجب التطرق إلى تكلفة رأس المال و الرافعة المالية ومدى أثرهما على المردودية المالية .

3- تكلفة رأس المال و الهيكلة المالية للمؤسسة

إن تنمية المؤسسة تكمن في دراسة تكاليف التمويل المتوفرة لها، والمتمثلة في التمويل الخاص أو المديونية، بحيث هناك إمكانية البحث عن هيكلة التمويل المثلى التى تعكس قيمة المؤسسة، وبالتالي تحسين المردودية المنتظرة من طرف المساهمين و تسديد أموال الدائنين creanciers بدون خطر محتمل .

1.3- تكلفة رأس المال

ترتكز تنمية كل مؤسسة على نوعين من المصادر التمويلية:

- الأموال الخاصة المقدمة من طرف المساهمين ؛
- الأموال المقدمة من طرف الدائنين على شكل قروض؛

يمثل كل نوع من هذه المصادر التمويلية تكلفة. ويعبرعن متوسط التكاليف بتكلفة رأس المال. بناءا على هذا، يمكن تعريف تكلفة رأس المال "بمتوسط تكلفـة الأمـوال الخاصة و تكلفة مختلف أشكال المديونية الخارجية المرجحة لكل مصدر تمويلي فـي التمويل الإجمالي "(18) .

من وجهة نظر الإقتصاد المالي الجزئي، يتمثل هدف المؤسسة فـي رفـع القيمـة السوقية للأسهم المكونة لرأس المال داخل محيط يميزه توفر المعلومات المناسبة وغيـر مفهوم على المدى المتوسط و الطويل. في هذا المنوال يمكن تقييم تكلفة رأس المال مـن خلال منظورين (19) .

1.1.3 التكلفة الضمنية Coût implicite

تتعلق هذة التكلفة بالتمويل الداخلي للمؤسسة و المشكل من مخصصات الإهتلاكات والإحتياطات. تستدعي هذه المصادر التمويلية مصـاريف ماليـة مباشـرة. بالنسـبة للمساهم، سياسية الإدخار هذه تحرمه من دخل معين، أما فيما يخص المؤسسة يمكـن إعيبار أن إستعمال الأموال السابقة الذكر تحرمها من عائد كان بإمكانها الحصول عليه في حالة توظفيها (تكلفة الفرصة البديلة).

2.1.3 التكلفة الظاهرة Coût explicite

تتمثل هذه التكلفة في أسعار الفائدة على الديون، القـروض البنكيـة، أو القـروض السندية وعوائد الأموال الخاصة على شكل حصص.

وعليه يمكن حساب تكلفة رأس المال وفق الصيغة التالية:

$$CMPC = RKP\ (KP / KP + D) + RD(D / KP + D)$$

حيث : التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال CMPC

قسط الأموال الخاصة في التمويل الإجمال RKP

الأموال الخاصة KP

قسط الديون المالية في التمويل الإجمالي RD

المبلغ الوسطي للديون المالية D

3.3- حساب تكلفة المصادر التمويلية

1.3.3- تكلفة الأموال الخاصة

عند تحديد كلفة الأموال الخاصة، نجد أنفسنا أمام عمل أكثر تعقيدا على غرار حالة الأصول، دات الدخل الثابت، و هذا ما يجعلنا نتكلم عن تقدير بدلا من حساب الأموال الخاصة، إذ هناك نوعان من الصعوبات يمكن مواجهتها (20) .

النوع الأول يتعلق بصعوبة المعرفة الدقيقة لتدفقات المستقبلية المنتظرة للسهم. إذن نجد أنفسنا أمام غياب حل دقيق بحيث الأرباح المستقبلية المنتظر توزيعها على المساهمين تكون محتملة و غير معروفة. بعبارة أخرى المساهم الذي يملك جزءا من رأس مال المؤسسة يطمح في مقابل مساهمته الحصول على دخل في شكل أرباح على الحصص عادة بزيادة فائض قيمة. حيث يمكن حساب سعر الأصل المالي من خلال نمودج gordon- chapiro أو نموذج تقييم الحصص المنتظرة كالتالي :

$$P_0 = \quad D_i / (1+K_c) \; + P_n / (1+K_c)$$

حيث : - قيمة الأصل المالي (السهم) في الفترة O P_o

- حصة الأرباح الموزعة خلال الفترة i D_i
- قيمة السهم خلال الفترة n P_n
- تكلفة الأموال الخاصة (أو المعدل الأدنىالمطلوب من المساهمين) K_c
- الآفاق الإقتصادية للعملية بالسنوات n

هنا، تتجه قيمة السهم نحو الإنخفاض كلما زادت المدة ولا يبقى من الصيغة أعلاه إلا الجزء الخاص بعوائد الحصص.

يمكن إستخلاص من نموذج gordon-shapiro أن تكلفة رأس المال تمثل المعدل الذي يجعل إجمالي العوائد المنتظرة من طرف المساهمين مساويا للسعر الجاري للسهم في السوق.

$$P_o = (D_1 / 1+K) \; + (D_2 / 1+K) \ldots + D_n / (1+K)$$

يرتكز النمودج على الزيادة العادية لعائد الحصة بمعدل سنوي ثابت، معدل الفرصـة البديلية coût oppotunite للأموال الخاصة (K)، و معدل الرسملة المتعلـق بـالخطر الـذي يحصل عليه من خلال تحويل الصيغة أعلاه:

$$Po = D / K \quad \Rightarrow \quad K = D / Po$$

في حالة زيادة عوائد الحصص، يمكن الأخذ بعين الإعتيبار نسبة زيادة سنوية ثابتـة g : ومنه:

$$Dt = Do\ (1+K\ )$$

المعادلة تصبح:

$$Po = Do(1+g) / (1+K) + Do(\ 1+g) / (1+k) \ldots +Do\ (1+g)\ / (1+K)$$

إذا افترضنا أن: $K>g$

$$Po = Do / k - g \qquad k = Do / Po + g$$

2.3.3- **تكلفة الإحتياطيات**

في الحقيقة لا تتولد عن الإحتياطات تكلفة بسبب غياب المصاريف المالية المباشـرة و لكن في النظرية المالية يمكن تقييم تكلفة الإحتياطات حسب فرضيتين (21) :

الفرضية الأولى بالعائد الخارجي التى تفترض أن للإحتياطات تكلفـة مـن خـلال إستعمالها في إستثمارات خارجية. في هذه الحالة تتمثل تكلفة الإحتياطـات فـي تكلفـة الفرصة البديلة؛ أي العائد الذي يمكن أن تتحصل عليه المؤسسة من جـراء الإسـتثمار الخارجي.

الفرضية الثا نية تفترض أن تكلفة الإحتياطات يمكن ربطها بتكلفة الأسهم في حالـة توزيعها.

3.3.3.- **تكلفة المديونية :** يمكن ربط هذا النوع من التكلفة بنوعين من المصادر التمويلية الخارجية :

أ- تكلفة الديون طويلة الأجل

يتولد عن إستعمال هذه الديون تكلفة بالنسبة للمدين, بحيث تتحدد قيمتها وفقا لشروط التعاقد على القرض. تساوي تكلفة القرض معدل الفائدة الحقيقية التى تتحملهـا المؤسسـة مخفضا بمقدار وفرة الضريبة الناتجة عن المصاريف المسترجعة جبائيا (كالمصـاريف المالية و مصاريف خدمة الدين) . يحسب معدل تكلفة القرض حسب الصيغة التالية:

$$t= i\ (\ 1 - Tibs)$$

حيث: معدل تكلفة القرض t

المعدل الأسمي i

معدل الضريبة على أرباح المؤسسات Tibs

ب- تكلفة الديون قصيرة الأجل

في ميدان المديونية قصيرة الأجل كالمسحوبات البنكية على المكشوف و الخصومات التجارية نجد أن هناك تكلفة ظاهريةexplicite سهلة الحساب لأن مدة القرض لا تتجـاوز السنة. تأخذ تكلفة هذه الديون بعين الإعتيبار مكافأة الأموال التى تعود إلى البنـك، لكـن بالنسبة للديون الأخرى كالموردين و أوراق الدفع. فتعد كموارد بدون فائدة. يمكن تقيـيم تكلفة الفرصة البديلة لهذا المصدر في حالة منح حسومات التسديد الفوري مـن طـرف الموردين.

4- تحليل ميكانيزم الرافعة المالية

تأخذ الرافعة المالية بعين الإعتبار عامل تأثير الهيكلـة الماليـة للمؤسسـة علـى المردودية المالية و من هنا يظهر قيد المردودية (حالة تأثر سلبي). هذا التأثير ينتج مـن خلال الفرق الذي يمكن أن يوجد بين فعالية الأصول الإقتصـادية والتكلفـة الوسـطية للأموال المقترضة (i) التى تمثل قوة الضغط على الرافعة . ومنه :

$$i = ie / te$$

حيث ie الفوائد على القروض

te مجموع القروض

للحصول على تجانس في مقارنة هذين المفهومين للمردوديـة، لا بـد مـن قيـاس المردودية الإقتصادية قبل إدراج المصاريف المالية و المردودية المالية بعد إدخال هـذه المصاريف، لهذا إذا أضفنا المصاريف المالية (Di) إلى مقام صيغة المردودية الإقتصادية نتحصل على:

$$Rf = [re + D/Cp\ (re-i)](1-Tibs)$$

حيث : D/Cp ذراع الرافعة

re - i فرق الرافعة

1-Tibs أثر الضريبة

من خلال هذه الصيغة، يمكن إستخلاص أن المردودية المالية تخضـع لنـوعين مـن الفعالية :

- الفعالية الصناعية التى يتم قياسها على مستوى المردودية الإقتصـادية، و الفعاليـة المالية التى تقاس بعامل الرافعة المالية .
- في هذا الصدد يساعد ميكانيزم الرافعة المالية المؤسسات علـى الإختيـار الأمثـل لوسائل التمويل و تجنب الوقوع في قيود مالية خانقة، لذا يجب على المؤسسة مراقبة تطور مردوديتها للأموال الخاصة عن طريق فرق الرافعة و بناءا على تكلفة الديون.

الشكل رقم: 3.II ميكانيزم الرافعة المالية و آثارها على المردودية المالية

الفعالية الصناعية	فرق الرافعة المالية (الفعالية المالية)	نسبة الضغط على الرافعة
Re	$(Re - i)$	i
$Re > i$	$Re = i$	$Re < i$
موجب	منعدم	سالب
-المردودية الملية تكون في تزايد حسب المكونة D/cp	- ثبات المردودية المالية مهما كانت هيكلة التمويل	- المردودية المالية تكون في تناقص كلما إزدادت الديون
- الإعتماد عللى المديونية	- تساوي بين المردودية المالية و المردودية الإقتصادية	- التقليل من اللجوء إلى المديونية

المصدر : من إعداد الباحث من خلال تحليل ميكانيزمات المردودية

إذن؛ المردودية المالية = المردودية الإقتصادية +الرافعة المالية

$$RF = Re + ELF$$

تتجلى الفائدة من هذا التحليل للمردودية فى الأخذ بعين الإعتيبار لمجموعة من المعايير المحددة لمستوى المديونية. و هذا مالا نجده لدى المؤسسات العمومية أين كانت المديونية و لازالت تشكل المورد الرئيس في تمويل دورتي الإستغلال و الإستثمار في غياب التمويل الداخلي.

إذن الضعف الملحوظ في الفعالية الصناعية لهذه المؤسسات مصحوبا بالضغط على الرافعة المالية الناجم عن نسب الفوائد على القروض أدى الى قيود مالية هيكلية صعبة الحلول على المديين القصير و الطويل.

من منظور مالي جزئي، يجب أن لا ننسى أن تسير شؤون المؤسسة العمومية يخضع إلى قوانيين توجيهية و إحتكار تام من طرف الدولة في كل المجالات . في هذا الصدد، ليست القيود المالية الجزئية وحدها، هي التى أحدثت إختلالا في الوضعيات المالية للمؤسسات العمومية، لكن هناك قيود مالية كلية ساهمت، لكونها معقدة، في تفاقم الإختلالات المالية السابقة الذكر .

II- المنظور المالي الكلي

تشكل العلاقات التي تربط المؤسسات العمومية بمحيطها الإقتصادي و الإجتماعي المحصلة المباشرة أثناء مباشرة أنشطتها العادية. إذ يعد التحكم في تحولات و تغيرات المحيط صعبا، لذا تجد المؤسسة نفسها أمام إحتمالات صعبة التسيير، مؤثرة سلبيا على أهدافها المسطرة.يستطيع المحيط أن يؤثر على الهيكلة المالية و مردودية المؤسسة بواسطة عدة قيود ذات طابع إقتصادي، مالي، جبائي، إجتماعي، إلخ .
الآن، سوف نوضح أن مجموع هذه القيود يعقد بصفة أكبر الحياة العادية للمؤسسات العمومية.

1- قيد التموين

تتمثل عملية التموين في تزويد المؤسسة بالكميات الكافية و اللازمة لنشاطها للإستغلال. مما يتطلب تقديرات دقيقة لتحقيق تسيير أحسن للمخزونات. يظهر قيد التموين على المستوى الداخلي من خلال الرخصة الإجمالية للإستيراد (AGI)، كما يظهر على المستوى الخارجي عن طريق المحيط الذي يميز عمليات التموين. (22)

من الناحية الميدانية، نجد أن المؤسسة العمومية تمون جهازها الإنتاجي بواسطة مواد أولية مصدرها الإستيراد من الأسواق الخارجية وهذا ما يبينه من خلال الجدول لبتالي :

الجدول رقم :8.II تطور الواردات خلال الفترة 1973-1985 الوحدة : مليون دج

السنة / البيان	1970	1973	1976	1978	1980	1982	1984	1985
سلع الإستهلاك الصناعي	2422	3325	6595	10655	13680	17256	21627	18517
السلع الوسيطة	484	678	1114	1798	2697	759	3203	27.4
سلع التجهيز	1813	2377	6670	1150.1	11324	11983	12029	12492
مجموع الواردات	6205	8876	22227	34439	40519	49384	51257	49491

المصدر : Rapport ONS n° 24 pour 1989 et A . BRAHIMI , 1991 , Op.Cit , p. 307

يؤثر هذا المصدر شبه الوحيد للتموين بصفة مباشرة على هيكلة تكاليف الإنتاج عن طريق تذبذبات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية و ما يصحبها من تضخم التكاليف بفضل إنخفاض العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي تقتني بها المواد الأولية من جهة، والتأخيرات التي قد تحدث في بعض الأحيان في مدة إستلام هذه المواد من جهة أخرى . هذه الأخيرة تدفع المؤسسة إلى الإحتفاظ بمخزونات آمان معتبرة و بالتالي تجميد مبالغ مالية هامة مما يؤثر سلبيا على مردودها المالي, بمعنى أخر، تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تحمل تأثيرات مالية كإرتفاع تكلفة المدخلات التى تؤدي إلى تضخم التكاليف الداخلية غير المحملة على سعر البيع، ضعف القيمة المضافة مصدر خيرات المؤسسة لمواجهة تكاليف الإستغلال، إرتفاع الإحتياجات التمويلية للإستغلال، إلخ .

2- قيد التسعير

يتمثل الهدف الأساسي للمؤسسة الرأسمالية في البحث عن الربح، أما المؤسسة الإشتراكية فيتمثل في تلبية الإحتياجات الإجتماعية و الإقتصادية في إطار سياسة محددة من طرف السلطات العمومية.

في الحقيقة، إضافة إلى المصلحة العامة، لابد أن تسعى المؤسسة إلى تحقيق إستقرارها و أمنها المالي على المدى البعيد. و يتطلب تحقيق الشرط الثاني الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل، أين تشكل سياسة الأسعار عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و كذا ضمان إستمراريتها أمام تهديدات المحيط الداخلي و الخارجي.

بالمقابل في ظل إقتصاد مخطط، نظرية تحديد الأسعار كما هو الحال في الإقتصاديات الرأسمالية هناك خلل ما، و هذا راجع إلى عاملين أساسين :

- تدخل السلطات العمومية في تنظيم الحياة الإقتصادية؛
- وضعية المؤسسات العمومية أمام مختلف القيود الداخلية و الخارجية لتحديد أسعارها.

إن سياسة تحديد الأسعار، مراقبتها و تحديد الهوامش هي من إختصاص الإدارة المركزية. هذا يعني أن نظام الأسعار المنتهج يتمثل دوره في "ترجمة الأولويات والإختيارات المتخذة على مستوى الخطة المركزية" (23) .

في سنة 1970، بداية المخطط الرباعي الأول، قام الإستراتيجيون الإقتصاديون بإتخاذ بعض الإجراءات لتعديل نظام الأسعار, لهذا تم ظهور مجموعة من الأسعار: (24)

- **نظام الأسعار الثابتة**: و تخص المنتوجات و الخدمات المستفيدة من إتاوة تكميلية لفترة محددة. يدخل في هذا النوع من المنتوجات : مشتقات الحبوب، القهوة، السكر، إلخ .
- **الأسعار المستقرة** : تطبق هذه الأسعار على الإحتياجات الوسيطة التي تدخل في تحقيق البرامج الإستثمارية (مواد البناء مثلا).

- **الأسعار الخاصة** : يتم تحديدها على شكل إعلانات لمدة محدودة، دون الأخذ في الحسبان مختلف التكاليف على عدة مستويات و هذا لغرض تدعيم القوة الشرائية و توسيع بعض النشاطات الإجتماعية و/أو الإقتصادية.

- **الأسعار المراقبة** (25) : هذه الأسعار غير معنية بالأنظمة السابقة الذكر، فهي محدودة ومراقبة من طرف السلطات العمومية (المنتوجات المصنعة).

كان الهدف من وضع سياسة جديدة للأسعار سنة 1982، تمكين المؤسسات من التحكم في التكاليف من جهة و الحفاظ على القدرة الشرائية من جهة أخرى. لهذا الغرض تم إنشاء صندوق التعويض الخاص بتدعيم أسعار المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع. هذا الصندوق يمول عن طريق الرسوم التكميلية المطبقة على المنتوجات الأخرى.

من الناحية المالية الجزئية، تهدف هذه السياسة الجديدة للأسعار إلى تحديد الأطر الكفيلة بالحفاظ على التوازنات المالية للمؤسسات العمومية : التكفل بالخسائر الناجمة عن الأسعار المحددة إداريا التي لا تعكس حقيقة التكاليف، تحديد هوامش تجارية و صناعية ملائمة، إلخ.

بالنسبة للمؤسسة، لا تعكس صلابة هيكلة الأسعار هيكلة التكاليف لأن أسعار البيع تحدد في مستويات أقل من سعر التكلفة. هذا المنطق لتحديد الأسعار يمثل صلابة في محتواه لأنه يؤدي بالمؤسسة إلى ظهور إختلالات محسوسة بين الأسعار المطبقة والتكاليف المسجلة خلال الدورة.

يضاف إلى ذلك بعض التأثيرات المالية التي تمس المؤسسة العمومية من خلال المنتوجات المدعمة التي تسوق بأسعار لا تعكس حقيقة التكاليف المنفقة عليها، و بالتالي تعجز المؤسسة عن تعويضها جزئيا أو كليا بواسطة الأرباح المحققة على المنتوجات الأخرى.

من خلال ما سبق تحليله، نستطيع إستخلاص أن صلابة نظام الأسعار أدى إلى عزل المؤسسة عن حقيقتها الإقتصادية و المالية. وهذا يمكن تفسيره من خلال أن الأسعار المطبقة لا تعكس حقيقة التكاليف مما ينتج عنه عجز في نشاط الإستغلال يؤدي بالمؤسسة إلى الجوء إلى التمويل النقدي.

3- قيد التضخم و أثره على ذمة المؤسسة

يقصد بالتضخم التدهور الذي قد يحدث في القيمة النقدية للعملة الوطنية مع الزمن، أي الإرتفاع المحسوس في الأسعار. هذا التدهور النقدي يمكن أن ينتج عنه نوعان من التأثيرات (26) :

- الإنخفاض في القوة الشرائية للأموال المستثمرة؛
- صعوبة المقارنة بين القيم المسجلة في المحاسبة عبر تواريخ مختلفة؛

و السؤال الذي يمكن طرحه هو كالتالي :

ما هي الكيفية التي يؤثر بها التضخم على الهيكلة المالية للمؤسسة ؟

الإجابة على هذا السؤال تشمل عدة جوانب :

1.3- التأثير على الإحتياجات المالية للإستغلال

في الحالة التضخمية، يتأثر كل عنصر مكون للإحتياجات المالية للإستغلال بهذا الحدث بحيث يتطلب نشاط الإستغلال إحتياجا تمويليا مناسبا للتكلفة المالية الإضافية للتضخم. بعبارة أخرى على المؤسسة إيجاد إمكانيات ذاتية إضافية للتمويل و هذا ليس من أجل تقوية هيكلتها المالية و إنما لمواجهة تأثيرات التضخم على عناصر الإستغلال.

خلال فترة التضخم، يتعرض أسفل الميزانية لزيادة محسوسة وغير مقاسة و تخضع المؤسسة إلى ظهور نتائج وهمية. إذن المدخلات الجديدة بتكلفة مرتفعة مقارنة بتكلفة الشراء القديمة المحتسبة في نتيجة الإستغلال ينجم عنها ظهور أرباح وهمية، بحيث يجب على المؤسسة جلب موارد مالية لتكون مخزونها من المواد الأولية.

كما هو حال المخزونات، يمكن أن يمس التآكل النقـدي حسـابات الحقـوق و ديـون الإستغلال. يتغير هذا التأثير المالي حسب وضعية المؤسسة مـع متعامليهـا مـن زبـائن وموردين في إطار سياستها التجارية.

إذا كانت دائنة لا تتحمل تكلفة التضخم الإضافية و تستفيد من هامش وفرة على التضخم، إما إذا كانت مدينة هنا تتحمل تكلفة التضخم.

2.3- تأثير التضخم على رأس مال العامل

خلال فترة التضخم نجد أن العناصر التي تدخل في حساب رأس مال العامل تتعرض هـي الأخرى لتأثيرات مالية، يمكن حصرها فيمايلي :

- نقص في تقدير الأموال الخاصة؛
- نقص في تقدير الإهتلاكات؛
- زيادة تقدير الديون طويلة الأجل.

يحدث التضخم تأثيرات على عناصر الأصول الثابتة و يقلل القدرة الشـرائية للأمـوال الخاصة بنتيجة ضعف القدرة المالية للمؤسسة على تجديد إستثماراتها الإنتاجيـة بواسـطة التمويل الذاتي الشكل جزئيا أو كليا من الإهتلاكات.

- الزيادة في تقدير الديون الطويلة و المتوسطة الأجل.

3.3- تأثير التضخم على الفائض الإجمالي للإستغلال

يؤثر التضخم على الفائض الإجمالي للإستغلال من خلال إرتفاع الأسعار الذي يـؤول بصفة مسبقة لإرتفاع تكاليف الإنتاج على مستوى المؤسسة، و يتعلق إرتفاع تكاليف الإنتاج بالتذبذبات التي تحدث على مستوى الأسواق الوطنية و الدولية و كذا بنسبة الصرف للعملـة الوطنية.

4- قيد المديونية

منذ إنشائها، تميزت الحالة المالية لأغلب المؤسسات العمومية بوضعية مزرية. هذه الأخيرة جعلت المؤسسات تعتمد بصفة دائمة على الديون الخارجية دون التفكير في التسـديد في الآجال المحددة.

منذ سنة 1970، تاريخ إنطلاق المخطط الرباعي الأول يمول تشغيل الإقتصاد الوطني بواسطة المديونية و ليس عن طريق القرض لأن المديونية لا تعكس بالضـرورة متابعـة و مراقبة إستعمال الأموال الممنوحة للمؤسسات و كذا قيمة الحصول على نتيجة أو مايعـادل مبلغ القرض.

في هذا الإطار و في ميدان القرض جاء قانون الماليـة لسـنة 1970 بتـدابير أجبـرت المؤسسات العمومية عن تركيز حساباتها البنكية و العمليات البنكية المتعلقة بالإستغلال على مستوى بنك واحد (27) .

و في هذا الصدد صرح وزير المالية آنذاك بما يلي : "تشكل مراقبـة البنـوك لأنشـطة المؤسسات بواسطة القرض و متابعة العمليات المالية الوسيلة الوحيدة لتأطير الإنتاج وتولد قرارات من طرف الهيئات الوصية من أجل تحسين فعالية هذه المؤسسات" (28) .

من الناحية المالية، نجد أن إجبار المؤسسات العمومية إلى اللجوء إلى التمويل بواسـطة القرض يعتبر تقنية لمراقبة للأموال المستعملة طبقا لتوجيهات الخطة المسطرة.

في هذ المجال، تمنح القروض الطويلة الأجل من طرف الصندوق الجزائري للتنمية(29) و القروض المتوسطة و القصيرة الأجل من طرف البنـوك التـي تسـير حسـابات هـذه المؤسسات. يضاف إلى ذلك الإجراء التقييدي الذي جاء بفضل قانون المالية لسنة 1970والذي يقضي بإلغاء ميكانيزمات التمويل الذاتي حتى لا يتسنى للمؤسسة الشروع في إنجاز مشاريع غير مسجلة في مخطط التنمية. كان لهذا الإجراء المعاكس للمنطق المالي إنعكاسات سـلبية

على الوضعية المالية للمؤسسات العمومية و خاصة العاجزة ماليا، و هذا من خلال جرهـا للجوء إلى التمويل البنكي (الديون المالية) بصفة دائمة. وهذا يدفهناإلى القول بـأن البحث عن هيكلة مثلى للتمويل لم تؤخذ بعين الإعتبار و تم إدخال القرض كمصدر أساسـي لتمويل أنشطة المؤسسات العمومية.

أبعدت هذه الإجراءات المؤسسة عن طبيعتها الإقتصادية، بحيث كانت التنمية الإقتصادية كانت تعتمد على نموذج تنموي مكثف و إهمال النموذج التنموي المؤسـس علـى مفـاهيم الربحية و مردودية العوامل.

في هذا الصدد، يبدو لنا بوضوح أن منطق المخطط لا يتماشى و منطق المؤسسـة. إذن كيف يشترط على المؤسسات أن تكون ذات مردودية و نجاعة إقتصادية إذا ما لم تشرك في عملية المساهمة في إتخاذ القرارات ؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن في محتوى الإصلاحات المالية لسنة 1971 الذي يتمثل في تحويل الميكانيزمات المالية من خلال التقليص من هامش الإستقلالية الماليـة للمؤسسـة و بالتالي إحداث قيود تعجيزية على ممارسة أنشطتها العادية.

حسب رأيي، نستطيع تبرير هذه الوضعية من خلال ثلاثة عناصر أساسية :

- إن إدخال نظام مراقبة نشاط المؤسسات بواسطة القرض "أجبرها على تركيز (تـوطين) حساباتها البنكية و كذا عمليتها المالية للإستغلال على مستوى بنك واحد".

من خلال الإصلاحات المالية لسنة 1971 تم إدخال التفرقة بين الإستثمارات التي تتكفـل بها ماليا ميزانية الدولة و الإستثمارات المخططة التي تتكفل بها المؤسسات العمومية.

في هذا المنوال، إن حجم الإستثمارات المخططة المخولة للمؤسسات العمومية والممولة بواسطة القروض كانت مصحوبة بشروط تسديد هذه القروض. أصـبحت هـذه السياسـة الجديدة تشكل قيدا صعبا في وجه المؤسسات العمومية التي أسندت إليهامهمة إنجاز عمليـة

المشاريع الإستثمارية إضافة إلى تمويل جزء كبير من هذه المشاريع، و هذا ما يتجاوز بكثير إمكانياتها الصناعية و المالية.

يتعلق المشكل هنا بالتعقيدات التي ميزت العمليات قبل الحصول على التمويل من طرف البنوك من جهة، و كذا تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات من طرف الهيئات المالية أين المشاريع الإستثمارية لم تدخل بعد في الإستغلال لأسباب عدة (نقص في التجهيزات، تأخر في الإنجاز، نقص الموارد المالية، إلخ) من جهة أخرى.

- نجد أن المؤسسة العمومية كانت ضحية إجراء جاء بواسطة قانون المالية لسنة 1970 والذي مفاده إلغاء ميكانيزمات التمويل الذاتي (30). هذا الإجراء المعقد حد من إمكانيات المؤسسة في الشروع في تحقيق المشاريع غير المسجلة في الخطة التنموية، و بالتالي العناصر المشكلة للتمويل الذاتي و المتمثلة في مخصصات الإهتلاكات و مخصصات الإحتياط يجب أن تودع في حسابات محجوزة لدى الخزينة مقابل سندات تجهيز بنسبة فائدة تقدر بـ 5% ، وهذا منذ سنة 1972. الهدف من هذا كله هو منع المؤسسة من الإهتمام بتركيبتها المالية و مستقبلها المالي، مما يعقد حالتها المالية. من الناحية القانونية وجدت المؤسسة نفسها ملزمة بإحترام هذه الإجراءات و إلا سوف تتعرض لحجز حالتها المالية من طرف الوصاية في أي لحظة.

في هذا الإطار تم إلغاء الإجراء الأول بفضل قانون المالية لسنة 1976 (31)، و بناءا على هذا تميزت الفترة الممتدة بين(1978-1979) بإلغاء القروض المتوسطة الأجل في ميدان تمويل بعض القطاعات الصناعية، النقل(32)، إلخ. وهذا يدفعنا إلى القول بأن الخزينة العمومية أصبحت تلعب دورا هاما في ميدان الإنشاء النقدي.

لذا نجد أنه من خلال الفترة الممتدة بين 1970-1982، أصبحت القروض قصيرة الأجل تحتل مكانة مرموقة بين مجموع القروض البنكية الممنوحة لتمويل االإقتصاد
الجدول التالي يوضح حصة القروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل خلال الفترة 1970 -1982 .

الجدول رقم : 9.II   بنية القروض قصيرة الأجل، المتوسطة و الطويلة في الفترة 1970-1982   الوحدة: 10دج

السنة / العناصر	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1980	1981	1982
أ-القروض القصيرة الأجل	4650	5068	6384	8829	11448	14021	11981	10735	20946	3640.4	49801.7	59783.9
ب-مجموع القروض	6048	6618	10574	15775	21533	26174	28104	30204	37710	49664	66104.2	77204.4
ج-أ/ب x 100	77	76.5	60	52	53	53	42.6	33	55.5	73	75	77
د*:100-ج	23	23.5	40	48	47	47	57.4	67	44.5	27	25	23

المصدر: تقرير أنشطة البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، 1987.

(*) حصة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل.

لوضع حد لهذه القيود و الصعوبات التي ميزت السلوك المالي للمؤسسة العمومية خلال الفترة السابقة، تقرر إصلاح النظام المصرفي لسنة 1981، و يتمثل الهدف منه يتمثل في إعطاء ديناميكية جديدة لهذا النظام من خلال إستقلالية المؤسسات العمومية و القانون الخاص بالإدخار و القرض.

من الناحية العملية، كانت لهذا الإصلاح تأثيرات على العلاقة بين البنوك والمؤسسات العمومية، و كذا على بعض المعايير المتمثلة في تمويل الإستغلال، قرار الإستثمار، تعبئة الإدخار، إلخ.

في سنة 1987، تم إدخال إجراءات قانونية لإعطاء المؤسسات العمومية هامشا ضئيلا من الإستقلالية، حيث يصبح بإمكانها إستعمال الفوائض المسجلة في تكوين التمويل الذاتي. إبتداء من هذا التاريخ تم إتخاذ قرار لامركزية الإستثمارات في إطار تحسين التسيير الإداري. بعبارة أخرى أصبحت للمؤسسات العمومية الحرية في تصميم Conception المشاريع الإستثمارية، و كذا إمكانية تمويلها بواسطة موارد التمويل الذاتي أو بواسطة القروض المتوسطة الأجل.

في هذا المنوال، يمكننا القول أن تدخل الدولة في حياة المؤسسة العمومية ساعد على تكوين عدة قيود، بحيث أصبحت غير قادرة على تحقيق تركيبتها المالية بدون مساعدة السلطات العمومية بواسطة الخزينة العمومية على شكل إعانات (33) و البنوك على شكل قروض.

جعلت هذه السياسة المؤسسة غير مسؤولة عن أنماط تسييرها، بما أنها لم تكن موضوع أي ضغط من طرف السلطات العمومية الوصية لتحقيق فوائض مالية أو التفكير في مستوى مردوديتها.

في هذا الحالة، تتمثل إعانات الدولة لصالح المؤسسات العمومية العاجزة ماليا على النحو التالي : التطهير المالي المتمثل في إمتصاص الديون بصفة كلية أو جزئية بواسطة

الإعانة المخصصة لذلك، الهيكلة المالية بواسطة تجميع الديون بصفة كلية أو جزئية لدى الخزينة العمومية.

5- قيد الجباية

شكل النظام الجبائي بخصائصه المعقدة من جهة، و تعدد الضرائب و ثقل الإجراءات من جهة أخرى ثقلا ماليا معتبرا على المؤسسة، مما أدى إلى تزايد تكـاليف الإسـتغلال وتقليص النتائج المالية. بعبارة أخرى، ساهم تعدد الضرائب و عدم تأقلم بعضها مع حقيقة المؤسسات العمومية في تعقيد حالتها المالية.

في هذا الإطار، تم تقدير الضغط الضريبي بـ 28.5 % خلال المخطـط الربـاعي الأول و 33.20% خلال المخطط الرباعي الثاني. أما فيما يخـص الأربـاح الصـناعية والتجارية المساهمة الإقتصادية الكلية للمؤسسات العمومية (بنسبة 60%) فـي ميزانيـة الدولة حرمتها من جزء هام لتكوين طاقتها التمويلية الذاتية، و بالتـالي ظهـور حـالات ضعيفة و سلبية في أغلب الأحيان لرأس مال العامل. على غرار الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية، شكل الرسم على النشاط الصناعي و التجاري عامل تكلفـة بـدون مقابل لكونه غير قابل للإسترجاع.

في هذ المنوال، هناك جزء من ديون المؤسسات العمومية ناتج عـن الإقتطاعـات الجبائية غير العادية التي مست حتي المؤسسات العاجزة ماليا. مايمكن ملاحظتـه خـلال الفترة الرباعية هو التطور الملحوظ لدخل الجباية حيث مكن الحفاظ على الجباية من تعبئة موارد مالية هامة ساعدت الدولة في تغطية النفقات المتعلقة بالجهاز االإقتصادي الذي هو في طور التنمية.

و بالتالي تميز النظام الجبائي الموروث "بأهمية الضرائب المباشرة التـي تمثـل 70 %من إجمالي الموارد الجبائية مقابل 30 % للضرائب غير المباشرة" (34).

منذ سنة 1982، أدى تقلص الموارد البترولية إلى إجراء إصلاحات جبائية من أجل إحداث توازن ميزاني بين النفقات الجارية و عائدات الجباية العادية و تخصيص موارد الجباية البترولية لتمويل التنمية. خلال المرحلة (1983-1987) عرفت الجباية تطورا معتبرا حيث إنتقلت عوائد الجباية العادية من 36.9 مليار دج سنة 1983 إلى 58.1 مليار دج سنة 1987، مقابل إنخفاض محسوس لعائدات الجباية البترولية التي أنتقلت من 37.7 مليار دج سنة 1983 إلى 20.5 مليار دج سنة 1987

الجدول رقم 10.II تطورهيكل الجباية مابين 1983-1987 الوحدة: مليار دج

السنة / نوع الجباية	1983	1984	1985	1986	1987
الجباية العادية	36.9	45.4	46.8	52.5	58.1
الجباية البترولية	37.7	43.8	46.8	21.4	20.5
المجموع	74.6	89.2	83.6	73.9	78.6

المصدر: Rapport de la commission nationale de la réforme, 1989, op.cit p.19

يمكن تفسيره هذ العبء الذي تمثله الجباية بالضغط الضريبي الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية على غرار بعض الدول في العالم .

الجدول رقم :11.II مستوىالضغط الضريبي في بعض الدول لسنة 1983 الوحدة : %

الدول	% الضغط الضريبي	الدول	% الضغط الضريبي
متوسط الدول المصنعة	33.65	تونس	26.32
الولايات المتحدة الأمريكية	27.17	الهند (سنة 1982)	19.56
بلجيكا	43.54	يوغسلافيا (سنة 1982)	30.48
فرنسا	43.09	مصر	27.5
إسبانيا	27.33	الكويت	3.37

المصدر: Gouvernement statistic year book de la baque mondiale, ¨in le rapport final de la commission nationale de la réforme fiscale¨, 1989, p.22

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه، يظهر أن الضغط الضريبي في الجزائر (35 %إلى40 %) يعد من بين الأكثر إرتفاعا في الدول السائرة في طريق النمو، لهذا يمكن القول أن الضغط الضريبي يدل على فعالية الجهاز الجبائي في الجزائر دون مراعاة آثاره على مؤسسات القطاع العمومي.

هذه الآثار يمكن تفسيرها من خلال مجموعة من العوامل، نذكر منها :

- عدم ملاءمة بعض الإجراءات الجبائية لحقيقة الإقتصادية للمؤسسة : عدم تجميع الميزانيات بالنسبة للوحدات مع المؤسسة الأم كانت له آثار سلبية على الحالة المالية، تطبيق الرسم على النشاط الصناعي و التجاري على المبادلات بين الوحدات خلال عمليات الإدماج intégration في ميدان الإنتاج على مستوى نفس المؤسسة، تطبيق نظام وحيد للإهتلاك (الإهتلاك الثابت) حرم المؤسسة من السرعة في تشكيل مواردها الذاتية مصدر تجديد الجهاز الإنتاجي.

- تقليص مدة تأجيل report خسائر الإستغلال المصحوب بمنع تطبيق الإهتلاك المتزايد ساهم في تضخم خسائر الوحدات الإنتاجية.

6- قيد الدخل

أدى ضبط الأجور إلى الأخذ بعين الإعتبار العلاقة بين مستوى النفقات الأجرية ومستويات الإنتاج، الإنتاجية و النتائج المسجلة من طرف المؤسسة و هذا من أجل تحقيق التوزيع العادل للدخل بين مختلف الممثلين الحقيقين من عمال، مؤسسة و دولة.

ميدانيا، الهدف الإجتماعي المخول للمؤسسة العمومية جعل منها إدارة عمومية لا تصبو إلى الربح. يمكن هذه الوضعية تفسير من جهة بسياسة تنظيم الدخل بواسطة القانون العام للعامل غير المكيف مع تطور التنظيم الإقتصادي، و من جهة أخرى بالفائض

المسجل في عدد العمال =وخاصة الإداريين) مما أدى إلى تضخم غير معقول للتكلفة الأجرية التي تمتص جزءا هاما من القيمة المضافة مصدر تغطية عوامل الإنتاج.

في هذا السياق، عرف متوسط الكتلة الأجرية إرتفاعا من سنة إلى أخرى ضمن المخططات التنموية: 13% خلال المخطط الثلاثي، 13% خلال المخطط الرباعي الأول، 21.3 %خلال المخطط الرباعي الثاني. يفسر هذا الإرتفاع بمناصب الشغل المحدثة خلال العشرية السابقة

الجدول رقمII.12 تطور مستويات التشغيل و الدخل خلال الفترة ما بين 1967-1977 لوحدة : %

المخطط	التشغيل	الدخل
المخطط الثلاثي	13	13
المخطط الرباعي الأول	19.9	36
المخطط الرباعي الثاني	30	67.8
المجموع	76	156.3

المصدر: MPAT: Synthèse du bilan économique et sociale de la decennie 1967-1978

خلال سنة 1980 تم إدراج إجراءات إنتقالية ترجمت بالعوامل التالية :

- زيادة الأجور بنسبة 7.7% من الكتلة الأجرية؛
- إدخال نظام العلاوات الفردية و الجماعية،
- إعداد النصوص الخاصة بنظام التعويضات (الخدمة الدائمة، المنطقة، النقل، إلخ)

عموما، مكن تطبيق القانون العام للعامل بين 1980-1985 من إعادة النظر في تنظيم سياسة الدخل من خلال إعداد سلم مهني. مكن هذا النظام للأجور من زيادة دخل العمال و

بالتالي زيادة الإنتاج خاصة في الوحدات و المؤسسات التي طبقت نظام العلاوات المتعلقة بالمردود الفردي و الجماعي.

من الناحية المالية، نجد أن العدد الهائل للعمال و رفع الأجور لم يمكنـا المؤسسـات العمومية من مراقبة تكاليفها و فعاليتها، و بالتالي أصبحت يتحمل بدون إرادتها عبئا على ما سبق ذكره، يمكن القول أن المؤسسة العمومية إنتقلت من مهمتها الإقتصادية إلى مهمة إجتماعية، و هذا ما أدى إلى عدم إستطاعتها التكيف مع تطـورات المحـيط الإقصـادي وبالتالي إخفاقها.

خاتمة هذا الفصل تدفعنا إلى القول بأن المؤسسة العمومية كانت دائما محـل تـأثير العديد من القيود الناجمة عن سلوكات الإقتصاد المخطط، و نفس الأسـباب تنـتج نفـس الآثار.

زيادة على ذلك، نجد أن مميزات الإقتصاد المخطط و المحمـي أدت إلـى تغطيـة الأسباب الهيكلية المتعلقة بضعف فعالية النظام الإنتاجي الموجه بصفة حصرية إلى السوق الداخلية، و زيادة درجة التبعية إلى الخارج و دخل مصدره الوحيد الموارد البترولية.

من الناحية المالية الجزئية أدت كثرة القيود الداخليـة و الخارجيـة بوزنهـا الهـام والسلبي في نفس الوقت إلى إحداث إختلالات في التوازنات المالية للمؤسسات العموميـة وإمتصاص جزء هام من الموارد العامة للخزينة. دفعت هذه الوضعية بالسلطات العمومية إلى تبني طرقا أخرى لتسيير الإقتصاد الوطني و تغيير سلوكات المؤسسات التي هي ملك لها و المتمثلة في إستقلالية هذه المؤسسات في إطار الإصلاحات الإقتصادية و هـذا مـا سوف نتعرض له في الفصل الموالي.

هوامش الفصل

1- B – COLLASSE : 1987 , p.71.

2- P. CONSO et R. LANDAUD : 1982 , P.42.

3- يكمن قيد التوازن المالي في عدم إستطاعة المؤسسة مواجهة إستحقاقها في الآجال المحددة ، مما يمكن أن يؤدى إلى فقدان إستقلاليتها أوتصفيتها بسب هشاشة هيكلتها المالية .

4- J P- LATREYTE : 1984 , P.169.

5- H- BRISLERIE: 1999 , P. 81.

6- J P. LATREYTE:: 1984, Op.Cit , p.171.

7- Revue de getion n° 22: 1984, p22.

8- O. BOUKHEZAR : 1983, p.96.

9- JP. PILVERDIER: 1984, p.172.

10- N-KHOURY et J . MARIE : 1981, P. 394.

11- الأموال القاعدية تغطي الأصوال الثابتة بمقدار ثلاث أشهر كمخزون أمان للمواد الأولية و المستهلك، و ثلاث أشهر كمصاريف عمال.

12- G- PILLOTE : 1979, p.114.

13- Citation du ministère des industries légères en Mars 1979, p.114.

14- إن سياسة التشغيل المكثفة المنتهجة من طرف المؤسسات العمومية جعلتها تتحمل تكاليف إضافية معتبرة ساهمت في إمتصاص جزءا هاما من قيمها المضافة .

15- الشركة الموطنية للحديد و الصلب، الشركة الوطنية للصناعات الكيمائية, الشركة الوطنية للصناعات السيلولوزية، , الشركة الوطنية لمواد البناء , الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز.

16- هذه الوضعية تميز المؤسسات الجزائرية التى تجعل من المديونية عامل توازن مالي لهياكلها المالية

17- VIZAVONA : 1990, p.74

18- P.RAMAGE , 2001, p.165

19- P.P LATRAYTE , 1984, Op.Cit , p.277.

20- F. AFTALON et B DUBOIS, 1974, p.315.

21- J-P.LATREYTE : 1984 , Op.Cit , p.273.

22- A . BRAHIMI : 1991, Op.Cit, P.193.

23- M- DEBBOUB : 1995, P.83.

24- H. BENISSAD: 1991, Op Cit, p.48.

25- Ordonnance 75.37, article 6 de la loi des finances pour 1975.

26- Revue de gestion n° 22, 1984, Op cit , p. 34.

27- A. BOUYAKOUB : 1987, PP.163, 164.

28- Orientations directives du ministère des finances : Revue Financiére n° 20, Jiun 1971, P.72.

29- أصبحت البنك الجزائري للتنمية سنة 1972.

30- المادة 18 من قانون المالية لسنة 1970 ألغت فرض تحويل مخصصات الإهتلاكات و الإحتياطات للخزينة العمومية.

31-Rapport d'activité (BNA , CPA , BEA), par M. H.-RAHIEL : 1987, P. 261.

32- Circulaire N° 975 du 03 /02/1979 du ministére des finances.

33- H- BENISSAD : 1991, P.124.

34-Commission nationale de la réforme fiscale ¨ in le rapport final ¨, Juin 1989, P. 2.

الفـصــل الثـالــث : المؤسسة العمومية و الإصلاحات الإقتصادية

الفـصــل الثـالــث : المؤسسة العمومية و الإصلاحات الإقتصادية

إنّ الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الرأسمالية خلافا للمؤسسات الإشتراكية تكمن في مستوى التنمية السريع و المتوازن للإنتاج و كذا إنتاجية ومردودية العوامـل المستعملة الناتجة أساسا عن التحكم في هيكلة التكاليف و أنماط التسيير لمختلف أنشطة المؤسسة أي الرأسمالية.

في هذا الصدد نجد أن إدخال إصلاحات على المؤسسة العمومية بدأ بالظهور في الستينات. و شمل كل الدول الإشتراكية لأوروبا الشرقية : جمهورية ألمانيا الديمقراطية سنة 1963، تشيكوسلوفاكيا و بولونيا سنة 1965، و بلغاريا و المجر سنة 1966 .

في الجزائر كما هو الحال في دول أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى، يتمثل الخلـل في إعتماد النظام المركزي الذي أظهر إخفاقا شاملا بالرغم من المبادرات الإصـلاحية لإقتصاديات هذه الدول.

عرف الإقتصاد الوطني في الثمانينات عدة مبـادرات فـي ميـدان الإصـلاحات، وخاصة مؤسسات القطاع العمومي. كانت هذه المبادرات تعكس بعضا من الإهتمامـات التي يبديها المسؤولون العموميون : إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من خلال برنـامج المخطط الخماسي الأول (80-84)، اللامركزية الإقتصادية و هذا عن طريق إصـلاحات 1988 أين كانت تهدف الفكرة الأساسية إلى تزويد المؤسسـات العموميـة بالإسـتقلالية وإخضاعها لمعايير التوازن المالي و مردودية عوامل الإنتاج. في نفس الوقت شرع في عملية الخوصصة التدريجية ضمن الإنتقال إلى إقتصاد السوق، من خلال إعادة الهيكلـة الصناعية .

إن إصلاح الهياكل الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1988 و الذي أتسم بالشمولية يبـين صحة الرد الحاسم على المسائل المختلفة التي طرحتها التحويلات الطارئة على المحيط

الإجتماعي و الإقتصادي الوطني و الدولي، كما أن هذه الإصلاحات تعبر عن تصميم السلطات العمومية على إيجاد الحلول الخاصة و النابعة من التجربة المعاشة للمشـاكل التي فرضتها الأزمة الإقتصادية.

لذا، فالتحرير العميق لتنظيم بنية المؤسسات الإقتصادية يهدف إلى توفير الشروط و الوسائل التي تمكنها من التحكم الفعلي في أنشطتها في كل الميـادين. و فـي نفـس الوقت. شرع في عملية الخوصصة التدريجية ضمن إطار الإنتقال إلى إقتصاد السـوق وهذا عن طريق إعادة الهيكلة الصناعية.

I - الإطار العام للإصلاحات الإقتصادية

يدفعنا تحليل المبادرات التي تمت في مجال الإصلاحات إلى إبدء بعض الإنشغالات التي قد تكون إشكالية المؤسسات التابعة للقطاع العمومي التي تشتغل وسط محيط تسوده قيود مختلفة أثرت بصفة سلبية على تحقيق الأهداف المسطرة.

1- لماذا الإصلاحات ؟

للإجابة على هذا السؤال نتجه للتفكير مباشرة في فشل النظام المخطط للإقتصاد من جهة، و إيجاد بديل تقويمي له من جهة أخرى.

1.1 - تحليل نقائص الإقتصاد المخطط

بصفة عامة نستطيع القول أن أسباب الإصلاحات هي نفسها في كل الـدول التـي إنتهجت هذا النموذج التنموي الإقتصادي، لذا يمكن حصرها فيما يلي :

- عدم إستطاعة الأنظمة المخططة تحقيق نتائج مرضية سواء على مستوى الإقتصاد الكلي أو الإقتصاد الجزئي، لهذا أصبح من الضروري الإنتقال من مفهـوم "النمـو المكثف إلى النمو المبني على تحسين إنتاجية العوامل المستعملة" (1) .
- أما فيما يخص مؤسسات القطاع العمومي، فنجد أنها أصبحت غير قـادرة علـى تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية من جهة، و عدم إستعمال الموارد و الوسائل المتاحة بصفة فعالة من جهة أخرى.

2-الإصلاحات من خلال الخبرة المجرية

خلال الثمانينات أصبحت إصلاحات المؤسسة العمومية تشكل عاملا مشتركا فـي أغلب الدول ذات الإقتصـاديات المخطط ـة كـالمجر، بولونيـا، جمهوريـة ألمانيـا الديمقراطية، روسيا، إلخ . في البداية كان أساس هذه الإصلاحات يدور حول إدخـال ميكانيزمات جديدة في تسيير و توجيه الإقتصاد حتى يتسنى لهذه الدول إجتيـاز عقبـة الإنتقال إلى إقتصاد السوق بأقل تكلفة على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي.

قبل الشروع في دراسة الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة العموميـة الجزائريـة إرتأينا أن نستعرض تجربة الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد المجري سنة 1968 ثم في سنة1980.

1.2- إصلاحات 1968

من أجل إنجاح هذه المبادرة الإصلاحية الأولى من نوعهـا فـي المجـر، لجـأت السلطات العمومية إلى إتخاذ بعض الإجراءات mesures تحت إسم "الآليـة الإقتصـادية الجديدة" Le nouveau mécanisme économique. وكان الهدف منها إعـادة النظـر فـي النقائص التي سجلت أثناء مرحلة الإقتصاد المخطط، تحسيس المؤسسات بالمسـؤوليات المناطة بها في إطار اللامركزية الجزئية و كذا تحسين فعاليتها من خلال الـتحكم فـي هيكلة التكاليف المرتبطة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها.

ميدانيا، نستطيع القول أن المؤسسة العمومية لم تحظ بالإستقلالية التامة. و هذا ما يفسره كون السلطات العمومية بقيت تحافظ على سلطة القرار و توجيه أنشطة المؤسسات كما تريد. من هنا نستنتج أنه لابد للمؤسسة العمومية أن تتأقلم مع الأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية على مستوى الإقتصاد الكلي. في هذا الإطار لجأت السلطات العمومية إلى وضع مجموعة من وسائل ضبط الإقتصاد الوطني للضغط على قرارات المؤسسات حتى تجعلها في مواجهة الأهداف على مستوى الإقتصاد الجزئي التي تريدها السلطات المركزية.

يعد إصلاح 1968 أول إصلاح جذري بعد عدة سنوات من التحضير على المستوى السياسي، الإقتصادي و التنظيمي. ترتكز هذه الإصلاحات على مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مزاوجة طرق التخطيط المركزي مع ميكانيزمات السوق، إلغاء القيود التي كانت تميز المخططات ذات التطبيق الإلزامي، جعل المؤسسات العمومية أكثر استقلالية و الحث على المساهمة في النمو الإقتصادي القائم على المفهوم الرأسمالي. في هذا المجال تم تعويض التخطيط المركزي بالتخطيط اللامركزي والمخطط الإلزامي بالمخطط التأشيري، حيث أصبحت السياسة المالية الجديدة للمؤسسات هي البحث عن خلق موارد التمويل الذاتي و الإعتماد على التمويل الأجنبي بدلا من إعانات الخزينة العمومية. لكن من المنظور السياسي، شكلت الإيديولوجية، التي مفادها الحفاظ على الهيئات السياسية والرسمية القديمة، حاجزا معرقلا للمبادرات المتخذة في هذا الشأن، مما أدى إلى تعطيل الإصلاحات الإقتصادية خلال فترة 1972-1979.

خلال هذه الفترة التي تزامنت مع الأزمة البترولية سنة 1973، تم تسجيل تغيير جذري في الأولويات الإقتصادية حيث أن الإستراتيجيين الإقتصاديين للدولة قرروا إنتهاج إستراتيجية تنموية قائمة على الصادرات، و هذا عن طريق إعداد إجراءات إدارية صارمة و كذا تخفيض الواردات الآتية من المناطق ذات العملة القابلة للتحويل. وسمحت هذه الإستراتيجية بتعطيل خسائر الصرف للحسابات الخارجية و لكن لم تأت بأي تحسينات في ميدان فعالية و مردودية العوامل.

على مستوى الإقتصاد الجزئي، أصبح بإمكان سياسة الإستثمار المصحوبة بنظام غير ملائم للنشاطات الإقتصادية و الطريقة الديكتاتورية المنتهجة فـي ميـدان إتخـاذ القرارات أن تؤدي إلى قيود حقيقية في توقيف و تجميد المؤسسات الإقتصـادية عـن النشاط، الشيء الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التدخل بواسطة مخططات إنقاذية.

في مثل هذه الحالة كانت المؤسسة دائما خاضعة إلى قيـود الميزانيـة (2) و قيـد الموارد لسبب واحد و هو عدم قدرتها على ضمان نموها و إستمراريتها ماليا. ميـدانيا وبالرغم من النقائص المسجلة، فإن إصلاحات 1968 مكنت من إحداث تحسينات و نتائج مرضية مقارنة بإقتصاديات الدول الأخرى. قبل الأزمة البترولية لسـنة 1973 تمكنـت هياكل الفلاحة و الصناعة من إحداث نمو مقبـول و متزايـد علـى مسـتوى الإنتـاج والإنتاجية. عموما، لم تمكن هذه الإصلاحات الإقتصاد المجـري مـن تسـجيل نتـائج مرضية لكونها كانت محدودة، لذا تم الشروع في مواصلة برنامج الإصلاحات إبتـداءا من سنة 1980.

2.2- إصلاحات 1980

لمواجهة النقائص المسجلة، تم إحداث مجموعة من الإجراءات الجديدة من طـرف المنظرين السياسيين و الإقتصاديين لتجسيد الإقتصاد الرأسمالي. و كانت هذه الإجراءات تهدف إلى تنظيم الإقتصاد بتوسيع القطاع الخاص بواسطة خلق مناصب شغل بأشـكال متعددة و مختلفة، و هذا بإدخال نظام التعاونيات (فلاحية، حرفية، تجارية) و نظام عقود العمل. بالإضافة إلى هذا، هناك إجراءات أخرى متعلقة بالتغيير الهام لسلطة التسيير (3) والقرار من جهة، و إلغاء نظام الدعم بهدف وضع مقـاييس المنافسـة الحقيقيـة بـين المؤسسات من جهة أخرى.

من الجانب المالي، تم إصلاح نظام الأسعار عن طريق السعي إلى تحقيق هـدفين أساسيين : الأول يتعلق بإعادة النظر في هيكل الأسعار بعقلنة العلاقة بين سعر التكلفـة وسعر البيع؛ و بالتالي كانت هذه السياسة في مجال الأسعار مصـحوبة بإلغـاء نسـبي للإعانات الممنوحة من طرف السلطات العمومية؛ أما الثاني فيرمي إلى تقريب الأسعار

الداخلية من الأسعار الخارجية و هذا بتحديد أسعار داخلية تخضع لمقـاييس المنافسـة الدولية. بالنسبة للدول التي ليست لها علاقة مع الخارج، يحدد سعر التسـويق بالعلاقـة التالية :

سعر التسويق = تكلفة الإنتاج + هامش المؤسسة

تسمح هذه السياسة بتحسين الهيكل المالي للمؤسسة من حيث تغطية تكاليفها، وتقوية قدرتها على التمويل بهدف تخفيف أو التخلص من القيود المالية الموروثة مـن النظـام القديم.

3.2 - نتائج الإصلاحات

خلاصة لتحليل نموذج الإصلاحات المجري يمكننا القول أنه إحتوى على مجمـوع من السلبيات لعل أهمها مايلي :

- الإحتفاظ بالنظام الإقتصادي الإداري (المخطط) الذي يجد تفسيره من خلال القائمين على الإصلاحات بحيث أن التوجيهات الإقتصادية الكبرى كانت محددة من قبل المركز، و يبقى على السوق تحديد الإختلافات بين قرارات المؤسسـات. إذن تحـدد السـلطات المركزية الإختيار على مستوى الإقتصاد الكلي، أما القرارات فتحسـم عمـلا بقـوانين السوق (قرارات على مستوى الإقتصاد الجزئي)؛

- لم يقم مفهوم "الربح" في الإقتصاد الرأسمالي الذي تم إدخاله للعمـل علـى تحسـين المردودية والفعالية الإقتصادية و المالية بدوره كمؤشر و منظم للإقتصاد المجري؛
- بقيت إستقلالية المؤسسات نسبية بحيث أن السلطات المركزية كانت دائما في موضـع المحتكر للحياة الإقتصادية بإعتماد نفس الأدوات التنظيمية، و بعبارة أخرى بقيـت جـل الأسعار إدارية، و الإستثمارات كانت مقـررة مـن طـرف السـلطات المركزيـة لأن المؤسسات كانت تعاني عجزا ماليا بسبب نقص الموارد التمويلية و كـذا قلـة الأربـاح المتراكمة؛

- مقومات السوق كانت منحلة نسبيا بسبب غياب سوق لعوامل الإنتاج، وهي الفكـرة التي لم تجسدها إصلاحات الإقتصاد المجري، الشيء الذي أدى إلى كبح تطوير السـوق الحقيقية في محيط يتناقض مع أسسها و مقوماتها. كل هذه النتائج تدفعنا إلى القول بـأن منطق السوق لم يكن إلا نسبيا في حين أنه كان يجب أن يكـون كليـا بحيـث يسـمح بالوصول إلى إصلاحات جذرية قائمة على عناصر السوق الحقيقية.

هذا المنطق النسبي للسوق يمكن أن يجد تفسيره من خلال بعض الإيجابيات كإدخال القطاع الخاص الذي يمثل الخطوة الأولى نحو اقتصاد السوق، و كذلك إيجاد فئة جديـدة هي فئة رجال الأعمال (المقاولين). على غرار المجر والدول الأخرى ذات الإقتصاديات المخططة، تعد الجزائر من بين هذه الدول التـي عـرف إقتصـادها تحـولات خـلال الثمانينات من خلال إستقلالية المؤسسات.

II - محاولات الإصلاح ابتداء من الثمانينات

إن الإجراءات المعمول بها خـلال الفتـرة (1980-1985) لإحـداث الإصـلاحات الإقتصادية كانت تهدف إلى تحقيق فعالية أحسن للنظام الإقتصادي السائد دون المسـاس بمقوماته و التي تعتبر إمتدادا للتخطيط الإلزامي.

إن تطبيق هذه الإجراءات خلال هذه الفترة في محيط غير ملائم لـم تـأت بـأي تحسينات و هذا لقلة إمكانيات النظام الإنتاجي و طريقة التسيير الإداري المنتهجة التـي كان من نتائجها الإخلال بالتوازنات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الجزئي ، الكلي و المالي. من خلال هذا، يجب الإشارة إلى أن الإقتصاد الوطني بقـي خاضـعا لقيـود النظام الإداري و نفس الأسباب تنتج في العادة نفس الآثار.

من أجل معالجة هذا الوضع قررت السلطات الإقتصادية إحداث تغييرات في طريقة التسيير المطبقة في الإقتصاد الوطني بإدخال ميكانيزمات إصلاح جديدة و التي تسمح بتطهير المحيط الإقتصادي عن طريق إعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية.

1 - إستقلالية المؤسسات العمومية

قبل التطرق إلى إستقلالية المؤسسات العمومية، علينا التعرض إلى تطور قانون المؤسسة العمومية. فقبل الوصول إلى مرحلة الإستقلالية، عرفت المؤسسة العمومية عدة تحولات تنظيمية بعد الإستقلال. هذه التحولات يمكن حصرها في ثلاث مراحل :

تميزت المرحلة الأولى (1962-1965) بنظام مسير ذاتيا بعد خروج المعمرين. في هذه المرحلة تم تطوير طريقتين لتنظيم الوحدات الإقتصادية (4) و المتمثلة في تأميم كل الأملاك الشاغرة (مرسوم مارس1963)، و إنشاء دواوين و شركات وطنية. عبر هذين الإجراءين يظهر جليا أن الدولة هي المسير الوحيد، و أن التطور و النمو الإقتصادي يكون بإعتماد إيديولوجية إشتراكية بحتة.

أما المرحلة الثانية، فتميزت بإعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بجعل الدولة المحتكر الوحيد للقطاع العمومي وبهذا أصبحت المؤسسات المسيرة ذاتيا أصبحت مؤسسات عمومية .

في ما يخص المرحلة الثالثة، فكانت بمثابة ميلاد المؤسسات الإشتراكية(5)، لكن وكما تبين سابقا فإن طريقة التسيير الإشتراكي إحتوت على سلبيات متعددة و قيود على جميع المستويات, فعدم قدرة النظام الإشتراكي بأسسه و ميكانيزماته على توجيه المؤسسة في إتجاه الصحيح أدى بالمنظرين السياسيين والإقتصاديين إلى إصلاح المؤسسة الإشتراكية بواسطة إستقلالية المؤسسات (6). في هذا النموذج التقويمي أصبحت المؤسسات الإشتراكية الإقتصادية مؤسسات عمومية إقتصادية .

1.1- مبررات الإصلاحات:

أدت الحاجة إلى التقليل من العقبات التي تعترض السير الحسن للمؤسسات العمومية إلى إخراج المؤسسات العمومية من الدائرة المفرغة للنظام السابق وتوجيهها بإعتبارها مؤسسة مستقلة ومسؤولة عن نشاطها ومستقبلها. بعبارة أخرى يتمثل الحـل فـي مـنح إستقلالية أكبر للمؤسسات في مجال التسيير وحثها ماديا لتحسـين نتـائج نشـاطها، أي إعطاؤها سلطة حقيقية في ميدان إتخاذ القرارات بجعلها أكثر استقلالية عن المركز. لكن السلطات العمومية تجد أنه من الضرورة الإبقاء على مركزية القرارات الأمر الذي يبقينا في مجال النظام الإقتصادي الإشتراكي .

2.1 - المبادئ العامة للإصلاحات

يتمحور التنظيم الجديد للمؤسسات العمومية حول "مبدأ الإستقلالية" كعنصر أساسي للإصلاحات الإقتصادية المدرجة. يعمل هذا المبدأ على إعطاء إستقلالية للمؤسسات أكبر بهدف رفع أدائها و التحكم في تسييرها. و لتجسيد مبدأ الإستقلالية يؤخذ بعين الإعتبـار ثلاثة جوانب (7) : قانوني، إداري و إقتصادي.

1.2.1- الجانب القانوني

ينص القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12من خلال مواده (3،5،6،7) على مايلي:

- المؤسسة العمومية الإقتصادية شخصية معنوية مسيرة وفقا لقواعد القانون التجاري؛
- المؤسسات العمومية الإقتصادية شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محـدودة رأسمالها ملك بطريقة مباشرة للدولة و/أو الجماعات المحلية؛
- المؤسسة العمومية الإقتصادية تملك رأس مالا إجتماعيا، مكتتبا ومحررا حسب الحالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الدولة أو عن طريق الجماعات المحلية؛

في هذا الصدد، تمكن تحرير الحصص حسب طبيعتها من تحويل الملكية لصـالح المؤسسة العمومية المعنية، و بمجرد نقل الممتلكات تصبح ممتلكات إجتماعية للمؤسسـة العمومية الإقتصادية، و مسيرة وفق القواعد المطبقة في هذا المجال.

تعطي هذه الإستقلالية المالية للمؤسسة العمومية إمكانية الأخذ بعين الإعتبار سياسة التمويل الذاتي إنطلاقا من مصادرها الخاصة المشـكلة مـن الحصـص ذات الطـابع الإحتياطي و الأرباح غير الموزعة.

- للمؤسسة العمومية الإقتصادية الأهلية كامل القدرة القانونية للتعامل، الإلتزام و التعاقد بكل إستقلالية من خلال هيئاتها المختصة لهذه الأغراض وفقا للقوانين المعمول بها فـي المجال التجاري، و التشريعات المعمول بها في مجال الإلتزامات المدنية و التجارية.

2.2.1- الجانب الإداري

من الجانب العلائقي، أصبح فصل المهام بين الهيئات المركزية (الدولة) و المؤسسة تشكل أساس الإصلاح المدرج، هذا الفصل يجعل منها مركزا للقرار المستقل.

في هذا الإطار، تنص المادة 58 من القانون 88-01 على مايلي: "لا يمكـن لأي أحـد التدخل في إدارة و تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية، وعليـه كانـت المراقبـة الإدارية للمؤسسات الإشتراكية موضوع إلغاء في إطار إستقلالية المؤسسات من أجـل تحقيق القيود الإدارية الموضوعة من طرف المحيط الخارجي.

3.2.1- الجانب الإقتصادي

يهدف إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني يهدف أساسا إلى تفادي اللاتوازن الإقتصـادي والمالي المسجل من قبل، و هذا بإدخال ميكانيزمات جديدة تسمح بإعادة دفـع العجلـة الإقتصادية. هذه الميكانيزمات مرتبطة بعدة عوامـل : ديمقراطيـة التسـيير و الإدارة، تحقيق الفعالية الإقتصادية، وإصلاح عوامل التنظيم الإقتصادي .

أوكلت للمؤسسة العمومية الإقتصادية و من أجل تحقيق التنمية مجموعة من المهام بناء على القانون 88-01 المؤرخ في 12-01-88 في مادته 09 :

- إنتاج الثروات ووضعها في خدمة الأمة و الاقتصاد؛
- تطوير إنتاجية العمل و رأس المال؛
- السعي إلى تحقيق ديمقراطية الإدارة و التسيير؛

من خلال القانون رقم 88-01 تعتبر الدولة المساهم الأساسي في المؤسسات العمومية الإقتصادية و يتم تدخلها في الحياة الإقتصادية لهذه المؤسسات يتم بواسطة صناديق المساهمة.

2- صناديق المساهمة

تعتبر صناديق المساهمة المرحلة الأولى في إنشاء المؤسسات العمومية. من الناحية القانونية يخضع صندوق المساهمة للقانون المدني و القانون التجاري من هذه الناحية يعتبر ممثلوا صناديق المساهمة وسطاء بين الدولة و المؤسسة العمومية حيث يحضرون الجمعيات العامة و مجالس الإدارة للمؤسسة.

1.2- مهام صندوق المساهمة

لصندوق المساهمة مجموعة من الخصائص القانونية يمكن حصرها فيما يلي (8):
- صندوق المساهمة مكلف بتسيير محفظة القيم المنقولة و تطبيق حق الملكية على المؤسسات العمومية الإقتصادية لحساب الدولة الشيء الذي يتطلب القيام بمهمة "المراقبة الإستراتيجية"؛
- يعتبر ضامن لقيمة الأسهم، الحصص، السندات و القيم الأخرى (9) ؛
- يقوم بدراسة ووضع كل الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية (10) و يقوم بإستثمارات لصالح الدولة و التي قد تعود بأرباح مالية(11).

مما سبق يتضح جليا أن لصندوق المساهمة مها في المؤسسة العمومية كما له مهام أخرى إتجاه الدولة (السلطة المركزية). فيما يخص مهام الصندوق تجاه المؤسسة

العمومية، و بعد معرفة نتائج المؤسسة تهتم بإتخاذ القرارات المناسبة لتحديد إستراتيجيتها و هذا بواسطة ممثليه في الجمعيات العامة و مجالس إدارة المؤسسة. أما فيما يخص المهام تجاه الدولة، فعلاقات الصندوق معها و المتعلقة بتكليفه بتسيير محفظة الأسهم. كما للصندوق وبإعتباره مسيرا لحساب الدولة مهمة تحسين أدوات وميكانيزمات سياسة التنظيم في ميدان الأسعار، القروض، الجباية و الدخل.

1.2- موارد صناديق المساهمة

مصدر موارد صناديق المساهمة هو : مساهمة الدولة على شكل إشتراك أولي لتكوين رأس المال الإجتماعي في المؤسسات العمومية الإقتصادية، إصدار القروض السندية الناتجة عن ضمانات أو عدمها عن طريق نصوص تنظيمية(12). كذلك الأمر بالنسبة للنتائج المالية المحققة فإنها هي الأخرى تكون موضوع تسديد جزئي لميزانية الدولة. و الباقي منها يعمل على تدعيم الأموال الخاصة أو لتغذية صناديق الضمان الممكن إنشاؤه عن طريق الصناديق.

تعمل موارد هذه الصناديق على بعث الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية دون اللجوء إلى إعانات الدولة. و لكن في حالة وجود عجز مالي تتدخل الدولة إما مباشرة لدى المؤسسة العمومية الإقتصادية العاجزة أو بقروض التوازن لدى صناديق المساهمة، عندما يتعلق الأمر بخسائر ناتجة عن التكفل بالمصالح العمومية، أو بواسطة صناديق الضمان(13).

و هكذا فالنتائج المالية المحققة تكون محل دفع جزئي لصالح ميزانية الدولة والباقي يوجه لتدعيم الأموال الخاصة و/ أو تمويل صندوق الضمان الذي يمكن أن ينشأ من طرف صناديق المساهمة، أين إراداته توجه لتحسين الحالة المالية .

2.2- إنشاء صناديق المساهمة

إن الهدف المتوخي من إنشاء 08 صناديق مساهمة و توزيع أسهم المؤسسات العمومية بين الصناديق هو إيجاد تنظيم جديد لتوزيع المهام. و قد كان كل صندوق مساهمة يقوم بتسيير الأنشطة التي تخضع لسلطانه كما هو مبين أدناه (14):

- ص 1 : صندوق الصناعات الغذائية و الصيد.
- ص 2 : صندوق المناجم، المحروقات و الطاقة.
- ص 3 : صندوق مستلزمات التجهيز.
- ص 4 : صندوق البناء و الأشغال العمومية.
- ص 5 : صندوق الكيمياء، الكيمياء البترولية و الصيدلة.
- ص6 : صندوق الإلكترونيات، الإتصال و الإعلام الآلي.
- ص 7 : صندوق الصناعات النسيجية، الجلود، الأحذية و التأثيث.
- ص 8 : صندوق الخدمات.

مع العلم، يجب التذكير أن المؤسسات الإشتراكية على كل توجهاتها تحول إلى مؤسسات عمومية إقتصادية، لكن بفضل الطبيعة الحتمية للخدمة العمومية، للمؤسسة الخيار في أن تحتفظ بقانونها كمؤسسة عمومية إقتصادية مع القيام بدور الخدمة العمومية، أو تحول إلى مؤسسة عمومية صناعية و تجارية.

في هذا الإطار، مرور المؤسسات العمومية الإقتصادية إلى الإستقلالية تطلبالقيام بإصلاحات جذرية. تجسيد ذلك، يتطلب مجموعة من الإجراءات :

- محاسبية، و تتعلق بالتطهير المحاسبي،
- مالية، و المتعلقة بالتطهير المالي.

3- التطهير المحاسبي

يهدف التطهير المحاسبي إلى إعادة معالجة مجموع حسابات لذمة المؤسسة. و هذا للتأكد من شفافيتها و قانونيتها مع الموجودات المادية من جهة، و الوصول إلى ميزانيات صادقة لهذه المؤسسات من جهة أخرى. تتم هذه المعالجة من خلال تحليل و تدقيق ومراجعة كافة الحسابات إلى غاية 1987. إذن عملية التطهير المحاسبي هي عملية حتمية تحليلية لكل حسابات الأصول و الخصوم، و كذلك عمليات الجرد المادي لموجودات المؤسسة.

1.3 - الإستثمارات

يمر تطهير الإستثمارات بمجموعة من التصحيحات يمكن حصرها في :

- القيام بعملية جرد مادي و محاسبي للإستثمارات،
- المقارنة بين عمليتي الجرد،
- المعالجة المحاسبية للفروقات المسجلة.

1.1.3- الجرد المادي : يتم هذا النوع من الجرد لكل فئة من الإستثمارات، ويهدف إلـى إحصاء مفصل لجميع عقارات و منقولات المؤسسة.

2.1.3- الجرد المحاسبي : يتم بوضع حالة مفصلة لكل حساب من حسابات الإسـتثمار إنطلاقا من المستندات و/أو الملفات الموجودة (تاريخ الشراء، البيان، القيمـة الأصـلية، الإهتلاكات و القيمة المحاسبية الصافية). و لمعرفة صحة الجرد المحاسبي يـتم مقارنـة مجموع القيم الأصلية مع مجموع كل من القيم المحاسبية الصافية والإهتلاكات المجمعـة. تستدعي الفروقات الناتجة عن المقارنة بين الجـرد المـادي والمحاسـبي للإسـتثمارات تفسيرات و معالجات محاسبية لها (15)، إذ يمكن أن نجد عناصر في دفاتر المؤسسة غير موجودة في الواقع كما يمكن أن نجد عناصر فعلا لا وجود لها في دفاتر المؤسسة .
وفيما يلي سنقوم بدراسة كلتا الحالتين السابقتين وإعطاء الحلول الممكنة لها.

الحالة الأولى :

- التنازل عن الإستثمارات : يجب البحث في هذه الحالة عن وثائق التنـازل والقيـام بقيود التسوية؛
- إستثمارات التي تم إصلاحها : يجب البحث عن محاضر عملية الإصلاح و فصـلها عن حسابات الإستثمار؛
- الإستثمارات مفقودة : يجب الحصول عن وثائق مثبتة للفقدان و القيام بعملية التسوية وتعالج من خلال إعادة دراسة الوثائق الأصلية.

الحالة الثانية:

الموجودات المحصل عليها مجانا : يجب إدماجها في ذمة المؤسسة(16) بعد التعـرف عن مصدرها، و في حالة عدم وجود وثائق أصلية لقيمة هذه الموجودات يتم تقييمهـا من طرف لجنة داخلية مشكلة لهذا الغرض.

- موجودات غير مقيدة في دفاتر المؤسسة أو وجود خطأ في عملية التقييد : فـي هـذه الحالة يجب القيام بعملية التسوية؛

- عدم وجود وثائق أصلية لملكية بعض الإستثمارات (17)؛ إذ يجب فـي هـذه الحالـة البحث عنها و القيام بعملية التسوية في الدفاتر المحاسبية.

في هذا المجال، نجد أن مبدأ التطهير المحاسبي قـائم علـى تصـحيح الفروقـات الموجودة بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي، و هذا بتقييد كل ما هو موجود ماديا في دفاتر المؤسسة و إلغاء كل ما تم التنازل عنه (لا وجود له) ماديا من دفاتر المؤسسة(18).

2.3- المخزونات

مثلها مثل الإستثمارات تستدعي حسابات المخزونات جردا تقييما و تسوية للنقائص المسجلة. تمر عملية تطهير المخزونات بالمراحل التالية :

- القيام بجرد مادي لكل فئات المخزونات المملوكة من طرف المؤسسة عنـد تـاريخ إيقاف الحسابات، لهذا الغرض يجب القيام بتقيـيم المخزونـات غيـر التامـة و كـذا المخزونات غير الصالحة. عندما يتم الجرد المحاسبي، يجب مقارنته مع الجرد الـدائم حتى يمكن إستخراج الفروقات التي يجب معالجتها و تسويتها وفقا للمبـادئ المعمـول بها، و ذلك حسب حالتين :

الحالة الأولى:

إذا كان الفرق المسجل ضئيلا، يجب التأكد من المسك الحسن للجرد الدائم للمخزونـات لتتم فيما بعد عمليات التسوية الملائمة.

الحالة الثانية:

إذا كان الفرق المسجل كبيرا، هنا يمكننا القول أن عملية الجرد الدائم لم تتم وفق الشروط الواجبة لذا يتم إعداد وثيقة جديدة للجرد الدائم القائمة على معطيات الجرد المادي. فيما يخص المخزونات غير القابلة للإستعمال وللبيع ، فإنه لابد من إجراء مجموعة من التصحيحات.

3.3 - الحقوق

تتطلب عملية تطهير الحقوق القيام بتحليل كل أرصدة الحسابات ثم مقارنة أرصدة هذه الحسابات مع موازين مراجعة مساعدة، تعد سنويا . لهذا الغرض يتم إعادة مراقبة الحقوق السابقة وتحديد درجة تحصيلها من جهة، ودراسة المؤونات المخصصة ليتم رفعها، تخفيضها، أو إلغاؤها إذا كانت متعلقة بدين معدوم من جهة أخرى.

فيما يخص حسابات السيولة، تتمثل عملية التطهير في إعداد جدول تقارب لكل الحسابات البنكية للمؤسسة على أساس كشف الحساب المرسل من طرف البنك، إبلاغ البنك بكل العمليات غير المسجلة لديه، مقارنة الإشعارات الدائنة والمدينة مع أوامر التحويل الصادرةعن المؤسسة، أما حساب الصندوق فيتم تأكيد رصيده الوارد في الميزانية من خلال محضر إقفال الصندوق.

4.3 - الأموال الخاصة

تتعلق عملية التطهير المحاسبي للأموال الخاصة بحسابين هما : حساب الأموال الجماعية و حساب النتائج رهن التخصيص.

يتم تطهير حساب "الأموال الجماعية بمسك يومي للملف المتعلق بإنشاء المؤسسة، بالعناصر المكونة لرأس المال و التأكد من أن كل الحسابات الأخرى للأموال الخاصة (الإحتياطات) مقيمة وفق النصوص القانونية و القانون الأساسي للمؤسسة. فيما يتعلق بحساب النتائج رهن التخصيص، يتم تطهيره من خلال البحث عن تطابق رصيده مع نتائج السنوات السابقة.

5.3- الــــديـــــــون

يتم تطهير حسابات الديون من خلال تحليل أرصدة كل الحسابات؛ إعداد موازين مساعدة سنويا بناءا على حسابات الديون؛ إعداد ملفات الديون و مقارنتها مع الحسابات المعينـة لكي يتم فيما بعد تصحيح الفروقات المسجلة؛ و بعـد ذلـك التقييـد المحاسـبي لكـل التصحيحات المحدثة.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فيتم مراقبة صحة المبالغ المحسـوبة، تقييـد الرسم في محاسبة المؤسسة مع تسجيل الإعفاءات الممنوحة، و كذا القيام بعملية المقارنة مع الإدارة الجبائية مع تصحيح الإنحرافات. فيما يخص الضمان الإجتماعي، يتم القيـام بكافة الإجراءات السابقة مع ضمان دقة التسجيلات في تصريحات الضمان الإجتمـاعي مع مقارنتها بتسجيلات الهيئات الإجتماعية لمعالجة الفروقات.

4 - التطهير المالي

- ماهي إجراءات التطهير الموضوعة ؟
- ماهي نتائج هذه العملية ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمثل مقومـات عمليـة التطهيـر المـالي للمؤسسـات العمومية.

1.4- أسباب التطهير المالي

للتطهير المالي و معالجة اللاتوازنات أسباب عدة، يمكن حصرها فيمايلي :

على مستوى الإقتصاد الجزئي نلاحظ أن الهيكل المالي للمؤسسة غير ملائم بسبب (20):

- أهمية المديونية مقارنة مع الأموال الخاصة؛
- أهمية الديون قصيرة الأجل مقارنة مع إجمالي الديون؛
- التضخم غير العادي للديون قصيرة الآجل وهذا ما يفسر وجود عدد كبير من المؤسسات ذات حالة صافية سالبة و رأس مال عامل كذلك؛

في مثل هذه الظروف، كان من الممكن أن تتعرض العديد من المؤسسات للإفلاس، لكن التمويل البنكي إستمر بصفة عادية و هذا ما جعل القطاع المالي في وضعية صعبة من ناحية السيولة. يمكن تحميل الإختلالات المالية على المؤسسات، كما يمكن تحميلهـا على المحيط الذي تعمل فيه و كذا على السياسات الإقتصادية السابقة.

يمكن تفسير الأسباب المحملة على المؤسسات من خلال الخسائر المتعلقـة بتكلفـة التشغيل الأولي للمشاريع الإستثمارية، و التي أثرت بشكل مباشـر علـى مردوديتهـا الإقتصادية والمالية. أما الأسباب المتعلقة بالمحيط، مفادها الأثار المتعددة التي ميـزت النظام القديم والممكن ترجمتها ميدانيا بالعراقيل و التدخل الخارجي فـي تسـير حيـاة المؤسسة. يضاف إلى ذلك أخطاء السياسات الإقتصادية و التي تترجم بغياب الإعانـات الكافية لبعض المؤسسات، معاقبة النتائج، عدم ملاءمة سياسة الأجور و التشـغيل التـي كان من آثارها زيادة تكاليف الإستغلال غير المصحوبة بالزيادة في مستويات الإنتاجيـة و مردودية العوامل المستعملة، عدم مرونة أدوات الضبط الإقتصادي علـى المسـتوى الكلي. تطلبت هذه الحالة و نتائجها السلبية على الإقتصاد بصفة عامة، وعلى المؤسسـة بصفة خاصة إجراءا سريعا و المتمثل في التطهير المالي لمؤسسات القطاع العمومي.

2.4 - أهداف التطهير المالي

يسعى التطهير المالي إلى إعادة بناء الهيكل المالي للمؤسسة عن طريـق تحقيـق مجموعة من الأهداف :

-إعادة التوازن المالي للمؤسسة و ذلك لتمكينها من البقاء و التطـور فـي السـنوات اللاحقة،

- إعطاء فرصة للمؤسسة للخروج من دائرة اللاتوازن و عدم العودة إلـى الخسـائر المسجلة سابقا،

- توفير الشروط المثلى للمؤسسة و التي تسمح بإعادة رفع الإنتاج و تحسين مستويات الإنتاجية و المردودية،

- السماح للمؤسسة بإقامة علاقات تجارية مع النظام المالي بفضـل حالتهـا الماليـة المطهرة.

و لكن مع هذا يبقى التطهير المالي وسيلة من بين وسائل الحفاظ علـى المؤسسـة وتطويرها، لذا لابد من تشخيص مفصل و دقيق للمؤسسة من كافة الجوانب بمـا فيهـا الجانب المالي.

3.4- إجراءات التطهير المالي

تتمثل الخطوة الأولى في تقييم الاحتياجـات الأساسـية لإعـادة التـوازن المـالي للمؤسسات، لهذا الغرض تم إحصاء أربع فئات كبرى للمؤسسات : (21)

- الفئة (أ) التي تتمتع بحالة صافية و رأس مال عامل موجبين؛
- الفئة (ب) التي تتمتع لها بحالة صافية موجبة و رأس مال عامل سالب؛
- الفئة (ج) و التي تتصف بحالة صافية سالبة و رأس مال العامل موجب؛
- الفئة (د) و هي معتبرة غير متوازنة ماليا، لها حالة صافية ورأس مـال عامل سالبين؛

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات العمومية بناء علـى معيـاريي الحالـة الصافية و رأس المال العامل.

الجدول رقم :1.III تصنيف ا ؤسسات العمومية بناء على معياري ا الة الصافية و رأس ا ال العامل الصا

بيان / الفئة	الحالة الصافية	رأس المال العامل الصافي
أ	+	+
ب	+	-
ج	-	+
د	-	-

المصدر: Corep, ¨ in les cahiers de la reforme n° 4¨, 1990, P. 163

في هذا الإطار، يهدف التطهير المالي إلى إعادة التوازن للهياكل المالية للمؤسسـات العمومية المصنفة أعلاه من خلال الأخذ بعين الإعتبار توحيد مديونية المؤسسات إتجـاه الدولة و التكفل بالمسحوبات على المكشوف إتجاه البنوك بصفة أو بأخرى (22).

لهذا الغرض، يمكن للمؤسسات ذات الحالة الصـافية الموجبـة المـرور إلـى الإستقلالية دون الحاجة إلى إعانات الخزينة العمومية، وهذا ما يحدث لمؤسسات الفئـة (أ) و الفئة (ب) التي تكون رأس مالها الإجتماعي ذاتيا دون اللجـوء إلـى القـروض الخارجية.

بالنسبة لهيكل الفئة (ج)، تتطلب نوعين من القروض؛ قروض موجهة لتغطية العجـز السابق، و قروض أخرى لتمويل رأس المال.

أما الفئة (د) فتتطلب إعانة من طرف السلطة المركزية لتغطية العجز، تمويـل رأس المال و إعادة تكوين رأس مال العامل الدائم. على كل حال يجب على مؤسسات المجموعتين (ج) و(د) المرور بالتطهير المالي قبل الدخول في مرحلة الإستقلالية.

في هذا السياق، تتعلق الإجراءات ذات الطابع المالي المراد تجسيدها فـي نفـس الوقت بإعادة تكوين حالة صافية ورأسمال عامل دائم موجبين :

بالنسبة للمكونة الأولى، تهدف الإجراءات المتخذة تهدف إلى إطفاء الرصـيد السـلبي للحالة الصافية حسب الحالة في 1990/12/31 من خلال :

- تحويل الديون طويلة و متوسطة الأجل إلى سندات مساهمة؛
- تخصيص رأسمال مناسب؛
- إدماج فرق إعادة تقييم الإستثمارات في الأموال الخاصة.

أما بالنسبة لرأس المال العامل فقد إتخذت مجموعة من الإجراءات :

- زيادة الأموال الخاصة بإصدار سندات المساهمة؛
- إعادة جدولة الديون الطويلة و المتوسطة الأجل في مدة ما بين 15 و 20 سنة؛
- تحويل الديون الطويلة و المتوسطة الأجل إلى سندات مساهمة؛

- تحويل السحب على المكشوف إلى ديون طويلة و متوسطة الأجل؛
- التكفل بخسائر الصرف.

أظهر تحليل ميزانيات المؤسسات العمومية أن هيكلة الخصوم تمتاز بثقل المديونية، لهذا فإن تسديد الديون في حالة إختلال مالي هيكلي يؤدي إلى تفاقم الديون البنكية (سحب على المكشوف) التي يقابلها تكلفة مالية معتبرة و التي تنعكس سلبا على هيكلة تكـاليف الإستغلال وكذا مردودية هذه المؤسسات.

لهذا، فإن عملية توحيد وتحويل جزء من الديون إلى ديون نهائيـة تجـاه الخزينـة العمومية يعد عنصرا أساسيا في عملية التطهير المالي. عمليا أخذ تطبيق هذا الإجـراء شكلا أخرا، بحيث تم فصل الديون حسب فئتين (23) : المبلغ الأساسي يتم تحويله إلـى أموال جماعية، أما التكلفة المالية المنجرة عن هذه الديون فقد يصبح إستحقاقها فوريا

بالنسبة لمعالجة السحب على المكشوف، السؤال يتعلق بالسحب غير العـادي الـذي يفوق 6 أشهر و يصل إلى 9 أشهر من رقم الأعمال حسب صيغة نشاط المؤسسة.

بالنسبة للمؤسسات المستقلة، تم تحويل السحب على المكشوف غير العـادي إلـى ديون متوسطة و طويلة الأجل، أما فيما يخص المؤسسات غير المستقلة ماليا، فإنه تـم تحويل جزء من السحب العادي إلى قروض متوسطة الأجل قابلة للإستحقاق بعد سـنتين على الأقل. أما السحب غير العادي فيتم إستحقاقه بعد سنتين علـى الأقـل دون تحمـل التكلفة المالية على هذا الجزء.

في مرحلة ثانية يتم تطهير السحب الموحد و تحويله إلى أسهم و سندات مساهمة أوالتنازل عنه للخزينة العمومية. بعد المرحلة الأولى، تأتي مرحلة رسملة المؤسسات بناء على مخططاتها التقويمية. خلال هذه المرحلة إستفادت المؤسسات المسـتقلة مـن إعانات التوازن من طرف "الصندوق الخاص لدعم التطهير" (24) الذي يمول بواسـطة الإقتطاعات على المؤسسات ذات الفائض المالي و الهيئات المالية.

أما فيما يخص المؤسسات ذات الحالة الصافية السالبة، فتمت إعادة رسملة أموالهـا بهدف ضمان جزءا من قروضها بواسطة هذه الأموال. يمكن هذه العمليـة أن تتحقـق كذلك من خلال تحويل حقوق البنك الجزائري للتنمية و الخزينة إلى سندات مساهمة.

الجدول الموالي(2.III) يبين طبيعة نفقات صندوق التطهير لسنة 1992 . التي بلغت تجاه المؤسسات العمومية 42.50 مليار دج، أما خسائر الصرف لسـنة 1992 للبنـوك علـى القروض الخارجية نسبة 50 % من النفقات و 12 % بالنسبة للمؤسسات غير المستقلة.

يمكن إضافة عنصر آخر إلى عمليـة التطهيـر المـالي و هـو إعـادة تقيـيم الإستثمارات. تستند المحاسبة فيما يخص الإستثمارات على مبدأ التكلفـة التاريخيـة، المبدأ الذي يؤدي دائما إلى تقييم محاسبي حقيقي, الشيء الذي يؤدي إلـى التصـحيح المستمر لقيمة أملاك المؤسسة.

الجدول رقم :2.III **نفقات صندوق التطهير المالي لسنة 1992** الوحدة : مليار دج

العملية	المبلغ
عمليات مختلفة للبنوك	4. 00
مؤسسات مستقلة : خسائر الصرف (الديون إلى غاية90/12/31)	4. 00
مؤسسات عمومية غير مستقلة : خسائر الصرف	5. 00
عوائد السحب على المكشوف (22مؤسسة)	3. 50
عائد 22 مؤسسة عمومية	2. 50
تكلفة تجميد السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية	2. 00
خسائر الصرف 1992 للبنوك على القروض الخارجية	21. 20
المجموع	42. 50

المصدر: Ecotechnics n° 7, janvier 1992, p.7

إنطلاقا مما سبق كان على المؤسسة العمومية من أجـل المـرور إلـى مرحلـة الإستقلالية البدء بإعادة تقييم إستثماراتها (25) ويمكن حصر شروط إعادة التقييم في :

- إعادة تقييم العقارات بواسطة استخدام معاملات لكل عنصر؛
- يعاد تقييم الإستثمارات مثلها مثل العقارات؛
- يتم حساب الإستهلاكات اللاحقة على أساس القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها؛

الهدف المتوخى من هذا الإجراء هو تقويم الحالة المالية للمؤسسة .إن عملية إعادة التقييم تؤدي إلى إيجاد ما يسمى بفرق" إعادة التقييم" الذي يتم ضمه إلى الأموال الخاصة في شكل فائض قيمة. لا تؤدي هذه العملية إلى أي تغيير في رأس المال العامل لأن التغيير الحاصل في قيمة الإستثمارات يصاحبه تغيير مماثل في قيمة الأموال الخاصة .

4.4- تكلفة التطهير المالي

منذ بداية الثمانينات، عرفت المؤسسة العمومية العديد من المحاولات الإصلاحية فإعادة الهيكلة المالية ثم المرور إلى الإستقلالية لم تؤد إلى إعادة دفع عجلة الإقتصاد بالرغم من الغلافات المالية المعتبرة المخصصة للعملية التي تقارب 400 مليار دج (26) من دون الحصة المالية لإستمرارية الإصلاحات في هذا الميدان. بين سنتي 1991-1993, "إستفادت المؤسسات العمومية من مساهمة قدرها 274 مليار دينار من طرف الخزينة العمومية، دون تحقيق مردوديتها المالية و فعاليتها الإقتصادية"(27) .

خلال سنتي 1994-1995، دفعت الأحداث المالية والنقدية؛ المتعلقة بتسوية سعر لصرف الدينار، نسبة إعادة الخصم و معدلات الفائدة المدينة؛ السلطات العمومية إلى رفع الغلاف المخصص للتطهير المالي (قانون المالية 1994). في نهاية 1995 تحملت الخزينة العمومية فاتورة مجموع عمليات التطهير المالي المقدر بـ 670 مليار دينار جزائري(28).

من الناحية العملية، لم تكن الإصلاحات تعني فقط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، بل شملت أدوات الضبط الإقتصادي التي لها هي الأخرى تأثيرات على الهيكلة المالية لهذه المؤسسات.

III - أدوات توجيه الإقتصاد

في هذا السياق، يمكن ربط أدوات توجيه الإقتصاد بمستوى الأسعار، الجباية، السياسة النقدية، و الدخل، إلخ.

1- نظام الأسعار

يتطلب المرور من سياسة الأسعار الإدارية إلى أسعار السوق تحريرا كاملا للأسعار. وهذا ما أدى إلى إلغاء إعانات الدولة للمؤسسات العمومية وملاءمة هيكل الأسعار لهيكل التكاليف الأمر الذي نتج عنه إنخفاض في النفقات العمومية وظهور ما يسمى بقانون العرض والطلب. إضافة إلى ذلك أدت سياسة الأسعار المتبناة (أسعار السوق) إلى تغيير في تصرفات المؤسسة العمومية، الدولة والأفراد، الشيء الذي يفسح المجال للسوق الموازية لدخول المنافسة و تجسيدها على أرض الواقع . و عليه، فإن تحرير الأسعار يمكن أن يتم "تدريجيا أو كليا" (29)؛ ففي حالة التحرير التدريجي للأسعار، يجب على الدولة أن تتدخل بالمراقبة الإدارية لأسعار عدد كبير من السلع، أما في حالة التحرير المفاجئ والآني للأسعار، فنتائجه تتمثل في إبدال حالي للدولة بالسوق.
في هذا السياق يمكن ذكر مجموعة من الأهداف المسطرة :

- شفافية تحديد الأسعار؛
- إستعمال عوامل الإنتاج بالطريقة الأكثر نجاعة؛
- البحث عن أحسن مردودية للمؤسسة؛
- تعديل السياسات التجارية المطبقة من طرف المؤسسات بهدف الحفاظ على إستقرار السوق؛

بصفة عامة، يمكن القول أن الخضوع لقوانين السوق أدى إلى القضاء التدريجي على ترك نظام الأسعار الإدارية (30) والتي من بينها الدعم الذي كانت تستفيد منه أغلب المنتوجات المحلية والذي أدى إلى خسائر متتالية للخزينة العمومية .

لكن في الواقع لم تكن الأسعار حقيقة خاضعة لقانون العرض والطلب بل لسلطة إحتكارية للسوق المحلية، وأن هيكلة الأسعار لم تعكس حقيقة التكاليف المحددة بصفة عشوائية نظرا لغياب المحاسبة التحليلية. وبالرغم من أن تحرير الأسعار أثر وبصفة إيجابية على طريقة تسيير المؤسسة والسعي إلى إستقلالها المالي. إنطلاقا من هذا تم إبدال الأسعار الإدارية بأسعار حرة .

1.1- نظام الأسعارالقانونية (الإدارية)

في هذا النظام ، يتم تعديل الأسعار من خلال :

- الأسعار المضمونة : يتم تحديد الأسعار المضمونة مسبقا لتشجيع إنتاج السلع والخدمات التي تستدعي حماية من طرف السلطات العمومية؛

- أسعار السقف : تمثل أسعار السقف وسيلة تسمح بالوصول إلى الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة عن طريق الدعم المباشر للقدرة الشرائية وحماية بعض الأنشطة الإقتصادية القاعدية. ولكي تتفادي أثر هذه الأسعار، تمنح الدولة إعانات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات.

2.1- هوامش السقف

المرسوم التنفيذي رقم 88/90 المتضمن المؤسسات الخاضعة لنظام الأسعار، المؤرخ بـ 1990/03/12 يحدد المنتوجات وفئات السلع والخدمات المحددة الهامش بواسطة قرار من وزارة التجارة. وقد تم وضع حد أدنى وحد أقصى للهوامش لعمليتي الإنتاج والتوزيع حسب ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم :3.III حدود هوامش الإنتاج و التوزيع الوحدة : %

طبيعة النشاط	معدل الهامش	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى
- إنتاج	% 10	% 30
- توزيع بالجملة	% 10	% 30
- توزيع بالتجزئة	% 15	% 60

المصدر: Y . DEDOUB : 1995, Op.Cit. P.10

3.1- نظام الأسعار المحررة

يخص نظام الأسعار المحررة فئة معينة من المنتوجات بحيث تلتزم المؤسسات بالتصريح بمعلومات وأسعار الإنتاج أو الإستيراد المتوقعة(31). يقوم نظام الأسعار المحررة على إدخال مجموعة من ميكانيزمات السوق من أجل التحكم في أسعار مختلف السلع (قانون العرض والطلب)، قواعد المنافسة. يؤدي هذا النظام الجديد للأسعار إلى تحسينات متعلقة بالحياة الإقتصادية، وكما لوحظ إرتفاع حاد في تكلفة المعيشة. وفيما يلي جدول ملخص لحالة كل فئة من الأسعار خلال الفترة (1988-1992).

الجدول رقم:III .4 تطور نظام الأسعار ما بين 1988- 1992 على أساس 100 لسنة 1982

السنة / المؤشر	1988	1989	1990	1991	1992
مؤشر عـــــام	5.9	9.3	17.6	22.8	31.8
أسعار السقف بقرار	3	3.6	4.7	7.9	35.8
أسعار السقف بأمر	10.3	5.5	10.1	8.1	33.9
هوامش السقف	8.4	11.1	22	33.5	76.2
أسعار محررة	04	12	21.2	26.9	25.6

المصدر: ONS : Bulletin n° 29, 1993, P . 9

أدى الإرتفاع الكبير خلال الفترة (1990-1992) إلى إرتفاع مستوى التضخم في سنة 1992 وهذا راجع إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، الشيء الذي أثر على هامش الأسعار.

4.1- أسعار الإنتاج الصناعي

يشير الواقع إلى أن القطاع العمومي يعاني إختلالات مالية حادة تستدعي القيام بإصلاحات إقتصادية خاصة فيما يتعلق بسياسة الأسعار. السؤال المطروح هو كالتالي:

هل أدى نظام تحرير الأسعار إلى تغيير سياسات المؤسسة للتعايش مع معطيات السـوق الجديدة ؟

حسب رأيي، يتضمن النظام الحالي للأسعار بعض السلبيات و الممكن حصـرها فيمايلي :

- عدم إستطاعة المؤسسات تصريف منتوجاتها بسبب إرتفاع الأسعار؛
- غياب العلاقة بين سعر التكلفة وسعر البيع ، فالثاني يحدد إعتمادا على الأول؛
- لم يتم إدخال فكرة "الربح" كهدف يجب الوصول إليه من طرف المؤسسة؛
- غياب المنافسة بين عدم قدرة المؤسسة على التلاؤم مع محيطها الجديد؛

في هذا الإطا، كان القانون الجديد للأسعار يهدف إلى القضـاء علـى الأسـعار المطبقة على مستوى السوق الموازي بواسطة إجراءات قانون العرض و الطلب و كذا المنافسة. لكن كشفت لنا الحقيقة أن كل إرتفاع للأسعار الرسمية من طرف المؤسسات العمومية إلاوصاحبه إرتفاع مماثل للأسعار على مستوى السوق الموازي، أين إستحال إنشاء سوق موحد.

من الجانب المالي يعتبر الإرتفاع المبرر للأسعار من الأسباب التـي أدت إلـى العودة التدريجية للتوازن المالي للمؤسسات والقضاء على خسائرها المتراكمة بـالرغم من أن هذا الإرتفاع لم يؤد إلى أي رفع مستوى الإنتاج الصناعي. وبالتالي لم تخـرج معظم المؤسسات من دائرة العجز والانهيار في مستواها الإنتـاجي (7.4 % بالنسـبة للصناعات خارج المحروقات سنة1991).

2- الإصلاح الجبائي و إستقلالية المؤسسات

بدأ إصلاح النظام الجبائي في الجزائر سنة 1991 والذي كان يهدف إلى إيجاد نظام تمويل جديد، كما يهدف إلى جعل الجباية وسيلة لإعادة توزيع الدخل و ضبط الإقتصاد. ففي حالة التصحيح الهيكلي، و من خلال الدور الهام الذي تلعبه الجباية، وجـب علـى المنظرين الإقتصاديين التفكير في جعل المحيط الإقتصادي ملائما لتحسـين مردوديـة الضريبة.

تقوم هذه العملية على (32) :

- التخفيض المعتبر للضغط الجبائي على عملية الإنتاج، العمل على إستغلال الجباية إستغلالا ناجعا من حيث تحصيل أكبر نسبة ممكنة من الإيرادات الجبائية، و خاصة من الأموال التي تتداول في السوق الموازي.

على مستوى الإقتصاد الجزئي، تعتبر ملاءمة الأنظمة الجبائية لطبيعة الأنشطة الإقتصادية إجراءا لا مفر منه و لكن تستدعي الضرورة أيضا تخفيف معايير الإخضاع الجبائي أي الضغط الجبائي(33). إن الهدف المتوخى من تغيير السياسة الجبائية هو المساهمة في تحسين الحالة المالية للمؤسسات العمومية بتخفيض تكلفتها الجبائية وبالتالي التحكم في عملية التطهير المالي.

يمكن حصر الإجراءات المتخذة في قانون المالية لسنة 1989 فيما يخص تخفيف العبء الجبائي على الأرباح فيما يلي :

- تخفيض معدل ضريبة أرباح الشركات من 55% إلى 50 % مع إدخال معدل مخفض بـ 30% (34) ؛
- عدم خضوع التنازلات الداخلية للرسم على النشاط الصناعي و التجاري؛
- تطبيق نظام الإهتلاك المتناقص أو المتزايد إلى جانب نظام الإهتلاك الخطي؛

أما في قانون المالية لسنتي 1991 و 1992 فتمت إعادة هيكلة النظام الجبائي ليتطابق مع الأنظمة الخاصة بالدول المنتهجة لإقتصاد السوق (35).

1.2 - إعادة هيكلة النظام الجبائي

في إطار الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة، يعتبر الرسم على القيمة المضافة لضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي من العناصر التي نص عليها قانون المالية لسنة 1991 والتي دخلت حيز التطبيق سنة1992.

و يعتبر الرسم على القيمة المضافة من بين الضرائب على الإنفاق و الذي يسمح بتحقيق شفافية و حيادية الضريبة خلافا للرسوم على رقم الأعمال السابقة ، كما يـؤدي إلى تفادي الإزدواج الضريبي عن طريق الرسوم واجبة الدفع و الرسوم المسـتحقة . فالمستهلك الأخير هو الخاضع للرسم على القيمة المضافة حيث أن المكلف ما هـو إلا وسيط بين المستهلك و إدارة الضرائب.

أما معدلات الرسم على القيمة المضافة إنتقلت من أربع معدلات إلى ثلاث(36) : معدل مخفض خاص بـ 7%، معدل متوسط بـ 14%و معدل عادي بـ 21% . المعـدل المتوسط الأوروبي يقدر بـ 14.20%

إن إقرار الضريبة على أرباح الشركات كان لهدفين رئيسيين : الأول يتمثل فـي إيجاد ضريبة خاصة بالشركات، و الثاني هو التخفيف من تكلفة ضريبة هذه الشـركات حيث تغير معدل الضريبة من 50 % إلى 42 % (37) إبتداءا من 01 جانفي1992، ثم إلى 38% في قانون المالية لسنة1994. كما تم إخضاع الأرباح المعاد إسـتثمارها لمعـدل على أرباح الشركات بـ 5% بدلا من المعـدل العـادي. و بهـدف تفـادي الإزدواج الضريبي بين الفروع و المؤسسة الأم تم رفع القرض الضريبي من 30% إلى 60% في قانون المالية سنة 1994 و هذا في إطار الإصلاحات المعمول بها.

الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة تصريحية موضوعة على أسـاس سـلم تدريجي مكون من 06 شرائح للدخل يتـرواح معـدلها بـين 0 % و 50 % (قـانون المالية1994). و تستفيد الدخول الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي تسـتفيد مـن نظام تقييم خاص.

و حسب ما تنص عليه المادة 110 من قانون المالية لسنة 1994 من إجراء تغييرات للتعريفة الجمركية بغرض إعادة دفع الآلة الإنتاجية عن طريق تخفيف عـبء الجبايـة الجمركية على المواد الأولية و المنتوجات نصف المصنعة، و كذا حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية.

كانت الإجراءات المذكورة آنفا تهدف إلى الوصول إلى تجانس النظام الجبائي مع الإصلاحات الإقتصادية و بالأخص تحقيق إستقلالية المؤسسات، لكنها لم تصل إلى غايتها المرجوة لأنها لم تكن جذرية بسبب بقاء الضغط الجبائي في الجزائر مرتفعا، والذي يعتبر من أقوى الضغوط الجبائية من جهة (38)، و لكون أسس النظام الجبائي الجديد مستمدة من النظام الفرنسي و التي لا تراعي الوضعية الحقيقية الإقتصادية، السياسية والإجتماعية لبلادنا من جهة أخرى.

3- سياسة القروض

فيما يخص سياسة القروض يجب أن تكون متجانسة مع نظام لامركزية الإقتصاد من جهة، و توجيه القروض تبعا لطبيعة الأنشطة من إستثمار أو إستغلال من جهة أخرى(39).

في هذا السياق نص القانون 88-المتعلق بنظام البنوك و القروض 12 المؤرخ في 12-01-1988 و على تحولات كبرى فيما يخص سياسة القروض بجعلها تتماشى وإستقلالية المؤسسات، نذكر من بين المبادئ و الإجراءات المتخذة في هذا السياق مايلي (40) :

- وضع هيئات مركزية مكلفة بالسياسة المالية و النقدية (المجلس الوطني للقرض، لجنة مراقبة البنوك و المخطط الوطني للقرض)؛
- عقلنة القرارت المالية للمؤسسات العمومية بحثها على تحقيق الفائض المالي بصفة مستمرة؛

- إعادة بعث دور بنك الجزائر في النظام المالي كأداة لتوفير موارد مالية جديدة إلى جانب الخزينة؛
- تنظيم و تطوير السوق النقدي و المالي بإعتباره ميكانيزما أساسيا للتمويل عن طريق المخطط الوطني للقرض.

في مجال العلاقات بين البنوك و المؤسسات، تهدف الإصلاحات إلى إلغاء بعض القيود النظامية : توطين حر للمؤسسات و توسيع سلطتها التفاوضية مع البنوك، ظهور المنافسة بين البنوك الناشئة عن طريق تحسين الخدمة البنكية، توطيـد العلاقـة بـين المؤسسة و الجهاز المالي. في ميدان الإصلاحات، يتم توجيه الـقروض البنكية نحـو العمليات التي تسمح بضمان إسترجاع توظيفات البنك (41)، إذ القدرة على الدفع هـي المقياس الأساسي للحصول على القروض. في هذا المجال كانت الإصـلاحات قائمـة على مجموعة من الخطوط العريضة، و التي يمكن حصرها فيمايلي(42) :

- وضع سياسة تهدف إلى مراقبة عرض النقود، و هذا ما يؤدي إلى نقـص سـرعة دورانها (43)، الشئ الذي يجعل السلطات النقدية تقوم بإصدار نقود ورقية جديدة لإنقاذ الإقتصاد الوطني و للتخلص من هذه الوضعية، تم إنشاء المخطط الوطني للقرض الذي سمح بالتحكم و بصفة أكثر فعالية في التدفقات النقدية . وفي سنة 1990، تم وضع قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى وضع حدود لتسبيقات البنك المركزي للدولة و تـأطير سياسة الخصم، و هكذا عرفت معدلات الفائدة إرتفاعا هاما، كما أصـبحت القـروض المتوسطة والطويلة الأجل ذات تكلفة مرتفعة الشئ الذي يقلل من حجم الإستثمارات؛

- عدم إلتزام الخزينة العمومية بالتمويل بهدف تخفيض العجز الميزاني للدولـة، كمـا أوكلت عمليات التمويل إلى البنوك لجعل تمويل الإستثمارات يتم عن طريق قـروض بفوائد و ليس عن طريق ميزانية الدولة.

إن عدم إلتزام الخزينة العمومية بعملية التمويل كان نتيجة الوضعية الإقتصـادية المالية و المتميزة بنقص وسائل التمويل الخارجي إبتداء من أكتوبر1985. وقد أظهرت هذه السياسة الجديدة للقرض أثرا سلبيا على الهيكل المالي للمؤسسة العموميـة بحيـث سجل معدل الفائدة على الحسابات المدينة إرتفاعا هاما (44) بهـدف تخفـيض الكتلـة النقدية، و بالتالي يؤدي رفع تكلفة القرض إلى تكلفة مالية إضافية تزيد مـن مسـتوى إختلال المؤسسات العمومية و تشكل عائقا أمام تحسين تسيير الإنتاج.

إذن كيف تفسر القيود المالية الموضوعة أمام المؤسسات العمومية فـي الوقـت الذي تم فيه إدخال المنافسة و إلغاء القيود أمام التجارة الدولية ؟
للإجابة عن هذا السؤال، يمكن القول أن المحيط الجديد للإصلاحات بآليات إقتصادية و مالية جديدة يمثل عائقا في حد ذاته، و هذا يتجلى في عدم قدرة المؤسسات العموميـة على التأقلم، في وقت قصير، مع المعطيات الجديدة المؤخوذة من الإقتصاد الليبيرالي؛

4- سياسة الصرف

تميزت سياسة الصرف بوجود مرحلتين مختلفتين : الأولى متعلقة بمرحلة المركزية و التي تميزت بإستقرار قيمة الدينار الجزائري مقارنة ببعض العملات الأجنبية، الثانيـة إبتداء من 1987 و التي عرف فيها الدينار الجزائري إنخفاضا بدون أي مبـررات. أدى هذا الإنخفاض إلى تسجيل نتائج سلبية على مستوى الإقتصاد الـوطني بصـفة عامـة، وعلى التوازن المالي للمؤسسات العمومية بصفة خاصة.

الجدول رقم 5.III وضعية معدل الصرف المتوسط للدينار الجزائري خلال الفترة 1986-1996

معدل الصرف المتوسط للدينار / للدولار الأمريكي

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1190	1989	1988	1987	1986	1980
54.8	47.7	35.1	23.4	21.5	22.5	10.9	8.13	6.73	4.93	4.70	3.85

المصدر: Eco thecnics, l'année economique et social , 1997, p.6.

بالرجوع إلى هيكل التجارة، نجد أن الجزائر تعتبر دولة مستهلكة للسلع و الخـدمات الأجنبية المستوردة. على مستوى الإقتصاد الجزئي، تجبر النـدرة العامـة للمـدخلات الخاصة بعملية الإنتاج المؤسسات العمومية على التمون لدى السوق الخارجيـة. ففيمـا يخص المواد الأولية المستوردة يمكننا تسجيل إرتفاع أسعار الإستيراد للسنوات الأخيرة (21%سنة 1988، 41 % سنة1989).

إنطلاقا من هذا، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل عملات الدول المـوردة للمواد الأولية يمثل عامل تكلفة إضافية و الذي ينعكس على هيكل التكاليف و نتائج المؤسسة، ويساهم في ظهور إختلالات مالية.

5- سوق العمل و سياسة الأجور

في الدول الإشتراكية، لا نجد سوقا للعمل و سياسة أجور متناسبين و إنما الأجور والمكافآت محددة إداريا، أي "لا يشكل السوق المحدد الأساسي لسياسة الأجور بين مختلف الأنشطة" (45). في الجزائر، يتحصل موظفوا القطاع العمومي على أجور غير متناسبة مع مستويات المردودية و التكاليف بصفة عامة. يحدد القانون 11/90 المؤرخ في 1990/04/21 النظام الموحد للرواتب في المؤسسات العمومية. إنطلاقا من هذا القانون يعتبر الأجر الأدنى المضمون الوسيلة الوحيدة التي تمكن الدولة من توحيد نظام الأجور. وهكذا فإن مركزية نظام المكافآت وعدم تطبيقه ميدانيا لا يسمح بدفع الإقتصاد زيادة فعالية المؤسسات العمومية(46). و قد تركت السياسة الإجتماعية المنتهجة من طرف السلطات العمومية في ميدان التشغيل آثارا سلبية و التي تنعكس بالضرورة على المؤسسات العمومية، وهذا يجد تفسيره من خلال عدد العمال المبالغ فيه دون الأخذ بعين الإعتبار فائض العمالة ومؤشر الإنتاجية في هذه الفترة.

من الجانب المالي، تقوم المؤسسة العمومية بتوزيع كتلة أجرية معتبرة و التي تتجاوز قدرتها المالية، تمثل هذه الكتلة تكلفة ثابتة لنشاط الإستغلال و التي لا يمكن تغطيتها بسبب الموارد المالية المحدودة. بمعنى آخر أثرت تكلفة اليد العاملة على هوامش الإستغلال بحيث قامت بإمتصاص جزء كبير من القيمة المضافة للمؤسسة. في أغلب الأحيان يتم تمويل نفقات المستخدمين عن طريق الديون (السحب على المكشوف)، الشئ الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإستغلال للمؤسسات العمومية التي ينتج عنها تخفيض في نتائج الإستغلال. حاليا تعرف المؤسسة العمومية تحولات تطلبت منها اللجوء إلى تسريح العمال و إدخال مبدأ عقد العمل بين المستخدمين و العمال و الذي يمكن فسخه بطلب أحد الطرفين.

في الجزائر تعتبر قوانين 1988 و التي تعطي إستقلالية أكثر للمؤسسـة العموميـة نقطة البداية لمحاولة خوصصة نظام التسيير المعتمد. في هذا السياق يخصـص قـانون المالية التكميلي لسنة 1994 مواده 24 و 25 للحديث عن خوصصة القطاع العمومي.

إن الأزمة التى مست الجزائر سنة 1986 زادت من حدة هشاشة الإقتصاد الوطني و عدم التمكن من إستمرارتيه في وضعية تميزه بصفة عامة، و القطاع العمومي الإنتـاجي بصـفة خاصة(47) .

يمكن الإستنتاج من هذا التسريح أن القطاع العمومي أثبت عجزا واضـحا مـن خـلال الآثار السلبية التى ميزته في شتى الميادين:

ضعف إستعمال الطاقة الإنتاجية التى تدور حول 50% من الطاقة النظرية، عدم القدرة على تلبية الطلب الوطنى بسبب نقص العرض و عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الذي أصبح لا يتماشى و التكنولوجيا الحديثة ، إلخ.

دفعت هذه الأزمة، التى صاحبها الفشل التام للإصلاحات الإقتصادية المنتهجـة، السـلطات العمومية من خلال إلتزاماتها تجاه المنظمات المالية الدولية إلى الشروع في إعـادة الهيكلـة الصناعية للقطاع العمومي كأساس للإنتقال التدريجي نحو إقتصاد السوق.

VI - إعادة الهيكلة الصناعية للقطاع العمومي

منذ سنوات الثمانينات، عرف القطاع العمومي إصلاحات إقتصادية متعـددة لعـل أهمها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إعطائها بعض الإستقلالية في التسـيير، لكـن هذه الإجراءات لم تؤد إلى دفع العجلة الإقتصادية بالرغم من الغلاف المالي المخصص للعملية و الذي يقدر بـ 600 مليار دج لتطهير القطاع العمومي.

تعرف إعادة الهيكلة الصناعية على أنها "مجموعـة إجـراءات إعـادة تنظـيم وتوظيف أداة الإنتاج الوطنية، و التي تهدف إلى رفع فعاليتها و قدرتها على المنافسة و كذا إدخال مبدأ التقسيم الدولي للعمل"(48).

تعتبر إعادة الهيكلة الصناعية أداة لتطهير الإقتصاد الوطني، و هي نابعة من إلتزامات الدولة إتجاه المنظمات المالية الدولية. الهدف الرئيسي من هذه العملية هو وضع نظام إقتصادي ليبيرالي قائم على عنصر المنافسة الدولية. في هذا السياق، تتم عملية الهيكلة الصناعية وفق ثلاث مراحل: إعادة النظر في دور الدولة، أحداث منظمات جديدة، إستراتيجية إعادة الهيكلة الصناعية.

1- إعادة النظر في دور الدولة

نظرا للإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى نظام إقتصاد السوق، وجب على السلطات العمومية إعادة النظر في دور الدولة و ملاءمته مع آليات السوق. يهدف هذا التغيير إلى جعل النظام الإنتاجي يتماشى و معطيات المحيط الإقتصادي الجديد.

في هذا السياق يجب على الدولة أن تضمن المرور من الإقتصاد الممركز إلى إقتصاد السوق بأقل تكلفة إقتصادية و إجتماعية من الناحية التنظمية، كما يمكن لها أن تتدخل بإعتبارها سلطة عمومية في ميدان المراقبة ووضع رافعات التنظيم الإقتصادي بما يسمح بالسير العادي للنظام الجديد.

2- إحداث تنظيمات جديدة

في مجال إعادة الهيكلة الصناعية، أدت إرادة الإنتقال إلى إقتصاد السوق إلى مراجعة الهيكل التنظيمي للدولة. بناءا على ذلك أعتبر النظام التشريعي لسنة 1988 غير مناسب لتحقيق الأهداف المرجوة. ففي ظل هذا النظام لم تؤد إستقلالية المؤسسات إلى تحسين فعاليتها و رفع إنتاجياتها بالرغم من إجراءات التطهير المالي المنتهجة من طرف السلطات العمومية، الشيء الذي أدى إلى البحث عن نظام أشكال التعاون الدولي.

3 - إستراتيجية إعادة الهيكلة الصناعية

تجد إستراتيجية إعادة الهيكلة الصناعية طريقها من خلال السعي إلى تحقيق ثـلاث أهداف أساسية (49) :

- وضع حد للأزمة التي تعانيها المؤسسات العمومية بتحسين إمكانياتها الإنتاجية،لا يتم هذا الهدف إلا عن طريق مؤسسات جديدة تتمتع بإستقلالية أكثر فـي مجـال التسـيير والميزات التنافسية؛

- زيادة الصادرات من المنتجات المصنعة (خارج المحروقات) يجعل المؤسسات أكثر تنافسية على الصعيد الخارجي؛

- توسيع تعامل الإقتصاد الوطني مع العالم الخـارجي بملاءمـة الهيكـل الصـناعي للتحولات الهيكلية و التنظيمية للصناعة العالمية؛

في هذا المجال تم القيام بإعادة هيكلة صناعية على مستويين(50):

- تسيير الأموال المنقولة للدولة عن طريق إنشاء الشركات القابضة العمومية التي تعد شركات مساهمة خاضعة لقواعد القانون التجاري، و مالكة لمجموعة من المؤسسـات تدخل ضمن نشاطها؛

- تسيير و إعادة تشغيل المؤسسات العمومية عن طريق إجراءات تحسينية قائمة علـى وضع مخططات تنموية داخلية تطبق من طرف الشركات القابضة مـع الأخـذ بعـين الإعتبار الخيارات الإستراتيجية لإعادة الهيكلة؛

في هذا المنوال تستند الإستراتيجية الصناعية إلى إعادة النظر في دور الدولة فـي المحيط الإقتصادي عن طريق :

- تحديد المؤسسات التي أصـبحت غيـر خاضـعة لتـدخل الدولـة و المؤسسـات الإستراتيجية التي يجب أن تستمر في الإستفادة من دعم الدولة؛

- تحضير مخططات تصحيحية داخلية لكل مؤسسة "والتي تهدف إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، توجيه الهياكل الإنتاجية، تحسين قدرات التسيير و البحث عن فعالية أكبر لها تمثل المحاور الكبرى للمخططات التصحيحية الداخلية" (51)، و كذا البحث عن سياسة إجتماعية مناسبة من أجل تفادي اللجوء إلى تسريح العمال.

7 - نتائج إصلاح المؤسسة و تغيير النظام الإقتصادي

في مجال الإصلاحات الإقتصادية، نستطيع القول أن الإجراءات المتخذة كانت صعبة، الشئ الذي أدى إلى عدم كفاية النتائج الحقيقية بالرغم من الإيجابيات المسجلة. لهذا فإن دور الدولة أصبح أكثر أهمية بحيث أنها إستمرت في دعمها للأنشطة ذات المنفعة الوطنية و كذا الأنشطة غير المربحة، و من هنا يجب الإستمرار في تغيير الميكانيزمات التنظيمية بهدف تحسين محيط القطاع الصناعي مع الحفاظ على مردوديته.

على المستوى المالي، يجب البحث عن نظام مالي و بنكي جديد قادر على إنجاح عملية إعادة الهيكلة الصناعية. مثلها مثل صناديق المساهمة، يعد اللجوء إلى الشركات القابضة من الحلول الخاطئة للمشاكل الملموسة إذ كانت بمثابة هيئة تضمن الروابط المالية بين المؤسسات، و بالتالي فالنتائج لا يمكنها دفع عجلة التنمية.

في الدول التي عرفت إصلاحات إقتصادية عميقة و سريعة يمكننا القول أن التحولات الإقتصادية تركت الكثير من الأعمال قيد التنفيذ. على غرار هذه الدول، في الجزائر تنطلق كل الإصلاحات المحدثة إبتداء من 1988 تنطلق من الإرتفاع الحاد للطلب. وتحاول من خلال سياسات على المستوى الكلي المحافظ على مستوى الطلب، وبواسطة سياسات على المستوى الجزئي لمواجهة هذا الطلب بزيادة العرض.

على أساس هذا المفهوم، يمكننا القول أن النوع الأول من السياسات فهو ذو طبيعة إشتراكية أما الثاني فهو ذو طابع ليبيرالي، و هذا يعد نقطة ضعف الإصلاحات إذ أن

المصطلحين غير مناسبين لإقتصاديات في طريـق النمـو و بالخصـوص الإقتصـاد الجزائري.

هوامش الفصل

1 J-B Brisacier et Perretti : 1992, P.77.

2- يكون القيد الميزاني هش لما يكون بقاء المؤسسة مستقلا عن قدرتها على تغطية تكاليفها عن طريـق عوائـد مبيعاتها.

3- يتم ضمان تسير المؤسسات عن طريق مجاس الإدارة المكون من ثلاثة فاعلين: الإطارات، النقابات و ممثلي الدولة.

4- A. HENNI : 1991, PP. 26-27.

5- الأمر رقم 74/71 المؤرخ في 16-11-1971.

6- القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12-01-1988.

7- MS. BAALI : 1989, P.57.

8- Cahier de la réforme n° 4 : 1990, p.90.

9-المادة 12 من القانون 88-01 المؤرخ في 12-01-.1988

10-المادة 10من القانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة.

11- المادة 02 من القانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة.

12- المادة 09 من القانون 88 المؤرخ في 12-01-1988.

13- Rapport général ralatif à l'autonomie de l'entreprise, p.20.

14- Cahier de la reforeme n° 04, 1990, OP. cit, p.99.

15- SNC : guide de l'assainissement comptable , 1988, p.7.

16-تتم عملية الإدماج مباشرة أو بواسطة تقوية الأموال الخاصة.

17- يتعلق الأمر بهياكل موروثة عن المؤسسة الأم و من مؤسسات أخرى: الإستثمارات المحصلة فـي نفس الظروف، الإستثمارات المنجزة من قبل المؤسسةلحاجاتها لنفسها، إلخ.

18- Note méthologique n°1, ralative à l'autonomie des entreprises pour 1988.

19- Ces deux circulaires contituent en un traitement du découvert bancaire et une reconstitution des fonds propres des entreprise publiques

20- Cahier de la réforme n°04, 1988.p.163.

22- H. BENISSAD : nouvel heledo n° 15 octobre 1990.

23- Y- DEROUB: 1995, P.128.

24- Circulaire du Ministére de l'économie n° 27 du 16 mars 1991, et n° 91- 02 du 28 Aout 1991.

25- Article 13 de la loi de finance comlémentaire pour 1988, suivie des décrets n° 90/103 en vu de fixer les conditions de la réévalation du 27-03-1970, et n°93/250 du 24-10-1993.

26- Revue l'économie (APS) n°1, septembre 1994, p.20.

27- Le quoditien EL KHABAR n° 1084, Mai 1994, p.2

28- Débat national sur le développement économique et la politique sociale du 29-09- au 03-10-1996 (palais des nations).

29- J.P BRISACIER et JF. PERRETTI, 1992, op. Cit, p.97.

30-L'économie n° 7, Juillet – Aout 1995. p.27.

31- H- BENSSAD : 1991- OP- Cit , P. 52..

32- Mutations n°7: 1994, p.5.

33- Rapport général portant sur le 2éme plan quinqenal 1985-1989, p.159.

34- Ces mesures concernant également les entreprises privées

35- Rapport final de la commission nationale d'évaluation du système fiscal Algérien , 1998, p.6.

36- La TUGP et TUGPS comportant en tout dix sept (17) taux, ce qui est énorme pour pour un impot sur la dépense

37- Ce taux est applicable sur les résultats de l'exercice 1991.

38- EL FORKANE n°6, du 1 au 15 Juin 1991.

39- Rapport général pouryant deuxième planquinquennal 1985-1989, OP.Cit, p.161

40- Cahier de la réforme n°4, 1990, OP.Cit, p.13.

41- Tribune de developpement n°9, 1989, P.52.

42- Nouvel Hebdo n°17 du 23 Octobre 1990, P.23.

43- Calculer par le rapport ntre l'accroissement du produit intérieur brut et celui de la masse monétaire.

44- A. BENBITOUR: « in EL MODJAHID du samedi 15/12/1990 », P.19.

45- JF. BRISACIER ET JF.PERRETTI : 1992, OP.Cit, P.100.

46- Rapport général relatif à l'autonomie des centreprises, 1988, P.59.

47- M.BENACHENHOU , « in la revue l'économie n° 17 », Septtembre 1994, P.19.

48- Revue l'économie n° 24, Mai 1995, P.22.

49- Programme du gouvernement OUYAHIA en matière de restructuration industrielle.

50- L'économie n°17 : SEPTEMBRE 1994, P.24.

51- Débat avec A.BEKKOUCHE (PDG / SNVI).

الفـصــل الرابع: الإصلاحات : النتـائج و التـأثيرات الماليـة علـى المؤسسات العمومية الإقتصادية

الفصـــل الرابع: الإصلاحات : النتائج و التأثيرات المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية

في الدول التي تميزت بسرعة الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السـوق، نجد آثارا متوازية مع مستوى تسارع التحولات الإقتصادية و بقاء العديد من المهام غير منجزة.

ففي الجزائر، إنطلقت المحاولات المنتهجة من طرف السلطات العمومية في ميدان الإصلاحات، و خاصة منذ سنة 1988 من خلال تشخيص فائض الطلب ومحاولة الحـد منه بواسطة سياسات إقتصادية كلية، و أخرى على مستوى الإقتصاد الجزئي لغـرض مواجهة الطلب بواسطة الزيادة في العرض.

على هذا الأساس يمكن القول أن النوع الأول من السياسات يعد ذو طبيعـة نقديـة والنوع الثاني ليبرالية، و هذا ما يمكن إعتباره كأول نقطة ضعف لهذه الإصلاحات، على إعتبار أن هذين المنظورين لا يتلاءمان والإقتصـاديات الناميـة و بدرجـة أقـل مـع إقتصاديات من النوع الجزائري.

عموما، أدت النقائص التي ميزت المرحلة الممتدة بين 1988 إلى يومنا هـذا، بالمسؤولين إلى تعميق عمليـة الإصـلاحات عـن طريـق مراجعـة الإختيـارات الإستراتيجية، إعادة تعريف دور الدولة و كذا وضع إصـلاحات هيكليـة ذات نظـرة جديدة للإقتصاد بصفة عامة و لسلوك المؤسسة العمومية بصفة خاصة.

يخصص هذا الفصل لعرض النتائج الناجمة عن الإصلاحات التي إنطلقت فيهـا الجزائر، كما يسلط الضوء حول مختلف جوانب الإصلاحات الهيكلية و تأثيرها علـى السلوك المالي للمؤسسات العمومية.

I- نتائج الإصلاحات (1988-1993) و أثرها على المؤسسات العمومية

إنطلاقا من الميكانيزمات الخاصة بإصلاحات المؤسسة العمومية، يمكن في هـذا الشأن إستخلاص النتائج التالية :

1 - تناقضات الإصلاحات

منذ دخولها الإستقلالية كانت المؤسسة العمومية تشتغل في محيط يتميز بقواعـد متناقضة (1) : منها ماهو متعلق بالنظام الإقتصادي القـديم، و منهـا مـاهو متعلـق بالإنتقال إلى إقتصاد السوق. إن برامج الإصلاحات المنبثقة عن الهيئات المالية الدولية لسنتي 1989 و 1991 قد أعطت تزكية impulsion لهذه الطريقـة، إذ تميـزت هـذه المرحلة بغياب رؤية شاملة تساعد على تسيير إجراءات الإصلاحات في إطار التقـويم الإقتصادي.

كما "لم تشكل هذه الإصلاحات إرادة سياسية تعبر عن القطيعة النهائية مع النظـام السابق" (2)، أين كانت السلطات العمومية مسؤولة مباشرة عن عمليات التوظيف، تمويل المؤسسات و إنقاضها إذا تطلب الأمر.في هذا الإطار، " لم يسمح الشكل الجديد لتنظـيم المؤسسات العمومية دائما على مستوى هياكل التوجيه، الرقابة و كذا التسـيير بترقيـة الكفاءات و الأرباح المناسبة" (3) .

من وجهة نظر الجانب التنظيمي عرفت المؤسسات العمومية تحولات بطيئة بسبب غياب نظرة منسجمة للإنتقال إلى نظام إقتصادي جديد ذي ميكانيزمات و قواعد خاصـة به. إذن إن الإستقلالية في التسيير تم خلطها بالمفهوم الضيق بإستقلالية المسـيرين دون الأخذ بعين الإعتبار نتائج المؤسسة.

في هذا المجال نجد أن الأشكال الجديدة للعلاقات بين السلطات العمومية الممثلة في صناديق المساهمة و المؤسسات العمومية لم تؤد إلى تحرير هذه الأخيـرة مـن القيـود السالفة الذكر، و التي بقيت تشكل لها عائقا في ميدان التقويم التقنـي والمـالي و كـذا

الإستقلالية في التسيير. إضافة إلى الجانب التنظيمي، عرف الميدان الإنتاجي هو الآخر عدم تكييفه و متطلبات السوق, بحيث وضعت الإستقلالية المؤسسة في وضعية إحتكـار شبه مطلقة في ميدان منظومتها. إنطلاقا من هذا يمكن القول أن المؤسسة توجهت بصفة أكثر نحو تحفيز العرض و تشجيع الواردات بدلا من إحـلال ثقافـة الطلـب بواسـطة السوق. أدى تحرير التجارة الخارجية المصحوب بمستوى مرتفع للتضخم إلى إنخفـاض الطلب الموجه للمؤسسات العمومية (4) .

2 - التطهير المالي : نتائج و حدود

1.2 - النتائج

من وجهة نظر التطهير المالي، لم يأت الحقن المتكرر بالأموال لصالح المؤسسات العمومية بأي نتيجة. في هذا الإطار، لم تسمح الأموال المخصصة من طرف السـلطات العمومية لصالح المؤسسات العمومية الإقتصادية إلا بتحسن طفيف لهيكلتها المالية، لكنها تعد غير كافية. ميدانيا، " لا يمثل التطهير المالي إلا ذرا للرماد في الأعين دون تحديـد القطاعات والمؤسسات الحيوية هيكليا المتمتعة بنمو كامن" (5) .

إنطلاقا مما سبق يمكن التصريح أن الأموال المستعملة في إطار التطهير المالي لم تمكن من إنقاذ المؤسسات غير القابلة للإستمرار على شكلها الحالي من جهة، ولاتأهيـل تلك التي تستطيع المساهمة في عملية النمو و تدعيم الإنعاش الإقتصادي من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك نجد أن التحسن الطفيـف الـذي عرفتـه المؤسسـات العموميـة الإقتصادية بعد العملية الأولى للتطهير المالي لسنة 1991 لم يأت بنتيجة ملموسة بالنسبة لمعظم المؤسسات بسبب هشاشتها المالية و الهيكلية. لذا فإنه يمكن الإشارة إلى أن الدعم المقدم لفائدة المؤسسات العمومية من طرف صندوق الدعم للإنتقـال إلـى الإسـتقلالية (المؤسس سنة 1991) على شكل حصص رأسـمالية dotations en capital بمبلـغ 900 مليون دج، تبقى غير كافية لوضع حد للصعوبات المتعلقة بتمويـل الإسـتغلال و كـذا قروض الخزينة.

ميدانيا، تبقى النتائج المسجلة بعيدة عن المقاييس المقبولة في المهنة : الإختلالات المالية لم يطرأ عليها تغيير، الإبقاء على تحديد الأسـعار بشـكل إداري فـي بعـض القطاعات مما أدى إلى عدم إمكانية تحقيق هوامش تجارية، ضعف الثـروات الناتجـة عن دورة الإستغلال ألزمت المؤسسة اللجوء إلى الإقتراض، توزيع العـلاوات علـى العمال رغم النتائج السلبية المسجلة، ضعف المردودية و إنعـدامها فـي كثيـر مـن الأحيان. في المقابل و بصفة عامة، لم تعط إجراءات التطهير المالي نتائج مرضـية وهذا نظرا لعودة معظم المؤسسات إلى وضعيتها السابقة.

2.2- تأثر التطهير المالي على حسابات المؤسسات العمومية الإقتصادية

سوف نوضح مدى تأثير التطهير المالي (6) على حسابات المؤسسات العمومية من خلال عينة مكونة من إثني عشر مؤسسة تنتمي إلى قطاعات الإلكترونيك، المواصـلات و الإعلام الآلي معنية بالتطهير المالي. يخص تقييم هذا التأثير أساسا الأموال الخاصـة والأصول الصافية لهذه المؤسسات.

الجدول الملخص رقم (1.IV) يبين بوضـوح أن عمليـة التطهيـر المـالي مكنـت المؤسسات المعنية من الحصول على مساهمة بمبلغ 5.066.000 دج إضافة إلى مساهمة الدولة عن طريق دعم الإنتقال إلى الإستقلالية بمبلغ 619.146 دج. سمحت هذه العمليـة بتحسين مستوى الأموال الخاصة لكن تبقى غير كافية بالنسبة للعديد مـن المؤسسـات، وهذا لكون بقاء الحالة المحاسبية الصافية سالبة.

في الحقيقة نلاحظ عدم وجود أموال فعلية، نظرا لأن توفر الموارد هو في الأصـل ناتج عن إلغاء حقوق الخزينة و تغطية هذه الأخيرة للسحب على المكشوف أو تعويضها بأسهم أو إعتمادات مستندية.

إضافة إلى ذلك، نجد أن ظهور الحالة الصافية سالبة في 1992/12/31 راجـع إلـى الخسائر المسجلة خلال سنة 1991، بسبب الإنخفاض في النشاط المصـحوب بخسـائر الصرف المسجلة على الإستثمارات و المخزونات.

الجدول رقم (1.IV) **آثار التطهير المالي على حسابات المؤسسات العمومية**

قطاعات الإلكترونيك , البريد و المواصلات و الأعلام الآلي **الوحدة : مليون دنار**

المؤسسة	الأموال الخاصة قبل الإستقالية المالية في 91/12/31	حصة التطهير المالي (7)	الحسابات الجارية للشركاء	وضعية الأموال الخاصة بعد التطهير المالي في 91/12/31	وضعية الأموال الخاصة في 91/12/31 (8)	الأصول الصافية في 92/12/31 (9)	نتائج سنة 1991 (10)
المؤسسة الصناعية الجزائرية للإعلام	10634-	60 000	23291	72 657	66 399	66 119	6 258 -
المؤسسة الوطنية للتموين بالأجهزة و الأنظمة التقنية	566949-	50 000	143541	373408-	18777-	18795-	354631
المؤسسة الوطنية للقطاعات الإليكترونية	24081-	1180 000	0	1204081	1084501	378267	119580-
المؤسسة الجزائرية للصناعات البطاريات	29689-	37000	0	7302	10433-	10582-	17735-
المؤسسة الوطنية للتجهيزات الإليكترومنزلية	520277-	1403000	107110	989943	894101	112156-	125842
المؤسسة الوطنية للصناعات الإليكترونية	586029-	925000	193572	532543	221079	171925	311464-
المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية	126332-	90 000	0	36332-	50529-	50529-	14197-
المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي	722376-	234000	0	488376-	275640-	280388-	212736
المؤسسة الوطنية للإليكترونيك	82097-	100 000	19349	201446	350211	320465	148765
المؤسسة الوطنية للأشغال الهيكيلة و الإعلام	157917-	20 000	54879	83038-	135105-	135201-	52067-
المؤسسة الوطنية للصناعات الملحقة	48706-	29 000	13915	5791-	23675-	23686-	17884-
المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل	1084292-	938000	63379	82931-	496933	483399	579846
المجموع	3911226-	5066000	619146	1938114	2569065	788838	630951

المصدر: M . BERKE BANANE (président du conseil d'administration) du fonds de participation électronique, telecommunication et informatique , ¨in l'entreprise et la banque,1994,

عموما، لم يأت التطهير المالي بحلول واضحة للمؤسسات العمومية على غـرار التأثيرات الجزئية الإيجابية فيما يخص مستوى الأموال الخاصة و الأصول الصافية .

3.2 - حدود التطهير المالي

تميزت الإصلاحات المالية التي أستفادت منها المؤسسات العمومية بنـوع مـن الـتأخر في تطبيقها، وهذا يعني أن المدة الخاصة بالتطهير المـالي عرفـت تـأخرا ملحوظا، و وجدت المؤسسات العمومية نفسها تدور في حلقة دائمـة مـن الإخـتلالات المالية بعيدة كل البعد عن النمو و الفعالية المالية.

إضافة إلى ذلك لم تسمح تنفيذ مخططات التقويم المالي بصفة شاملة من تركيـز المؤسسات العموية على وظائفها الأساسية، إذ بقيت النتائج المسجلة بعيدة عن المعايير المهنية. و هذا يعني أن العملية تميزت بالنقص الملحوظ للأموال السـائلة frais fonds المخصصة للتقويم المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، مما أدى إلى تدخل البنـوك التي هي نفسها في وصفه حرجة. يتمثل المشكل الأساسي في كون القروض لا تمـنح إلا للمؤسسات ذات السيولة الكافية.

في هذا الإطار، يمكن القول أن التطهير المالي لم يشـكل فـي أي حالـة مـن الحالات وسيلة تأهيل viabilisation كلي للمؤسسة، لأن حالتها تتطلب تشخيصا شـاملا مما يساعد على تزويدها بهيكلة مالية حقيقية تحقق لها إستمراريتها و قدرتها المالية.

3 - أدوات الضبط و تأثيرها على إصلاح المؤسسة العمومية الإقتصادية

من وجة نظر أدوات الضبط لابد من الإشارة الى أنه رغم التعديلات التي أحدثت عليها في إطار الإصلاحات، إلا أنها بقيت تشكل دائما وزنا ملحوظا و مـؤثرا علـى الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية. تتعلق هـذه الأدوات أساسـا بنظـام الأسعار، الجباية و السياسة النقدية.

1.3 - تأثير نظام الأسعار

في هذا المجال، نجد أن قانون الأسعار لسنة 1989 ميز بين ثلاثـة أنـواع مـن المنتوجات (11) منها، ماهو متعلق بالأسعار المحررة مع بقائها خاضعة للتصريح. هذا القانون الجديد للأسعار الهدف منه (11) : تلك التى تستفيد من هامش ربح مقنن (12)، المنتوجات ذات الأسعار المحررة مع بقائها خاضعة للتصريح .

يهدف هذا القانون الجديد للأسعارإلى (13):

- وضع حد للخسائر المسجلة من طرف المؤسسات العمومية الإقتصادية مـن خـلال تطبيق قانون الأسعار الذي مفاده تحديد أسعار البيع على أساس مستوى التكـاليف مـع إضافة هوامش ربح قانونية. يتمثل السؤال المطروح في هذه الحالة في كيفيـة تحديـد أسعار التكلفة مع غياب المحاسبة التحليلية على مستوى المؤسسات الوطنية؛

- من غير المعقول أن تستمر هذه المؤسسات في تسويق منتوجاتها بأسـعار لا تجلـب التدفقات المالية الكافية لتغطية مختلف عوامل الإنتاج و الإستغلال؛

- من جهة أخرى يساعد تحرير الأسعار على تحقيق التوازنات المالية، و هـذا بتـوفر بعض الشروط كوجود سوق حقيقي تسوده المنافسة، وتحديد القوانين التي تنظم عمليـة الإحتكار؛

في هذا الصدد و مع بداية إنسحاب الوصاية الإدارية، طالبت المؤسسـات قبـل إنتقالها للإستقلالية بتحرير الأسعار، لكن تبين فيما بعد أن الإنتقال أخذ بعين الإعتبـار الإنخفاض في مستوى الأنشطة المخولة لها. لهذا طالبت هذه المؤسسات الرجوع إلـى نظام الأسعار القديم مصحوبا بإعانات الدولة. في هذه الحالة، "تحريـر الأسـعار تـم إعداده بطريقة غير منظمة في سوق يسيطر عليه الإحتكار المطلق"(14).

و من الناحية الميدانية، لم يكن تحرير الأسعار مصحوبا بالإجراءات الخاصة بالعقوبات الإقتصادية، إذ خلال الفترة 1988-1991، أنتقلت مبالغ القروض و مبالغ إعادة الخصم من 16.9 مليار دينار إلى 115.2 مليار دينار (15)، وهو ما يطرح إشكالية

تحميل الأسعار كل الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات العمومية الإقتصادية مما أدى إلى الإرتفاع المستمر للتضخم و خاصة مع وجود فائض الطلب، منذ سنة1988 عرف مستوى التضخم إرتفاعا محسوسا حيث إنتقل من 5.9 % سنة 1988 إلى 32 % سنة 1992. تعد هذه النسب بعيدة عن مثيلاتها في السابق (16)، بحيث تراوحت ما بين 5 % سنة 1979، 3% سنة 1982، و 6% سنة 1985.

في هذا الصدد، تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات سنتيي 1990 -1991، نذكر منها : التخفيض المعتبر للدينار بين سنة 1990 (10.95 دينار مقابل 1 دولار) و سنة 1991 (22.5 دينار مقابل 1 دولار) مما أحدث عواقب مست القطاع العمومي و الدولة (17) من خلال إرتفاع مديونية المؤسسات تجاه القطاع المصرفي مع العلم أن هذا القطاع لا يمكن تمويله إلا عن طريق البنك المركزي أو الخزينة العمومية.

خلال فترة الإستقلالية، كانت ظاهرة التضخم نتيجة مجموعة من العوامل أهمها إرتفاع الأجور، غياب مرونة العرض و الطلب، عدم التحكم في الكتلة النقدية و العجز الميزاني المتراكم.

2.3 - أثار الإصلاح الجبائي

يتمثل الهدف من الإصلاح الجبائي الذي رافق الإستقلالية في تطهير تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية و تحسين مستوى تمويلها الذاتي. في هذا الصدد نجد أن الإصلاحيين أكدوا على أن الإدارة الجبائية لا يمكنها إقتطاع الضريبة على دخل منعدم كما هو الحال إلى غاية 1987 بالنسبة للرسم على النشاط الصناعي و التجاري، إذ كان يقتطع حتى في حالة العجز المالي.و بذلك الإجراءات المتخذة و المدرجة في قانون المالية لسنة 1989 كانت تهدف إلى :

- تركيز و توحيد النتائج على مستوى المؤسسة فيما يخص الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية؛

- التخفيف من الضغط الضريبي بواسطة تخفيض نسـبة الضـريبة علـى الأربـاح الصناعية و التجارية من 55% إلى 50 % مع إدراج نسبة مخفضة بـ 30% ؛
- تحميل report الخسائر المحتملة للمؤسسات العمومية الإقتصادية إلى مدة 5 سنوات بدلا من 3 سنوات؛
- عدم إخضاع التنازل بين الوحـدات sessions internes للرسـم علـى النشـاط الصناعي و التجاري؛
- السماح بتطبيق أنظمة الإهتلاك المتناقص والإهـتلاك المتزايـد (حسـب إختيـار المؤسسة) إلى جانب الإهتلاك الثابت؛

هذه المحاولة الأولى للإصلاح الجبائي تمت تكملتها بإصلاح هام دخل قيد التنفيذ في قانون المالية لسنة 1992 بإدراج مجموعة من الإجراءات :

- تعويض نظام الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و الرسم الوحيد الإجمالي على إنتاج الخدمات TUGPS الذي يحتوي على سبعة عشر معدلا بالرسم على القيمة المضافة بأربع معدلات ؛
- التخفيض من الإقتطاعات المفروضة على أرباح المؤسسات عن طريـق تخفـيض نسبة الضريبة على أرباح المؤسسات من 50 % إلى 42 % (18)؛
- تمكين المؤسسات من الإستفادة من ميزة جبائية و المتمثلة في إخضاع قسط الأرباح المعاد إستثمارها لنسبة ضريبة تقدر بـ 5% بدلا من النسبة العادية؛
- حساب الرسم على النشاط الصناعي و التجاري على أساس سعر البيع خارج الرسم؛

كل هذه الإجراءات أعتبرها الإصلاحيون كقواعد تخفيف حقيقية لفائدة المؤسسات التي تمكن مستقبلا من تحقيق توازانات مالية مقبولة بالنسبة لقيود أخرى.

خلال سنة 1992 تم تحصيل، من جراء الضرائب المباشـرة، لصـالح الدولـة والمجموعات المحلية من المؤسسات(19) ما قيمته 10.7 مليار أي 25 % من الجبايـة المباشرة الإجمالية (20).

ميدانيا، الضغط الجبائي على المؤسسات العمومية الإقتصـادية (بـالرغم مـن التخفيف الحاصل في الإصلاح الجبائي) مازال مهما بسـبب وجـود تعـدد الحقـوق والرسوم التي تشكل في نفس الوقت تأثيرا على النتائج الماليـة و الطاقـة التمويليـة الذاتية لهذه المؤسسات العاجزة ماليا.

3.3 - أثار السياية النقدية

عموما، تبني السياسة النقدية على نسب الفائدة و نسب الصرف، و عليه فالآثـار المباشرة للسياسات النقدية على المؤسسات تكمن في تطور نسـب القـروض حسـب أهداف السياسة الإقتصادية و نسب الصرف.

أ - عامل القرض : levier du crédit

أدى الانسحاب التدريجي للخزينة العمومية من مجال تمويل المؤسسات و تدخل البنوك في هذا الميدان إلى ظهور شروط تمويل غير مرنة نوعا ما، و هذا لكون عملية القرض تخضع لإجراءات تفوق إمكانيات المؤسسة المعروفة بهشاشتها المالية، إضافة إلى ذلك تقلص التكلفة العالية للقرض من إمكانية لجوء المؤسسات إلى التمويل البنكي.

لذا، السؤال الواجب طرحه هو كالتالي : هل تمثل تكلفة القروض عاملا مـؤثرا على الهيكلة المالية للمؤسسة العمومية ؟

تدفعنا الإجابة على هذا السؤال إلى الإشارة إلـى أن الطـابع المرتفـع لتكلفـة المديونية مرتبط بنسـبة الفائـدة ووزن السـحوبات علـى المكشـوف Découverts bancaires في هيكلة مصادر التمويل الخارجية. يضاف إلى ذلك عدم مرونة القواعـد المنبثقة عن القانون 90-10 التي تلح على إحترام مدة تسديد إعادة التمويل التي تتقيـد بها البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، وكذا القروض البنكية الممنوحـة مـن البنوك التجارية للمؤسسات العمومية.

في هذا المجال، أنتقل المعدل التوجيهي للفائدة taux directeur من 7 % إلى 10 % (بداية التطبيق منذ 1990/05/02)، مما أدى إلى الحصول على نسـب فائـدة مدينـة (21) بـ14% بالنسبة للقروض قصيرة المدى و أكثر من 15 % بالنسبة للقروض متوسطة و طويلة الأجل مع تحديد معدل السقف بـ 20 % حيث ألغيت في أفريل 1994.

ميدانيا، أهمية نسب الفائدة كانت مصدر تضخم مستوى المصاريف المالية الـذي تضاعف عشر مرات بين 1986 و 1991 (جدول VI. 2) . و يمكن تفسـير أهميـة هـذه المصاريف في تكوين تكاليف الإستغلال بالنسبة التي تمثلها من القيمة المضافة.

جدول رقم : 2.IV تطور مؤشر المصاريف المالية ما بين 1986 - 1991 الوحدة : %

السنة / بيان	1986	1988	1989	1990	1991
المصاريف المالية	100	147	206	508	978

المصدر: Les cahiers du cread n°39, trimestre 97, op.cit, P.33

من خلال هذا، نستطيع القول أن ثقل عبء المديونية تجاه المؤسسـات العموميـة المقدر بالمليارات من الدينارات مصدره الإختلالات المالية المتعلقة بهذه المؤسسـات و كذا محيطها المؤسسي environnement institutionnel . أصبحت هذه الإختلالات دائمة بالرغم من المحاولات التقويمية في إطار التطهير المالي.

ب - رافعة معدل الصرف : Levier du taux de change

إن تدهور معدلات الصرف كانت بدايتها سنة 1986، تاريخ بداية الأزمة البترولية التي مست دول الأوبيك و منها الجزائر، مما أدى بالسلطات العمومية إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 31 % مقارنة بالعملات الأخرى (سلة العملات) خـلال الفتـرة 1986-

1988. من جهة أخرى نجد أن سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي عرف تدهورا معتبرا خلال الفترة 1988-1993 (22) : 6.7% سنة 1988، 8 % سـنة 1989، 12.2% سنة 1990، 21.4% سـنة 1991. 22.8 %سـنة 1992 24.1 % سـنة 1993.

هذا التدهور الهام أحدث "عواقب وخيمة على القطاع العمومي و الدولـة" (23)، حيث رفع حجم المديونية الخارجية بالدينار و بالتالي مديونية المؤسسات العمومية تجاه القطاع المصرفي، و كذا الإحتياجات التمويلية لهذا القطاع التي لا تتم إلا عن طريـق البنك المركزي أو الخزينة العمومية.

على مستوى المؤسسة أدى تدهور قيمة الدينار إلى توليد أثار سلبية منها :

- الزيادة في تكلفة الإستهلاكات الوسيطة المستعملة في إنتاج السلع و الخدمات؛
- إعادة تقييم الديون المتوسطة و الطويلة الأجل، مما ساهم في تضخمها و منه إحداث إنخفاض في الإستقلالية المالية للمؤسسة؛
- فيما يخص المخزونات و خاصة المتكونة من المواد الأولية المسـتوردة، نجـد أن ديون المخزونات تخضع لزيادة تقارب الخسارة الناتجة عن تدهور قيمة الدينار؛
- إنخفاض الطلب بواقع أثر السعر و/أو الدخل؛
- حدوث أثار مهمة على مستوى النشاط الإقتصادي سيما فيما يخص عـدم إسـتغلال الطاقات الإنتاجية بكيفية فعالة؛

شكلت كل هذه العناصر المؤثرة عامل تكلفة ساهم في تخفيض النتـائج الماليـة وزاد من أهمية القيد المالي.

عموما تجب الإشارة إلى أن الإقتصاد قد بقـي مسـيرا إداريـا، بـالنظر إلـى التوجيهات المحددة مركزيا إضافة إلى الإختيارات على المستوى الإقتصادي الكلـي التي تتعارض و قوانين السوق، و لم يعد مفهوم العائد يلعب أي دور في الضبط.

في هذا الصدد، تبقى إستقلالية المؤسسات العمومية نسبية، لأن السلطة المركزية تمارس دوما صلاحيات في مجال التوجيه و الضبط، وهذا ما ساهم أكثر في المصاعب المالية لهذه المؤسسات، و لمواجهة هذه النقائص المسجلة قررت السـلطات العموميـة تعميق الإصلاحات سيما من خلال التصحيح و التقويم المالي للمؤسسات العموميـة و كذا إعادة الهيكلة الصناعية.

II - إستمرارية الإصلاحات : النتائج والأثار على المؤسسات العمومية

يتمثل الهدف الرئيسي من إستمرارية الإصلاحات في التقـويم الأمثـل للحالـة الإقتصادية على أساس تغيير إستراتيجيات التنمية المنتهجة في السابق. ينـدرج هـذا التقويم في إطار الهيكلة الصناعية من خلال إدخال مجموعة من الإجراءات المتمثلة في الإستمرار في عملية التطهير المالي، إنسحاب الدولة من التكفل بالمؤسسات العموميـة تحسين وسائل الضبط، إعداد قوانين المنافسة و على المدى القصير إجراءات برنـامج التسوية الهيكلية. و الآن سوف نتطرق لأهم الآثار التـي قـد تـنجم عـن مواصـلة إصلاحات المؤسسة العمومية.

لوضع حد النقائص المسجلة، قررت السلطات العمومية تعميق الإصـلاحات عـن طريق الإستمرار في التقويم المالي للمؤسسات العمومية من جهـة و إعـادة الهيكلـة الصناعية من جهة أخرى.

1 - مواصلة التطهير المالي و أثره على مستوى التوازن المالي

خلال فترة 1994-1995، بلغ الإنفاق على عمليات التطهير المالي بما فيها تغطية السحوبات على المكشوف للمؤسسات العمومية و كذا عمليات دعم البنـوك لمواجهـة القروض الخارجية 317.7 مليار دينار. سمحت التدفقات المحققة تجاه البنوك منذ 1995 بتدعيم طلب القروض الموجهة أساسا لتمويل مؤسسات القطاع العمومي.

مع نهاية سنة 1995، تحملت خزينة الدولة 676 مليار دينار للتكفل بكل عمليـات التطهير المالي، يضاف إلى ذلك الإحتياجات الإضافية لسنة 1996 المقـدرة بـ ـ 400 مليار دينار (24). هذه الحصة المالية الهامة "كان من الممكن تخصيصها لإقامة جهـاز إنتاجي آخر" (25).

لكن في الوقت الذي كانت المؤسسات العمومية المختلة ماديا تتأهـب لإعـداد مخططات تصحيح داخلية Plans de restructuration internes، وجدت نفسـها فـي مواجهة قيود خارجية كان نتاجها تدهور قيمة العملة الوطنية و الإرتفاع الملحوظ لنسب الفائدة المدينة. يضاف إلى ذلك تفاقم المديونية تجاه البنوك بوتيرة سريعة بسبب القيـد المالي الخارجي و كذا اللجوء الحتمي للتسديد الفوري للمدخلات المستوردة المسـتعملة في النشاط الإنتاجي.

في هذا الصدد، يجب التوضيح أن كل المؤشرات السابقة تدل على عدم قـدرة معظم المؤسسات على مواجهة الصعوبات التي تتخبط فيها منذ إنشائها بـالرغم مـن إجراءات الإنقاذ التي استفادت منها بواسطة العمليـات المتكـررة للتطهيـر المـالي. بعبارة أخرى، لم تأت إجراءات التطهير المالي بنتائج مرضـية و هـذا راجـع لكون المؤسسات العمومية الإقتصادية غير قادرة على تحقيق وظيفة التراكم المالي مما حملها إخفاقا حقيقيا في ميدان إعادة تقويمها.

2- نظام الإجراءات : مؤسسات – بنوك

على مستوى المؤسسة، أدت عملية التحرير إلى ظهور آثار متعددة كتفاقم حالـة أغلبية مؤسسات القطاع العمومي الإنتاجي من خلال تدهور وضعيتها الماليـة، عـدم قدرتها على مواجهة المنافسة و التكفل بخدمة الدين الخارجي الذي يعتبـر ذا أهميـة وخاصة مع إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

على مستوى البنوك، نجد أن إستيراتجية إعادة التوجيه المنتهجة من طرف السلطات العمومية "تهدف إلى الحفاظ على تماسك القطاع المالي من خلال رسملته التدريجية ومراعاة مردودية المؤسسات العمومية الإقتصادية على المدى المتوسط في إقتصاد السوق(26') .

في هذا الإطار، تم وضع نظام إجراءات بنوك – مؤسسات في سبتمبر1996 الذي تلى توقف نشاط صندوق التطهير المالي نهاية نفس السنة .

تتمثل المهمة الأساسية لهذا النظام في حل المشكل العالق الخاص بالسحب على المكشوف (ناتج عن اللجوء المستمر لهذا المصدر من التمويل ذي التكلفة العالية) والشروع في التطهير مالية المؤسسات العامة .

في هذا السياق تم إعداد مخطط موجه في إطار تنميط العلاقات بين البنوك والمؤسسات القابلة للإستمرار . يهدف هذا المخطط إلى "تجميع جزء كبير من السحوبات على المكشوف على شكل قروض متوسطة الأجل ذات أسعار فائدة منخفضة و تبني برامج تأطير المؤسسات العمومية الإقتصادية لمنحها الإستقلالية المالية " (27). يضاف إلى ذلك، التدابير التى تتخذ في نهاية 1998 و المتعلقة بالتجميع، التقسييم، التصفية و الخوصصة المحتملة للمؤسسات منعدمة الأداء.

3 - أثار وسائل الضبط في إطار مواصلة الإصلاحات

1.3- إصلاح نظام الأسعار

منذ سنة 1994 تميزت مواصلة إصلاح نظام الأسعار بتحرير الأسعار الداخلية تماشيا مع رفع الرقابة على الأسعار و هوامش الربح التي مست معظم المنتوجات و"جل الإعانات تم إلغاؤها" (28). وبالتالي تم ترسيم تحرير الأسعار لكل المنتوجات بإعداد قانون المنافسة في جانفي 1995، إذ المنتوجات التي إستفادت من مواصلة التدعيم وجدت نفسها ضمن قائمة المنتوجات المحررة. كذلك دعم المنتوجات الغذائية الأساسية مسته عملية الإلغاء التدريجي خلال سنة 1995 و نهاية 1996.

فيما يخص المنتوجات الطاقوية، تم إلغاء الإعانات بفضل "وضـع نظـام تعـديل سداسي système d'ajustement semestriel لأسعار التحويل تماشيا مع تطور أسـعار التصدير و معدلات الصرف" (29). في هذا الصدد بلغ إرتفاع المعدل السنوي لأسـعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في القطاع العمومي (30) . 7.7 % خلال الثلاثيـات الثلاث الأولي لسنة 1997 مقارنة مع سنة 1996.

ساهم الإلغاء التدريجي لنظام الإعانات الذي صاحب تحرير الأسـعار فـي زيادتهـا لتقارب حقيقتها. خلال هذه المرحلة عرف التضخم إرتفاعا هاما سنة 1994 مقارنة مع سنة 1993، إستقرارا في سنة 1995 بالنسبة 1994، إنخفاضـا سـنتي 1996- 1997 للوصول إلى مستويات مقبولة (جدول رقم 3.VI).

جدول رقم : 3.IV تطور مؤشر التضخم ما بين 1993 - 2001 الوحدة : %

السنة / بيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
التضـخم (معـدل سنوي)	20.54	29.05	29.78	18.96	05.76	4.95	2.64	0.34	4.20

المصدر: Ecotechnics, l'année économique et sociale de l'Algérie , 1998 , P. 6

كان لهذه الوضعية المتمثلة في تحرير الأسعار الداخلية و التدهور الهام للـدينار الجزائري أثر هام في إرتفاع معدل التضخم حيث انتقل من 20.54% سنة 1993 إلـى 29.78% سنة 1995. لم يدم هذا الارتفاع المتزايد طويلا لأنه بدأ في التراجع مع نهاية 1996، حيث سجل معدل التضخم تراجعا بـ 11 نقطة، ثم 13 نقطة سنة 1997.

هذا التراجع الملحوظ كان نتيجة الأثر الإيجابي لبعض العوامل التي ساهمت في تعديل مستوى التضخم بسبب ذكر مايلي : التسيير الصارم للسياسة النقدية و الدخل, تشكيل إحتياطي صرف معتبر مع بداية سنة 1996، مما أدى إلى إستقرار معدل الصرف للعملة الوطنية، قيام المؤسسات العمومية بتخفيض البعض من تكاليفها عن طريق سلسلة من الإجراءات كتخفيض المصاريف المالية من خلال "مخطط الإجراءات : بنوك - مؤسسات"، تقليص عدد العمال و التخلي عن الأنشطة ذات المردودية المنعدمة. هذه الإجراءات سمحت بوضع حد لتضخم مستوى تكاليف الإستغلال مصدر النتائج السلبية لدى هذه المؤسسات.

2.3 - الإصلاح الجبائي

خلال سنة 1994 تم ترجمة مواصلة الإصلاح الجبائي بإدخال مجموعة من التعديلات في ميدان الجباية و الجمارك بدأت الإجراءات الأساسية المنبثقة عن قانون المالية لنفس السنة بوضع مخطط يهدف إلى إدخال تعديلات على بعض المعدلات الجبائية و الجمركية:

- تخفيض معدل الضرائب على أرباح المؤسسات IBS من 42% إلى 38% ، ليصل إلى 30% حاليا بهدف تشجيع إنشاء شركات الأموال و إنعاش الإقتصاد، تخفيض معدل الضرائب على الأرباح المعاد إستثمارها من 33 % إلى 15% بهدف تشجيع القيام بأنشطة إضافية حسب إختيارات المتعامل الإقتصادي؛

- رفع الرصيد الجبائي من 30% إلى 60% لإلغاء الازدواج الضريبي بين الفروع والمؤسسات الأم، حيث تستفيد المؤسسات من رصيد جبائي قدره 60 % من الأرباح الموزعة لتجنب إزدواج خضوع أرباح الفروع و المؤسسات الأم في نفس الوقت؛

- تخفيض الرسم على النشاط المهني من 2.55% إلى 2% و معدل الدفع الجزافي من 6% إلى 5% ضمن قانون المالية 2001 ثم إلى 4% في قانون مالية 2002؛

- إجراء تعديلات على مستوى بعض التعريفات الجمركيـة خاصـة علـى الـواردات الموجهة للإنتاج الوطني (32) .هذه التعديلات تساعد المؤسسة على التخلص التـدريجي من قيد الضغط الجبائي الذي طالت أثاره على تركيبتها المالية.

4.3 – السياسة النقدية

تتحدد السياسة النقدية بعاملين أساسين: معدلات الفائدة وسعر الصرف:

1.4.3 - معدل الفائدة على القروض

يمكن تفسير التغير في سلوك تمويل المؤسسات العمومية الإقتصـادية بالإنسـحاب التدريجي للخزينة العمومية من حلقة التمويل من جهة، و تكفل البنوك بعملية التمويل من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور شروط تمويل أكثر صلابة إذ أصبح الحصـول علـى القرض يخضع لإجراءات تفوق إمكانيات هذه المؤسسات التـي لا تـزال تعـاني مـن إختلالات مالية. بالرغم من بعض التحسن في نتائجها، لا تزال المؤسسـات العموميـة تعاني من ثقل المديونية خاصة الصناعية منها التي تعاني من المديونيـة الخارجيـة و تأثرها بالانخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية من جانب، و من جانب أخر السحوبات على المكشوف التي أثقلت كاهلها بسبب أسعار الفائدة المعتبرة التي تشـكل تكلفـة ذات وزن على النتائج الصافية للمؤسسة. عرفت معدلات الفائدة المدينة لدى البنوك التجارية عرفت تطورا كما هو موضح في الجدول الموالي (33):

جدول رقم 4.IV تطور معدلات الفائدة المدينة لدى البنوك التجارية بين 1991-2001

الفترة	معدلات الفائدة
أكتوبر 1991-أفريل 1994	15%- 20%
أفريل 1994-ديسمبر 1994	18%-25 %
ديسمبر 1994-ديسمبر 1995	19%- 24%
ديسمبر 1995-ديسمبر 1996	17%- 21.5%
سنة 1997	9%- 13 %
سنة 1998	12.5%
سنة 1999	12 %
سنة 2000	11%
سنة 2001	10%

المصدر : حسب معطيات بنك الجزائر

بناءا على هذا، يمكن إعتبار المديونية إحدى أهم الأسباب التي أثرت بشكل سلبي على المردودية المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية، خاصة مع غياب إختيارات مثلى لتمويل أنشطتها. كما يجب الإشارة إلى أن عملية تسديد الديون في وضعية إختلال وعجز هيكليين لا تؤدي إلا إلى زيادة ثقل السحب على المكشوف و تقلل من حظوظ المؤسسة في الخروج من هذه الحلقة الخانقة.

2.4.3 - سعر الصرف

يجب الإشارة هنا إلى أن إجراءات تخفيض الدينار تطبيقا للإتفاقات مع صندوق النقد الدولي (34) في أفريل 1994 لم تكن وفق قوانين العرض و الطلب على مستوى السوق، بل كانت مجرد قرار إداري غير منتظر و غير متوقع لدى المؤسسات العمومية.

منذ إمضاء الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، كان الإنخفاض الثابت و السريع للدينار الجزائري (35) آثار وخيمة على خزينة المؤسسات العمومية الإقتصادية و خاصة التابعة للأسواق الخارجية فيما يتعلق بالمدخلات المستوردة، و المساهمة في فقدان المعالم الرئيسية لهذه المؤسسات التي أصبحت تعمل في محيط صعب التحكم في متغيراته.

لتقليص هذه الآثار لجأت السلطات العمومية إلى التكفل الجزئي بالتكلفة الناجمة عن خسائر الصرف المستمرة، للتخفيف من العبئ الحقيقي الذي تشكله هذه الخسائر على هيكلة التمويل للمؤسسات العمومية. يمكن تفسير هذا السلوك الجديد للدولة "بالإنسحاب من التكفل بالعبىء المالي الهام المفروض بواسطة الحالة المالية الهشة للمؤسسات العمومية" (37) . و لهذا لابد من إدراج سوق الصرف و كذا عمليات تغطية خطر الصرف لتمكين المسيرين من إجتياز عقبة الإنتقال إلى إقتصاد السوق بنجاح و بأقل تكلفة.

4- برنامج التعديل الهيكلي و أثره على القطاع العمومي الإنتاجي

في بداية التسعينات، تمثلت الإستراتيجية المختارة من طرف السلطات العمومية في التقليل التدريجي من دور و حجم القطاع العمومي في الإقتصاد الـوطني مـن خـلال المحاولات الأولية للإصلاحات الإقتصادية المنتهجة آنذاك. ولإنجاح هـذه العمليـة تـم الشروع في هيكلة مؤسسات القطاع العمومي الإنتاجي لجعلها مؤهلة viable ماليا قبـل الشروع في خوصصتها، بحيث إستفادت سنة 1991 من الإستقلالية القانونية و الماليـة إضافة إلى برنامج التطهير المالي لمختلف هياكلها المالية المحكوم عليها بالهشة.

في هذا المجال بادرت السلطات العمومية بالشروع في برنامج الخوصصة، حيـث حمل في طياته ترسيم قانون الخوصصة (قانون 95-22) المؤرخ في سبتمبر 1995 ودخل حيز التطبيق في أفريل 1996 بدعم من البنك العالمي. من جهة أخرى، نجد أن برنـامج الإستقرار الإقتصادي بواسطة إجراءاته (38) نجم عنه أثـار متعـددة مـن النـاحيتين الإجتماعية و الإقتصادية.

1.4 تسريح العمال

ميدانيا، تمتاز المؤسسات العمومية بالزيادة المتفاوتة في عدد العمـال الـذي لا يتماشى و حجمها و لا مع إمكانيتها الإنتاجية و المالية. ورثت هـذه الوضـعية عـن السياسة السابقة المنتهجة في ميدان الشغل لا من قبل المؤسسة، لكن من قبـل الدولـة دون الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات المؤسسة، بل لـلإ سـتجابة للإنشـغالات علـى إهتمامات ذات طابع إجتماعي .

في هذا الشأن تم تدعيم السياسة الجديدة للتشغيل "بإجراءات إجتماعية تجاه العمال و الإطارات"(39) في عدة أشكال : العزل، التقاعد المسبق، التسـريح الإرادي وعـدم تجديد العقود المؤقتة. كما نجد أن موجة التسريحات مست بشكل معتبـر المؤسسـات

العمومية التابعة لبعض القطاعات الصناعية نهاية 1997، و هذا ما نوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم : 5.IV **وضعية تسريح العمال في المؤسسات الصناعية في 1997/12/31**

القطاع	العدد	القطاع	العدد
- الزارعة	3.631	الميكانيك و المعادن	
(منها مؤسسات الرياض)	(2013) *	- كيمياء- صيدلة	11.856
- الخشب- الورق- مختلفة	1.643	مواد البناء	2.589
- الكهرباء و الإلكترونيك	4.252	النسيج و الجلود	1.643
- الطاقة	732	الأشغال العمومية	14.419
			2.038

المصدر: Inspection générale du travail, in Ecotechnics, 1998, P.24

* هذا العدد أرتفع إلى 5046 عامل في نهاية 1998.

في هذا المستوى، نجد أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يعد الأكثر تضررا من هذه الإجراءات بسبب الإنخفاض الهام لأنشطته و غلق العديد من الورشات، يضـاف إلى ذلك عمليات التسريح و التقاعد المسبق التي مست بنسبة أكبر القطـاع العمـومي المحلي في إطار مخطط الصندوق الوطني للبطالة (CNAC). حسب معطيات المجلـس الوطني للتخطيط من بين 1318 مؤسسة عمومية محلية خلال سنة 1993، هنـاك 654 مؤسسة تم حلها (مع إمكانية التنازل عنها لصالح العمال). بصفة عامة، قارب مجمـوع تسريحات العمال في القطاع العمومي 200.000 عامل أو أكثر.

2.4 - تصفية المؤسسات غير المؤهلة

بعد الإخفاق الذي سجلته كل المحاولات من خـلال عمليـات التطهيـر المـالي ومخططات التقويم، تم الشروع في تصفية أو حل المؤسسات غير المؤهلـة (40) وغيـر القادرة على الإستمرار في ممارسة أنشطتها بصفة عادية. بالتالي إن برنامج الخوصصة الذي شرع فيه في أفريل 1996 أتى أساسا على 1300 مؤسسة عمومية محلية تنتمي إلـى

خمسة شركات قابضة جهوية، بحيث من بين 274 مؤسسة التي شملها البرنـامج، 117 كانت محل خوصصة أو تصفية إلى غاية نهاية 1996، كما تمت إلـى غاية أفريل 1998 تصفية 827 مؤسسة عمومية محلية في حين تـم التنازل عـن 434 مؤسسة أخرى لصالح العمال. في هذا الشأن، قررت السـلطات العموميـة إنهـاء عمليات الخوصصة بغلق معظم المؤسسات المحلية.

على غرار المؤسسات العمومية المحلية، لم تستثن المؤسسات العمومية الإقتصادية هي كذلك من برامج الخوصصة من خلال عملية الهيكلة السريعة الملحوظة فـي نهايـة 1996 (41).

إن وضع إجراءات تحديد العلاقة "الجهاز المصرفي - المؤسسات" فرضت قيـودا ميزانية صارمة، تبعها تجميع المؤسسات العمومية الإقتصادية في إحدى عشر مؤسسـة قابضة قطاعية حسب حصيلة 1997/12/31 (42). مـن بـين 411 مؤسسـة عموميـة اقتصادية الموزعة على مختلف المؤسسات القابضة، تم حل 76 منها مع تسريح أكثر من 160.000 عامل، عولجت 27 مؤسسة بشكل أخر. وهذا يعني أنه من بين 14884 وحـدة إنتاجية 367 وحدة حلت . و بالموازاة مع ذلـك، نشـرت السـلطات العموميـة قائمـة المؤسسات المعدة للخوصصة التي تتشكل من 250 مؤسسة عمومية إقتصـادية. تجـب الإشارة إلى أن إجراءات الخوصصة متواصلة لتمس بعض المؤسسات الكبرى للقطـاعات المعنية من أجل الزيادة في شفافية العملية.

5- قيد التجارة الخارجية

في هذا الشأن، نجد أن المنطق المفروض من طرف الهيئات المالية لسـنتي 1995-1997 كان الهدف منه التحرير السريع و الكلي للتجارة الخارجية. و حسب حسـين بـن يسعد، يعد "هذا التحرير للتجارة الخارجية سابقا لأوانه، لأن تطور الإقتصاد الوطني تـم تحت الحماية الإحتكارية و لم يكن محضرا" (43) .

منطقيا، يعد تحرير التجارة الخارجية كإنطلاقة خاطئة في الإصـلاحات الإقتصـادية، بحيث بدأ هذا التحرير بالواردات غير المصحوب بوضع إجراءات لتشـجيع الصـادرات وخاصة غير التقليدية (خارج المحروقات) التي تمثل نسبة ضعيفة جدا، حوالي 10%. فـي هذا السياق عدة أسئلة يمكن طرحها :

- هل تم تحضير إستراتيجية تساعد على التحويل التدريجي للنظام الإنتاجي الحالي إلى نموذج تصدير ؟
- هل قامت السلطات العمومية بهيكلة حقيقية للجهاز الإنتاجي، و دعمه بجلب متعاملين إقتصاديين أجنبيين بإمكانهم دفع هذا الجهاز في ميدان التصدير ؟
- هل توجد تسهيلات تسمح للمؤسسات الخاصة ذات الحجم الكبير بالدخول في ميدان المنافسة ؟

خلاصة الفصل

خلاصة هذا الفصل تدفعنا إلى القول أن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجـة مـن طرف السلطات العمومية السياسية و الإقتصادية منها، ساهمت في بناء نظـام هجـين بحيث نجده لا يتماشى لا مع الاقتصاد المخطط و لا مع نظام السوق. بعبارة أخرى، لم تساهم هذه الإصلاحات إلا في تعقيد الوضعية الإقتصادية التي تعد بعيدة عن التحسن، لكن بالعكس زادت حدة بسبب عدم تطابق الإجراءات الموضوعة مع أسس ومحتـوى الإصلاحات الحقيقية.

كما يمكن إعتبار أنه بعد تطبيق عملية التطهير المالي الكلي و وضـع مخطـط التعديل الهيكلي، سجل الإقتصاد الوطني مؤشرات إيجابية نوعا ما و غير كافية، لكـن تجب الإشارة أن مرحلة الإستقرار الإقتصادي لم تسير بعقلانيـة. و هـذا يعنـي أن فوائض الموارد المسجلة على مستوى حسابات الخزينة لم تستعمل في دفع الإقتصـاد (دفع الإستثمار الإنتاجي، خلق مناصب شغل، إلـخ...) بغـرض تمكـين المؤسسـة الجزائرية من الدخول في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق بدون قيود.

من وجهة نظر الإقتصاد الجزئي، لابد من الإشارة إلى أن الإجراءات غير المرنة المنبثقة عن الهيئات المالية تركت آثارا سلبية لدى معظم مؤسسات القطـاع العمـومي الإنتاجي، بحيث لم تتمكن من الخروج من حلقة القيود الماليـة التقليديـة. لكـل هـذه الأسباب، يمكن القول أن تهيئة النظام الإقتصادي لا يمكن إنجاحها إلا في حالة تـوفر شرط واحد و المتمثل في التخلي عن النظام القديم و الشروع في نمـوذج إصـلاحي حقيقي وأكثر شمولية.

الأن بعدما تطرقنا إلى تحليل القيود المالية و العوامل التي ساهمت فـي ظهورهـا وبقائها بصفة دائمة على مستوى مؤسسات القطاع العمومي الإنتاجي (بصفة عامة) سوف ننتقل في الفصلين المواليين إلى تحليل السلوك المالي لقطاع تحويل الحبوب من خلال الخصوصيات التي تميزه.

هوامش الفصل

1- A.BOUYAKOUB : « la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché », In les cahiers du CREAD n° 39, le trimestre 97, p.6.

2- Algérie : stabilisation et transition à l'économie de marché », FMI, 1998, p.92.

3- A. BOUTEFLIKA(Président de république) : Programme économique de l'Algérie, avril 1999, p.-

4- Selon la commission du CNES, dans son rapport, octobre 95, la demande dans les branches d'industries de textiles, chaussures et agro-alimentaires de plus de 50% entre janvier 1990 et mars 1995

5- A.BOUTEFLIKA (Président de la république) : « In le programme économique », avril 1999, op.cit, p.50

6- Les mesures d'assainissement financier sont basées sur les bilans des entreprises objet de l'opération arrêtés au 31/12/1990 . Les décisions intervenues ont été notifiées à ces entreprises au cours du premier semestre 1992, souvent après la clôture des comptes sociaux de 1991 .

7- Il s'agit des éléments constitutifs de l'apport de l'assainissement financier (hors transformation des dettes en obligations du trésor) à savoir : la résorption de l'actif net négatif ; la reconstitution d'un capital social dans une proportion de 25% à 35% des investissements nets selon le degré d'intensité capitalistique de l'entreprise ; le renforcement des fonds propres par des titres participatifs pour une proportion variable des investissements nets ; le rééchelonnement de la dette sur une durée à long terme (15 à 20 ans).

8- Sont calculés après incorporation du résultat de l'exercice de 1992 aux fonds propres arrêtés au 31/12/91 après assainissement financier.

9- Calculé après déduction de la moins value sur les frais préliminaires durant l'exercice 1992

10- Il s'agit de montrer que les mesures classiques permettant d'avoir de l'argent frais sont : l'augmentation du capital par l'actionnariat, la cession d'investissement, l'autofinancement.

11- Il s'agit des produits explicitement subventionnés auxquels s'ajoutent les céréales, l'eau, le gaz, le carburant, l'électricité, les coûts de construction et le ciment.

12- Cette catégorie comprend : le matériel agricole et pièces détachées, engrais, aliment pour bétail, médicaments, sucre en poudre, thé, huiles comestibles, semoule, farine d qualité supérieure, etc .

13- Y.DEBBOUB : 1995, op.cit, p.103 et 104

14- A.BOUYAKOUB : « l'entreprise publique et l'économie de marché « , In les cahiers du CREAD n° 39, le trimestre 97, p. 28

15- A.BOUYAKOUB : In les cahiers du cread , le trimestre 97, op.cit, p.28

16- M.BENACHENHOU : « Dette extérieure, corruption et responsabilité politique », 1998, p.53
A cet effet, une série de mesures furent prise au cours des années 1990-1991, peut on citer entre autres : la dévaluation massive du dinar, entre 1990 (10.95 dinars pour un dollar) et 1991(22.51dinars pour un dollar) .

17- M. BENACHENHOU : 1998, op.cit, p.52

18- Le taux de 42% est applicable à compter du 01/01/1992 sur les résultats de l'exercice 1991 et celui de 1992

19- Il s'agit principalement de l'IBS, la TAIC, et le VF

20- M.A BOUDERBALA(Directeur des études et de la législation fiscales), In Mutations n° 7, Mars 94, p.24 .

21- O.BENDERRA (PDG du CPA) : « Les gisements monétaires sont partout sauf à la banque », In l'autre Bord n° 7, septembre 1990, p.2

22- Données fournit par les autorités algériennes, In le rapport du FMI « stabilisation et transition vers l'économie de marché », 1998, op.cit, p.18.

23- M.BENACHENHOU, 1998, op.cit, p.52.

24- D'ont 178 Mlds de dinars pour les offices agroalimentaires, Sonelgaz, SNTF ; 82 Mlds de dinars pour les OPGIS et 140 Mlds de dinars pour les autres entreprises et EPICS.

25- Rapport du FMI, 1988 , P.54

26- Rapport du FMI, 1988, op.cit, p.55

27- H.BENISSAD : « In lequotidien liberté du 14-11-1996 », P.7 **.**

28- La réglementation des prix a été maintenue pour seulement certains produits alimentaires de base(semoule, farine, et lait), les produits énergétiques, et les tarifs des transports publics.

29- Rappor du FMI, 1988, op.cit, p .69.

30- La hausse des prix dans la branche chimie-caouatchouc-plastique(3.7%), dans la branche textile-bonneterie-confection (4.7%), et dans celle des matériaux de construction (4.8), étaient toutes inférieures à la moyenne annuelle de l'inflation des produits à la consommation . Concernant le groupe ISMME , les grandes entreprises déstructurées (SIDER , SNVI, PMA, ENIE), la hausse a été de 6.66% légèrement supérieure à celle des prix à la consommation(31) .

31- Ecotechnic : l'année économique et social de l'Algérie, 1998, p.73 .

32- Ce réaménagement a pour objectif de permettre la relance de l'appareil de production nationale par l'allègement de la charge fiscale qui pèse sur la matière première et les semis- produits importés et la protection de la production nationale de la concurrence étrangère.

33- Données fournies par la banque d'algerie

34- Ce programme avait pour objectifs la correction du dinar par l'intervention de la fixation de la valeur de la monnaie et améliorer la transparence du régime de change.

35- Il s'agit de montrer que le dinar algérien a continué de subir un glissement important d'une année à l'autre . L'évolution du taux de change du dinar par rapport au dollar E.U en fin de période (36) est la suivante : 42.9 en 1994, 52.2 en 1995, 56.2 en 1996, 58 en 1997

36- Sources : autorités algériennes «In le rapport du FMI : Algérie, stabilisation et transition à l'économie de marché », 1998, op.cit, p.18221

37- Mutations n° 12, juin 1995, p.53

38- cf chapitre III

39- M.GOUMIRI : Rééchelonnement, crédit stand by, répercussion sur les EPE '', In Mutations n°8 , JUIN 94 , P.45 .

(40) Cela renvoi au code de commerce qui stipule dans son article 762 alinéa b, que l'entreprise se doit être dissoute lorsque l'actif net est inférieur au ¼ du capital.

(41) - Dans ce cadre, une liste d'entreprises appartenent au Holding de sidérurgie– métallurgie(SIDMET), , de l'électronique - électrique– informatique et communication(HEELIT), et de mécanique , était visé par la privatisation à la fin de 1996 . Cees entreprises traversent une situation très difficile de trésorerie

(42) A.BOUZIDI : les années 90, 1999, p.85 à 86

(43) H. BENISSAD : quotidien liberté du 14 novembre 1996 , p.7

الفصل الخامس : تحليل قطاع تحويل الحبوب من خلال التدفقات والقيود

لفصل الخامس : تحليل قطاع تحويل الحبوب من خلال التدفقات والقيود

يكمن الهدف من هذا الفصل في إعتبار مجال تحويل الحبوب أهم أولويـات السـلطات العمومية. هذا الميدان كان و لا يزال أداة أساسية لوضع مجموعة مـن السياسـات الغذائيـة للسلطات العمومية عن طريق سياسة الإستثمارو التمويل، الإستيراد، تخزين و توزيع منتوجات الحبوب، و سياسة الأسعار التى عرفت تغيرات عبر مختلف مراحل التحـولات الإقتصـادية إتجهت نحو التحرير التدريجي. هذه الأهمية لقطاع الحبوب في السياسـة الإقتصـادية للـبلاد تطلبت مبالغ هائلة في مجال الإستثمار و التمويل من طرف الدولة .

من جهة أخرى، إن تدخل الدولة بإعتيبارها المقرر، المنشط و المنظم لسوق الحبوب أدى إلى ظهور مجموعة من العوائق على غرار القطاعات العمومية الأخرى التى تضـاف عوائـق المحيط الدولي.

إنطلاقا مما سبق، سوف نقوم بتحليل هذا الميدان (تحويل الحبـوب) عبـر ثـلاث خطـوط عريضة أساسية: تحليل سياسة الإستثمار و التمويل، دراسة مختلف التدفقات عبـر مختلـف دورات عمليات التحويل، و أخيرا تحليل سياسة التنظيم بواسطة الأسـعار و التـى تكتسـي خصوصيات بالنسبة للمؤسسات الأخرى .

I - التطور التنظيمي و القانوني لقطاع الحبوب في الجزائر

على غرار القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الأخرى، عرف قطاع إنتاج الحبـوب عـدة مراحل (1)، من التسير الذاتي إلى المؤسسات العمومية سنة 1965، المؤسسات الإشتراكية سنة 1971، و إعادة الهيكلة سنة 1982، إلخ .

1- المرحلة مابين 1962-1979

بعد الإستقلال تم إنشاء الديوان الجزائري للحبوب، حيث تم وضع العناصـر الأساسـية المكونة لسياسة التنمية في مجال الحبوب إعتمادا على الوسائل المادية والبشرية الموروثة عن الديوان الفرنسي للحبوب . تميزت هذه الوضعية بصعوبات تنظيمية و مالية متعـددة بسـبب غياب قنوات التوزيع، نقص في وسائل تمويل الواردات و خاصة المنتوجـات النهائيـة ذات الإستهلاك المباشر، إلخ.

خلال هذه المرحلة، تم رسم مشروع صناعي إعتمادا على آفاق إستثمارية مكثفة بواسطة زيادة مداخيل المحروقات إبتداء من سنة 1973، لكن هذه السياسة لـم تضـع حـدا للزيـادة المستمرة في الواردات التى يقابلها للجوء المستمر إلى التمويل بواسطة الموارد البترولية.

إن الزيادة الماسة في الإحتياجات للمنتوجات ذات التحويل الأولي و الثانوي أدت بالدولـة الى تعبئة إستثمارات معتبرة من خلال إنشاء المؤسسة الوطنية لصـناعة الـدقيق و العجـائن SNSEMPAC في مارس 1965. تتمثل المهمة الأساسية لهذه الأخيـرة فـي تسـيير قطـاع الحبوب و مشتقاته من خلال العمل على تجانس أنشطاتها و التحكم في تسير مجموع الوحدات التابعة لها، و كذا التخفيض من حجم الواردات من المنتوجات النهائية. لكن ما يجب توضيحه، يتمثل في الإرتفاع الهام الإستهلاك بناء على السياسسات المتبعة كالتدعيم الواسـع للأسـعار. وبالتالي أصبح اللجوء الى الأسواق الدولية للحبوب ضرورة واقعية .

2- مرحلة اللامركزية و الإنسحاب التدريجي للدولة (1980-1988)

بناء على النتائج غير المرضية المسجلة في المرحلة الأولى (ضعف الإنتاج الزراعي من الحبوب، هشاشة الوضعية المالية، اللجوء المتزايد الإستيراد)، بادرت الدولة الى إتخاذ عـدة إجراءات من أجل تطوير سياسة القطاع (2):

- في ميدان التموين من الحبوب تم إعادة النظر في حريـة التسـويق و حـل التعاونيـات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات ؛
- بالموازاة تم إعادة تنظيم القطاع العمومي الزراعي على شكل دواوين زراعية إشـتراكية من أجل تحسين مردود إنتاج الحبوب من القمح؛

في هذا المنوال، يمكن الإشارة الى أن الأزمة المالية الحادة التى مست الوطن إبتداء من سنة 1986 دفعت بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في الإجراءات المتخـذة سـابقا. جـاء إصلاح 1987 بتحويل الدواوين الزراعية الإشـتراكية إلـى تعاونيـات صـغيرة و متمتعـة بالإستقلالية .

بناء على كل هذه السياسات، إتضح أن الإستيراد هو في تطور مستمر. وجعلـت هـذه الوضعية الديوان الجزائري للحبوب يحافظ على مكانته كـديوان ذوي تأهيـل وطنـي، لكـن المؤسسة الوطنية لصناعة الدقيق و العجائن تمت إعادة هيكلتها في خمس مؤسسـات جهويـة مختصة في الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها (الرياض:ERIAD)، و مؤسسة وطنية لتنمية الصناعات الغذائية (ENIAL) .

3- سياسة التحرير و محاولات الضبط إبتداء من سنة 1989

إبتداء من هذه السنة توضحت الإيدولوجية الجديدة المنتهجة من طرف السلطات العمومية بناء على إلتزامات الهيئات المالية الدولية و المتمثلة في وضع حد للإيديولوجية الإشـتراكية و تبني سياسة إقتصاد السوق الذي يصبح بفضل قوانينه يتحكم في تسير الأنظمة والمبادلات في جل الميادين. في سنة 1990، أخذت مؤسسات القطاع شكل مؤسسات عمومية إقتصادية تحظى بالإستقلالية و تخضع لقواعد المتاجرة، و تسير من طرف ممثلي الدولة
(صناديق المساهمة ثم الشركات القابضة). من جهة أخرى نجد أن هذه الإصلاحات لم تبلـغ بصفة نهاية سياسة الدولة إتجاه القطاع من حيث المنتوج و تدعيم أسعار بعض المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع (الفارينة و الدقيق)، لكن تم إلغاء هذا التدعيم تم بصفة نهائية (3) .

II – سياسة الإستثمار و التمويل في قطاع المنتوجات الفلاحية الغذائية

مثلها مثل باقي القطاعات الإقتصادية، تم تبني سياسة الإستثمار و التمويل في ميدان صناعة الحبوب في إطار سياسة التصنيع المنتهجة إنطلاقا من 1967.

1- سياسة الإستثمار

خلال سنوات السبعينات و الثمانيات، شكلت التنمية التحويلية للمنتوجات الفلاحية منطلقا لنموذج التصنيع المدعم من طرف السلطات العمومية . تهدف هذه السياسة إلى تكوين نسيج صناعي يسمح بمواجهة الحاجات المتزايدة للمجتمع التى تفوق في الحقيقة القدرات الإنتاجية المتاحة. إذ وجب على مؤسسات القطاع العمومي تحقيق مشاريع تناسب إحتياجات المجتمع، وعليه سوف نقوم بتتبع سياسة الإستثمار عبر ثلاثة مراحل (4).

1.1- سياسة التصنيع في مرحلة الإقتصاد الممركز 1967-1979

يتمثل الهدف الذي سعت إلى تحقيقه السلطات العمومية في وضع مخطط صناعي وتنموي على المدى الطويل إستنادا إلى سياسة الإستثمار العمومي: قدر المعدل الإجمالي الإستثمار ب 35% خلال المرحلة الرباعية و بلغ 46% خلال فترة الإنتظار (78-79) و هكذا تم إعطاء الأولوية القصوى للإستثمارات الإنتاجية . من وجهة نظر التقسيم القطاعي، تم تركيز الإستثمار في القطاع الصناعي الذي إستحوذ على نسبة عالية من الإستثمار الإجمالي؛ 52% خلال (70-75)، 43.4 % خلال (74-77) و62% خلال (78-79).

في مجال الإنجاز إستفادت الشركة الوطنية للدقيق و العجائن منذ إنشائها سنة 1965 من العديد من المشاريع الإستثمارية، حيث تم إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية خلال المخطط الرباعي الأول بغلاف مالي يقدر بـ 244.34 مليون دينار. دعمت هذه السياسة الإستثمارية من خلال المخطط الرباعي الثاني (5).

فيما يخص قطاع المنتوجات الفلاحية الغذائية تركزت سياسة الإستثمار على صناعة تحويل الحبوب، حيث بلغت الحصة العائدة لهذا النوع من الصناعات 67% بالتقريب من مجموع الإستثمارات المخصصة لصناعات المنتوجات الفلاحية (صناعات الألبان مستثناة). و لقد بلغت حصة الصناعات الفلاحية الغذائية من مجمل الصناعات التحويلية إرتفاعا هاما بالقيمة المطلقة من مخطط تنموي لأخر (جدول رقم 1.V)، بحيث أنها أنتقلت من 156.8 مليار دينار خلال(1967-1969) الى 668 مليون دينار في 1970 و 1775.2 مليون دينار خلال (1974-1977).

لجدول رقم :1.V **حصة الصناعات الفلاحية الغذائية من مجمل الإستثمارات المحققة في قطاع الصناعات التحويلية ما بين 67-1978** الوحدة : مليون دينار جزائري

المخطط البيان	المخطط الثلاثي (67-69)	المخطط الرباعي الأول (70-73)	المخطط الرباعي لثاني (74-77)	سنة 1978
أ-مجمل الصناعات التحويلية	388.5	2049.8	6848.6	4567.2
ب- صناعة المنتوجات الفلاخية	156.8	668.0	1775.2	1402.2
ب/أ:	40.3	%32.6	%26.0	%30.7

المصدر: Documents MPAT et Calculs Personnels

1-2- الإستثمار في صناعة الحبوب خلال مرحلة اللامركزية الإقتصادية 1980-1990

خلال هذه المرحلة من التنمية الإقتصادية، تم تحديد توجيهات السياسة الصناعية على أساس تقييم السياسة التنموية المنتهجة خلال المرحلة الممركزة، و كذا تحديد أهداف العشرية للتنمية. تنحصر هذه الأهداف في تحقيق مايلي(6):

- إعادة التوازن بين القطاعات: الفلاحة، الصناعة، الأنشطة الإنتاجية والهياكل القاعدية ، إلخ.

- تبني الهيكل القطاعي للإستثمارات بهدف القضاء على التأخر الهام المسـجل فـي بعـض القطاعات

يضاف إلى هذا تحقيق الحصة المتعلقة بالإستثمار الصناعي في الإستثمار الإجمالي وكذا تخصيص أفضل لأموال الإستثمار العمومي في الصناعات الإستهلاكية (7). و خلال المرحلة الخماسية الأولى (1980-1984)، إستفادت الإستثمارات الصناعية في مجال المواد الفلاحيـة الغذائية من غلاف مالي إجمالي بـ 11.2 مليار دينار.

خلال هذه المرحلة من اللامركزية، عرف قطاع المنتوجات الغذائية كبـاقي القطاعـات الإقتصادية إصلاحا يتمثل من جهة في إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982 (تقسـيم الشـركة الوطنية للدقيق و العجائن إلى 05 مؤسسات جهوية للصناعات الغذائية و مشتقاتها)، و من جهة أخرى في إعادة الهيكلة المالية التى تهدف أساسا إلى ملاءمة الهياكل المالية للمؤسسات المنبثقة عن إعادة الهيكلة العضوية.

في هذا المجال تم تحويل الإستثمار في ميدان صناعة الحبوب إلى المؤسسات الجهويـة للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاتها فـي إطـار المخطـط الخماسـي الأول، إذ بلـغ المخصص الإجمالي أكثر من 8.5 مليار دينار (بما يخص باقي الإنجاز)، في حـين بلغـت حصة هذا البرنامج و المخصصة للمؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية (ENIAL) أكثـر مـن 33.25% من المبلغ الإجمالي المخصص.

2- تمويل الإستثمار 1970- 1980

خلال المرحلة المخططة 1970-1980، أعتبرت الدولة الممول الوحيد للإسـتثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية . في هذا السياق نجد أن قانون المالية لسنة 1970 إشترط على المؤسسات العمومية فتح حسابها على مستوى بنك وحيد لإيداع أموالها المشكلة من حصص الإهتلاكات و الإحتياطيات . بعبارة أخرىهناك إجراء يسمح بتحويل حقـوق إستعمال الموارد التمويلية الذاتية للمؤسسات العمومية إلى الدولة و البنوك و يمنع كـل

إمكانية عن المؤسسة في تمويل إستثماراتها ذاتيا (8). إبتداء من سـنة 1971 أصـبحت الإستثمارات الإنتاجية المخططة تمول عن طريق أربع قنوات :

- القروض البنكية متوسطة الأجل؛
- القروض طويلة الأجل للخزينة العمومية الممنوحة بواسطة البنك الجزائري للتنمية والبنوك التجارية ؛
- إعانات الخزينة على شكل نفقات تجهيز مخصصة لتمويل المشاريع ذات المردودية طويلة الأجل .

خلال هذه المرحلة، عرفت النفقات الإستثمارية زيادة معتبرة ضمن مجمل النفقـات العمومية، حيث إنتقلت من 64% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 71% خلال المخطط الرباعي الثاني ثم 71% سنة 1980.

بعد سنة 1980عرف حجم الإستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية إرتفاعا هاما بفضل القروض النهائية الممنوحة من طرف الخزينة و كذا الموارد التمويلية الأخـرى المشكلة من القروض المؤقتة التى مصدرها تعبئة القروض الخارجية . نجم عـن هـذه السياسة التمويلية للإستثمارات المخططة بواسطة البنوك التجارية و الخزينة العموميـة (بالرغم من ضعف أسعار الفائدة) مصاريف مالية معتبرة ساهمت في زيادة أسـعار التكلفة و تخفيض نتائج الإستغلال .

كما، ساهم إرتفاع أسعار الفائدة إبتداء من سنة 1986 المصحوب بتدهور العملـة الوطنية بشكل ملحوظ في تضخم نفقات المشاريع الإستثمارية من جهة، و عدم القـدرة على تسديد القروض الخارجية في آجالها المحددة من جهة آخرى .

علىغرار المؤسسات الوطنية، إستفادت المؤسسة الوطنية لصناعة الدقيق والعجائن من إعادة هيكلة مالية إبتداء من سنة 1982. هذه المؤسسة رصدت ما قيمته 775 مليون دينار جزائري كخسائرإستغلال و مبلغ 731 مليون دينـار جزائـري كسـحب علـى المكشوف.

مست إعادة الهيكلة المالية مؤسسات الصناعات الغذائية من الحبـوب و مشـتقاته (الرياض)، في هذا الإطار إستفادت الرياض الجزائر من برنامج تطهير مالي سنة 1987 من خلال الإجراءات الخاصة بتحميل ديونها طويلة الأجل إتجاه البنك الجزائري للتنمية ومسح ديونها المتراكمة من هيكلة خصومها.

في إطار إنتقال المؤسسات العمومية إلى الإستقلالية المالية سـنة 1988، وجـدت مؤسستين على الأقل من قطاع صناعة الحبوب في الفئة د، حيث إستفادت مـن نفـس إجراءات التطهير المالي التي إستفادت منها المؤسسات الأخرى(9). بعـد سـنتين مـن إنتقالها إلى الإستقلالية المالية، قام صندوق المساهمة للصناعات الغذائية الأساسية بتقييم وضعية مؤسسات الرياض، بحيث أصبحت شروط التوازن المالي الأدنى مقبولة.

تمثلت إجراءات التطهير المالي في زيادة الأموال الخاصة لمؤسسـات الريـاض بنسبة51% (أي ما يعادل 49.8 مليون دج). عموما كان الإستثمار الإنتاجى موضـوع تسيير من طرف الدولة لمدة طويلة إلى غاية إستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 . في هذ الإطار، تحملت السلطات العمومية حماية الأخطار المتعلقة بالإستثمار من خلال تكفلها ببرامج إعادة الهيكلة المالية، التطهير المالي و الضمانات الممنوحة فـي مجـال القروض. لهذا من الصعب تصور وصول قطاع صناعة الحبوب إلى هـذا المسـتوى التنموي لولا مبادرة الدولة في هذا المجال .

ميدانيا، أدت سياسة حماية الإقتصاد إلى ظهور أزمة تسـيير خانقـة للمؤسسـات العمومية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها السابقة من خلال اللامركزيـة الإستثمارات العمومية غير المخططة، السماح بحرية التمويل (بواسطة التمويل الذاتي و القروض البنكية)، تبنى الإستقلالية المالية للمؤسسات العمومية، مراجعة نظام التخطيط من خلال إدراج إمكانيـة التمييـز بـين الإسـتثمارات الإسـتراتجية و الإسـتثمارات اللامركزية، إلخ.

III- تحليل قطاع الحبوب من خلال التدفقات

لهذا الغرض سوف نحاول تحليل حركة التدفقات التى ميزت ميدان الحبوب و كذا تناسق إستثمارات مختلف الإعوان الإقتصاديين . فتحليلنا ينصب على عدد معـين مـن السياسـات: سياسة الإستيراد، التحويل، التخزين و التوزيع.

1- سياسة الإستيراد

إن عدم كفاية الإنتاج المحلي للحبوب المصحوب بعادات و خصوصيات الإستهلاك جعل من الجزائر واحدا من الزبائن الأساسيين في سوق الحبوب (10) المشكل أساسـا مـن ثـلاث موردين : أمريكا ، أوروبا و كندا .

تتمثل طبيعة التموينات في الجزائر في إستيراد منتوجات أساسية للحبـوب مكونـة مـن القمح الصلب، القمح اللين و المنتوجات التامة (الدقيق و الفرينة). لهذا الغرض تـم وضـع سياسة عامة للإستيراد و تنظيم تدفقات الحبوب من خلال ثلاثة عناصر أساسية (11) :

- تخصيص ميزانية بالعملة الصعبة لمواجهة العمليات الهامة الخاصة بإسـتيراد منتوجـات الحبوب؛
- الحصول على قروض تسمح بإستيراد الحبوب لدى الموردين الأساسيين؛
- التدخل على مستوى السوق الدولية و على المستوى الداخلي من خـلال إنشـاء هيئـات وطنية (المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية، الديوان الجزائري للحبوب) قادرة على القيام بعمليات إستيراد حسب مقاييس مدروسة بدقة (12).

1.1– هيكل سوق الواردات

تعتبر الجزائر واحدا من أهم البلدان المستوردة للحبوب في السوق الدولية المشكلة من الولايات المتحدة الأمريكية بـ 39 % من حصص السوق، كندا بأكثر من 25%، ثم تليها أوروبا.

1.1.1- المورد الأمريكي

تحتل السوق الأمريكية مكانة هامة بحيث تستحوذ على حصة الأسد من السوق الجزائرية، و هذا ما يجد تفسيره في الحجم الهائل لصادرات الحبوب الموجهة للجزائر، حيث بلغت هذه الأخيرة 700 ألف طن من القمح الصلب خلال (1984-1985) (أي 41 % من مجمل المشتريات) لتنتقل إلى 800 ألف طن خلال (1990-1991). يعتبرهذا المورد يعتبر أيضا المصدر الأول للقمح اللين بنسبة 50% من الحصص في السوق، حوالي 900 ألف طن من السوق الأمريكية فيما يخص القمح الصلب و اللين .

2.1.1- المورد الأروبي

تبلغ واردات الجزائر من القمح اللين حوالي 1.4 مليون طن سنويا . تعتبر فرنسا المورد الأساسي للمنظمة الإقتصادية الأوروبية للقمح اللين حيث يتراوح حجم الواردات من هذا البلد بين 650 ألف و 750 ألف طن سنويا . و قد سجلت هذه الواردات إرتفاعا سريعا خلال الفترة (1988-1991) (حوالي 540 ألف طن) من الصادرات الفرنسية للقمح اللين. التي تغطي 45.5 % من إحتياجات السوق الجزائرية من هذا المنتوج.

في هذا الإطار، كانت السوق الأوروبية المشتركة تقوم بتوفير غالبية الواردات الجزائرية من المنتوجات التامة(الدقيق الفرينة)، حيث بلغت الصادرات الآتية من إيطاليا 650 ألف طن سنويا من الدقيق (أي 80 % من مجمل الواردات) و ما يعادل 134000 طن سنويا من الفرينة لفترة الممتدة بين (1988-1991). في المقابل بلغت الواردات الآتية من إسبانيا، تركيا 17 % و 16 % على الترتيب من مجمل واردات الدقيق.

3.1.1 – المورد الكندي

تعتبر كندا المورد الثاني للقمح الصلب إلى الجزائـر بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكية. لهذا الغرض تم إعتبار إرتفاع الواردات الكندية من القمح الصلب السبب في تزايد فاتورة الحبوب للبلد التى تعادل 1 مليار دينار تقريبا .

من وجهة نظر مالية، يشكل حجم واردات الحبوب و التكاليف الملحقة فاتورة ثقيلة جدا لكونها بلغت 10.7 مليار دينار سنة 1991 لتنتقل إلى 12.6 مليار دينار سـنة 1993. و للإستفادة من بعض الميزات، نجد أن أغلب واردات القمح تستند أساسا على قـروض وعلى تسهيلات على المبيعات (13) .ومن خلال فحص هيكل الطلب على الحبوب، نجد أن السوق الجزائرية أصبحت زبونا دائما الشىء الذي أصبح الشغل الشاغل للمـوردين الأمريكيين و الأروبيين .

4.1.1- هيئات الإستيراد الأساسية

أوكلت عمليات إستيراد الحبوب و المنتوجات التامة إلى هيئيتين: المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية و الديوان الجزائري للحبوب، حيث كلفتا بكافة الإجراءات المرتبطـة بعملية الإستيراد من تفاوض عقود التموين، شروط البيع، تمويـل العمليـة، الكميـات الواجب إستيرادها، الشروط المتعلقة بتكاليف و تأمين العملية، إلخ.

أ – المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية ENIAL (14)

تتمثل مهمتها الرئيسية في تنظيم السوق المحليـة للتمـوين بالمنتوجـات النهائيـة للحبوب، تدفق المنتوجات المستوردة و التى تؤخذ بعين الإعتبار من طرف المؤسسـات الجهوية للصناعات من الحبوب و مشتقاتها أو من طرف وحداتهم الإنتاجية. و قد تميـز هيكل الواردات بسيطرة كل من القمح الصلب و اللين، و يأتي إستيراد الدقيق في المرتبة الأولى بما يعادل 72.3% من الكميات المستوردة سنة 1992 مقابل 16.8 % للفرينة و1 % للمنتوجات الأخرى (العجائن، الأرز، الزيوت). و يمثل المنتوجين 90 % من رقم الأعمال الإجمالي.

فيما يخص هيكل مبيعات المنتوجات المستوردة، نجد أن كميات الدقيق و الفرينـة المتنازل عنها للمؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته من طـرف المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية تفوق 97 % من الواردات .

من الجانب المالي يمكن القول أنه و بالأخذ في الحسبان بعض العوامل المتعلقة من جهة بالإرتفاع المتواصل للواردات، من جهة أخرى بالتغير الكبير في أسعار الإسـتيراد و كذا معدلات الصرف (15)، تم منح دعم مستمر للمؤسسة الوطنية للصناعات الغذائيـة ENIAL من طرف الدولة بهدف السماح لها بتغطية تكاليفها المرتفعة.

أدت عملية تخفيض قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي إلى رفع قيم الـواردات لتنتقل من 193.44 مليون دولار سنة 1991 إلى 194.77 مليون دولار سنة 1992 بالنسة للدقيق، من 37.12 مليون دولار سنة 1991 إلى 74.53 مليون دولار سنة 1992 بالنسبة للفرينة. على كل حال إن عدم كفاية المبلغ لدعم أسعار المنتوجات التامة و التى تضاف إليها خسائر الصرف أدت إلى زيادة تدهور الحالة المالية للمؤسسة من سنة لأخرى.

ب - الديوان الجزائري للحبوب

نظرا لمكانته الهامة في القطاع الفلاحي، يعتبر الـديوان الجزائـري للحبـوب أداة فعالة في تنظيم و تسيير سياسة الحبوب في الجزائر. تكمن هذه الأهمية في تنوع المهام الموكلة له (16) : تنظيم السوق المحلي، المشاركة في عمليـة الإسـتيراد، الإسـتقبال والتخزين، نقل الحبوب و الحبوب الجافة، تسيير ميكانيزمات الأسعار وتحديد سياسـة تسويق الحبوب.

إن القيام بكل هذه المهام يفسر جليا بالإحتكار الذي يتمتع به الـديوان الجزائـري للحبوب على التجارة الخارجية، لذى نجده يقوم بتحديد سياسة التموين و يسـهر علـى تسيير مجموع الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر و مختلف الدول الممونة. لهذا أعتبر حجم الواردات من الحبوب هاما، بحيث بلغ 2.6 % سنة 1992 من الحجم المسـوق عالميـا

بالنسبة للقمح الصلب و 3 % بالنسبة للقمح اللين. ماليا، يتطلب هذا فاتورة ثقلية تراوحت بين 610 و 615 مليون دولار أمريكي على أساس معدل الصرف للسنة (أي حوالي 10 إلى 11 مليار دينار) لينتقل إلى 12.6 مليار دينار سنة 1993.

في الأخير يمكن القول أن الديوان الجزائري للحبوب بإعتباره هيئة عمومية مكلفة بإستيراد و تنظيم سوق الحبوب إستفاد من إعانات هامة من طرف الخزينة العمومية في إطار دعم سياسة الإنتاج و الإستهلاك على حد سواء. رغم هذا و بسبب تذبذب الأسعار على مستوى السوق الدولية المصحوب بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، تدهورت الحالة المالية للديوان الجزائري للحبوب جاعلة منه مدينا للدولة، حيث بلغت الديون على الخزينة العمومية 30 مليار دينار في نهاية 1991.

ج- المؤسسات الوطنية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته

في إطار إستقلالية المؤسسات العمومية أتسع نشاط مؤسسات الرياض إلى إستيراد المواد الأولية، بحيث أصبحت تسيطر على ميدان الصناعات التحويلية من الحبوب ومشتقاته. في هذا السياق لمواجهة الطلب المتزايد من الإحتياجات الغذائية، لجأت هذه المؤسسات إلى إنجاز إستثمارات هامة من خلال إنشاء وحدات ذات حجم معتبر عبر مختلف جهات الوطن .

2.1 - وزن الواردات

منذ سنة 1970، السنة التى تميزت بعدم التطابق بين العرض و الطلب على مستوى السوق أدت إلى زيادة محسوسة في حجم الواردات من منتوجات الحبوب وخاصة الموجهة للتحويل. يبين الجدول الموالي تطور الواردات للمنتوجات المحولة خلال الفترة 1974-1995.

الجدول رقم : 2.V تطور الواردات للمنتوجات المحولة ما بين 1974-1995 الوحدة:10³ طن

السنة	الدقيق	الفرينة	السنة	الدقيق	الفرينة
1974	17	5	1985	620	26
1975	146	203	1986	684	80
1976	59	143	1987	677	3
1977	218	170	1988	731	23
1978	409	222	1989	740	120
1979	504	224	1990	741	118
1980	531	222	1991	945	214
1981	639	177	1992	920	360
1982	748	187	1993	751	334
1983	588	52	1994	711	628
1984	697	13	1995	395	772

المصدر: Rapport Daignostic :Filière meunerie , juillet 1996 , Op Cit, p.52

تبين المعلومات الواردة في الجدول أعلاه، أن نسبة إستيراد الدقيق عرفت إنخفاضا خلال السنوات 1976 ,1983, 1985, 1990, 1992, ثم 1993 أما الفترات الأخرى فكانت تزداد من سنة لأخرى بشكل معتبر. هذه الأهمية للوردات، جعلـت الجزائـر أول مسـتورد للحبوب خلال الثمانيات. أما فيما يخص التغيرات المحدثة خلال بعض السـنوات نحـو الإنخفاض، فترجع أساسا إلى تحسن الإنتاج الوطني و كذا زيـادة إسـتعمال إمكانيـات الوحدات الإنتاجية .

1.2.1 تكلفة الواردات

إنتقلت فاتورة الواردات من هاتيين المادتيين (الدقيق، الفرينة) من 1387 مليون دج سنة 1989 إلى 17529 مليون دج سنة 1995 . عرف مستوى الـواردات خـلال هـذه الفتـرة التطورات التالية :

جدول رقم v-3 تطور تكلفة الواردات من الدقيق و الفرينة ما بين 1989- 1995 الوحدة مليون دينار

المنتوج / السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدقيق	1158	3236.9	3967.4	4419.5	4543.6	8725	6039
معدل النمو%		279,5	122.6	111.3	102.8	192	69.2
الفرينة	228.7	462.6	770.9	1814.8	1856.5	5929	114.90
معدل النمو%		202.6	166.6	235.6	102.3	319.4	1.9

المصدر:. Rapport Daignostic :Filére meunerie , juillet 1996 , Op. Cit, P. 63

يمكن إرجاع هذا الإرتفاع المحسوس لفاتورة الواردات إلى ثلاث عوامل أساسية : إنخفـاض قيمة الدينار الذي ساهم في إرتفاع قيم الواردات بالعملة الوطنية بنسب متفاوتة؛ التزايد الهـام للكميات المستوردة خلال الفترة المذكورة ؛ إرتفاع مستوى أسعار هاتين المادتين في الأسـواق الخارجية.

يبين الجدول التالي مستوى تطور الأسعار الوحدوية للـدقيق والفرينـة بالـدينار الجزائـري والدولار الأمريكي.

الجدول رقم4.V تطور أسعار الدقيق و الفرينة مابين 1989- 1995 لوحدة :دج/طن و $/طن

المنتوج / السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدقيق -$/طن	195.14	256.84	205.64	210.69	252	286.16	371.41
معدل النمو%		131.6	80	102.4	120	113	129.7
-دج/طن	1565	4366.26	4197.01	4801.44	6048	12892.3	18543.9
معدل النمو%		279	96.1	114.4	126	213	143.8
الفرينة -$ /طن	238.56	230.13	176.56	221.2	228.33	219.91	297.66
معدل النمو%		96.6	76.5	125.5	103	96	135
- دج/طن	1913.2	3912.19	3604.1	5041.1	5479.9	11418.1	14875.9
معدل النمو%		204.5	92.10	139.9	108.7	209.5	130.3

المصدر: المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية

2- دورة التخزين، النقل و التوزيع

في قطاع الحبوب، تمر المنتوجات بثلاث قنوات رئيسية :

1.2- التخزين

بإعتبار الديوان الجزائري للحبوب هيئة رسمية، أصبح المسؤول الرئيسي المكلف بتخزين الحبوب تحت الشروط الملائمة. تستعمل هذه الهيئة لهذا الغرض هياكلها القاعدية الذاتية من مستودعات ومخازن متواجدة عبر القطر الوطني. و تتكفل هيئات أخرى بمهمة التخزين: المؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته و المؤسسة الوطنية لتغذية الأنعام. هذه الهيئات مرتبطة مباشرة بمختلف هيئات الديوان الجزائري للحبوب .

في هذا المجال بلغت قدرة تخزين الحبوب 2 مليون و 711 ألف طن سنويا (أي بقدرة متوسطة تقدر بـ 130 ألف طن سنويا في المخزن الواحد) بالنسبة للديوان الجزائري للحبوب، و 1 مليون و 533 ألف طن سنويا بالنسبة للمؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته، و تتوزع قدرة التخزين في المؤسسات للصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته كمايلي: 25.48 % لمؤسسة سطيف، 16.38 % لمؤسسة تيارت، 22.15 % لمؤسسة سيدي بلعباس، 16.56% لمؤسسة الجزائر و 19.40 لمؤسسة قسنطينة .

2.2- النقل

يتطلب العمل الجاري لقطاع الحبوب تدخل شبكة نقل هامة، فالحبوب المجمعة محليا أوالمستوردة يتم تحويلها إلى أماكن التخزين ثم وحدات التحويل بإستعمال شبكة متنوعة لوسائل النقل (17) العائدة للمنتجيين و لتعاونيات الحبوب و الحبوب الجافة عندما يتعلق الأمر بالإنتاج المحلي، و للمؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته و المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية عندما يتعلق الأمر بالحبوب المستوردة.

3.2- التوزيع

في مجال تنظيم قطاع الحبوب، سهرت الدولة على الحفاظ على مكانتها كمراقب رئيسي لنظام توزيع منتوجات الحبوب، فقد تميزت آلية التوزيع في هذا القطاع بثلاث إتجاهات(18)،

الشيء الذي يجد تفسيره من خلال التدخل الملحوظ للقطاع العمومي في مجال التوزيع لاسـيما في مجال تجارة الجملة:

- الوضعية الإحتكارية في ميدان إستيراد المنتوجات التامة؛
- مساهمة المؤسسات العمومية في تطوير شبكات توزيع الحبوب؛
- إقامة شبكة لتوزيع الحبوب من طرف مؤسسات تحويل الحبوب ؛

في الواقع تقوم المؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته بضـمان التوزيع بالجملة، التسويق إلى المخابز و جزء من التوزيع بالتجزئة.

على مستوى هذه المؤسسات، توكل عملية توزيع الحبوب إلى الوحدات الولائية التـى تقوم بإدارة شبكة التوزيع بالجملة (مكونة من عدد من مراكز التوزيع) و شـبكة التوزيـع بالتجزئة (مكونة من نقاط بيع، مساحات عمومية كبرى و بائعون عموميـون بالتجزئـة). ويتم تسويق الحبوب على مرحلتين رئيسيتين(20).

1.3.2- التنازل قبل التحويل (في حالة خام)

توكل هذه العملية إلى الديوان الجزائري للحبوب، لهذا الغرض يقوم المنتجون بتسـليم إنتاجهم إلى الديوان أو إلى أحد هيئاته المعتمدة بأسعار إدارية محددة من طـرف المركـز، ليعاد فيما بعد إلى المؤسسات الوطنية للصناعات الغذائية من للحبوب و مشتقاته.

2.3.2- التنازل بعد تحويل الحبوب

تقوم مؤسسات القطاع بمعالجة و تحويل الحبوب لتقوم فيما بعد بعملية التوزيـع فـي سوق التجزئة و الجماعات العمومية . ما يمكننا ملاحظته في هذا السياق هـو أن شـبكات التخزين، النقل و التوزيع تعتبر كلا لا يتجزأ، إذ تسمح بالتعرف على نشاط القطاع وتظهر نوعية التدفقات التى تميزه و العقبات التى تحول دون تنظيمية على حد سواء.

3- تحليل العقبات المؤثرة على تدفق الحبوب

أظهرت المعطيات المتوفرة جليا أن هناك عقبات من الجانب المادي والمالي على حد سواء و التى أدت إلى تدهور الحالة المالية للقطاع . على مستوى التخزين يمكننا ملاحظة عائقين: الأول ذا طابع تنظيمي و الناجم عن سوء تسيير و توزيع المهام بين مؤسسات الصناعات الغذائية التى لا تستعمل هياكلها القاعدية بصفة فعالة، مما يؤدي إلى ضعف قدراتها على التخزين ؛ الثاني ذا طابع هيكلي ناتج عن قلة شبكة السكك الحديدية بشكل كاف والتى تسمح بربط موانىء الشحن بالمخازن الإستراتيجية المتواجدة عبر التراب الوطني.

فيما يخص النقل، تتولد عن حركة تدفقات الحبوب تكاليف باهظة مهما كانت وسيلة النقل المستعملة. في ميدان النقل البري، تتحمل الهيئات المكلفة بالتخزين تكاليف معتبرة و التي تزداد أهميتها بزيادة المسافات القصيرة المقطوعة و معدلات الدوران العالية (21) .

تسمح هذه الطريقة للهيئات الناقلة بالإستفادة من إعانات مالية لتغطية الخسائر الناتجة عن ضخامة تكلفة النقل، و لكن في حقيقة الأمر هذه الإعانات غير كافية لضمان تغطية العجز المسجل لدى هيئات التخزين.

بالنسبة لسكك الحديدية، حدد نظام تسعيرة الخدمات بواسطة القانون المتعلق بشروط تحديد تكاليف نقل الحبوب و مشتقاته و الحبوب الجافة (22)، و هكذا لوحظ التزايد التدريجي لتكاليف النقل عن طريق السكك الحديدية .

بالنسبة للمؤسسات الوطنية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته، أدى ضعف مردود مستودعاتها إلى التزايد التدريجي في تكلفة النقل، حيث إنتقلت تكلفة القنطار الواحد من 4.10 دج سنة 1985 لتصل إلى 4.72 دج سنة 1990 و 6.44 دج سنة 1991 . في حين بلغت تكلفة الطن لكل كلم مقطوع (طن/كلم) 0.78 دج سنة 1988 لتصل إلى 1.81 دج سنة 1991.

في مجال توزيع منتوجات الحبوب يمكننا ملاحظة عائقين أساسـيين (23) :الأول مـرتبط بالنظام غير الملائم لأسعار البيع بالجملة و التى تتميز بهامش ربح ضعيف؛ الثاني متعلـق بضخامة تكاليف التوزيع، خاصة منها المتعلقة بالنقل .

حسب التقرير العام للدراسة حول إستراتيجيات مؤسسات قطاع الحبوب في الجزائر، لوحظ أن مصاريف التوزيع تعد مرتفعة، بحيث تمثل 21.1 % من سعر التكلفة .

IV– نظام الأسعار في قطاع الحبوب

1 -النظام العام للأسعار

يعتبر نظام الأسعار واحد من أهم الأدوات الأساسية للتنظيم الإقتصادي، لذا التحكم فيه يشكل عاملا محددا في إحداث التوازنات المالية للمؤسسات العمومية. منذ الإستقلال، تميزت سياسة الأسعار بالنسبة لمنتوجات الحبوب بالإستقرار من خلال سياسة التنظيم المنتهجة فـي القطاع(24). لهذا يمكننا القول بأن سياسة تثبيت أسعار منتوجات الحبوب المنتهجـة خـلال مرحلة التخطيط تم تعديلها إبتداء من سنة 1988 بقانون إصلاح نظـام الأسـعار. بعبـارة أخرى، عرفت السياسة العامة للأسعار تغيرا، مرورا من نظام الأسعار الإدارية إلى نظـام الأسعار الحرة (25).

1.1 - نظام الأسعار الإدارية

لهذا الغرض، قامت الدولة بوضع تنظيمات تهدف إلى تثبيت أسعار الحبوب، حيث قامـت السلطات العمومية خلال مرحلة التخطيط (1970-1980) بالسعي إلى الربط بـين سياسـة تثبيث الأسعار و أهداف المخطط . لهذا يمكننا تعداد ثلاث أنظمة للأسعار :

- الأسعار الثابتة : يخص هذا النظام أسعار المنتوجات والخدمات المستفيدة من إجـراءات متساوية، كما يخص المنتوجات ذات الأولوية من مشتقات الحبوب؛

- الأسعار الخاصة : هذه الأسعار موجهة لدعم القدرة الشرائية و المساهمة في تنمية بعض الأنشطة. تحدد هذه الأسعار بصفة مستقلة عن تكاليف الإنتاج لكونها قائمة علـى إعانـات الدولة ؛

- فيما يخص الأسعار المثبتة، نجدها لا تمس منتوجات الحبوب.

2.1– تنظيم موازنة الأسعار

يهدف قانون المالية لسنة 1982 إلى تعديل إجراءات تقديم الإعانات و كذا الحد من أهميـة الإخضاع الضريبي لبعض السلع والخدمات. جاء هذا القانون بإدراج نظام جديد والمتمثـل في رسم التحكيم الذي يهدف إلى موازنة المنتوجات الأولية ، وعليه تم إخضاع المنتوجـات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع (بما فيها الحبوب) إلى عملية المقاصة (الموازنة) إبتـدءا من جوان 1988 .

2-إصلاح نظام الأسعار

حددت السياسة الجديدية للأسعار في إطار قانون إصلاح الأسعار رقم 89-12 المؤرخ فـي 05-07-1989، حيث تم ظهور نظامين للأسعار و المتمثلة في نظام الأسعار المقننة ونظام الأسعار المصرحة ؛ تم تجسيد الأول من خلال ضمان أسعار الإنتاج و يهدف إلى تشجيع و ترقية منتوجات الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين)، و تحديد سقف الأسعار وهـوامش بعض المنتوجات المحددة قانونا، و الثاني يخص مجمل المنتوجات الأخرى .

في سنة 1991، بقيت قائمة المنتوجات الفلاحية ذات الأسعار المضمونة نفسـها، فـي حين أصبح النظامين الآخران أكثر محدودية، و تراجعت فترة المراقبة في نظـام الأسـعار المصرحة من ستة إلى ثلاث أشهر . في حين بقيت منتوجات الحبوب خاضـعة للتشـريع المعمول به، إذ نجد أن المرسوم التنفيذي المؤرخ في 25-04-1992يفرق بين نوعين مـن منتوجات الحبوب :

- الخبز العادي و الممتاز، الدقيق العادي و الفرينة بقيت خاضعة لنظام أسعار السقف ؛
- بالنسبة للمنتوجات الأخرى (الدقيق و الفرينة الممتازين، العجائن)، تم إخضاعها لنظام الأسعار ذات هوامش السقف ؛

أبقت الدولة على التنظيم الجاري المعمول به في ميدان الحبوب بهدف تنظيم القطاع بواسطة سياسة رسمية للأسعار مصحوبة بميكانيزمات توزيع عادل وإعانات موجهة لتغطية العجـز الناتج عن سياسة الأسعار. و الآن، بعد أن تطرقنا إلى الأسعار وتطورها بصفة عامة، سنمر إلى الحديث عن هيكلة الأسعار داخل القطاع .

3- تكوين و تطور الأسعار في القطاع

تعود سياسة تحديد أسعار الحبوب عبر كافة المستويات إلى السلطات العمومية و هكـذا تتمتع الدولة بإحتكار التجارة الخارجية في مجال إستيراد الحبوب و مشتقاتها. في هذا الإطار، سوف نتطرق إلى عملية تكوين الأسعار عبر عدة مستويات .

1.3- أسعار الإنتاج

يتحصل المنتجون على السعر الأدنى المضمون للإنتاج الذي يتم الحصول عليه بعد إقتطاع إتاوة (26) من سعر الأساس للإنتاج . و منه :

$$PB = PMGP - R$$

حيث : سعر الأساس PB

ا لسعر الأدنى المضمون للإنتاج PMGP

الإتاوة R

لتشجيع المنتجين على تكثيف و تحسين إنتاج الحبوب، تم إدخال مكافأة تشجيعية من سـنة 1989 إلى 1991 (27)، تقتطع من موارد صندوق مقاصة الأسعار. و هكـذا يمكـن تتبـع تطور أسعار الإنتاج الفلاحي المقبوضة من طرف الفلاحين (الجدول 4.v).

خلال الفترة 1987-1994 عرف السعر الأساسي للقمح إرتفاعا من سنة لأخرى حيث إنتقل من 270 دج سنة 1987 إلى 1025 دج للقنطار سنة 1992 أي بزيادة تقدر 379 % أما القمح اللين، إنتقل من 220 دج سنة 1987 إلى 910دج سنة 1992 أي بزيادة تقدر بـ 413 % . فيما يخص السعر الحقيقي، فإرتفاعه صاحب السعر الأساسي و هذا لكون الإتاوات و التعويض عرفت إستقرارا خلال الفترة.

جدول رقم : 5.V **تطور أسعار الإنتاج الفلاحي مابين 1987-1994** **الوحدة دج/القنطار**

المؤشر	**الفمح الصلب**						**الفمح اللين**					
	1987	1988	1989	1990	1991	1994-1992	19987	1988	1989	1990	1991	1994-92
سعر الأساس للإنتاج	270	276	326	426	466	1025	220	226	256	286	326	910
الأتاوة	-	6	6	6	6	15	-	6	6	6	6	15
السعر الوطني الدنى المضمون	270	270	320	420	460	1010	220	220	250	280	320	895
التعويض	-	-	80	80	80	-	-	-	80	80	80	-
السعر الحقيقي	270	270	40	500	540	1010	220	220	330	360	400	895

المصدر: Centre D’ingenierie et D’expertise Financiere, La filiére du Blé en Algerie , 1996 , Op.Cit , P. 16

3 . 2- الهوامش المحققة خلال دورة الإنتاج و إعادة التسويق

يمكن تحقيق ثلاث أنواع من الهوامش من طرف الهيئات الوسيطة بين عملية الإنتـاج وتلك المتعلقة بالتنازل :

- هامش التخزين: يرتبط هذا الهامش بمجمل التكاليف الناتجة عن عملية التخزين، و يـدفع حاصله إلى الديوان الجزائري للحبوب في إطار إستيراد الحبوب؛

- هامش النقل: يوجه إلى تغطية نفقات نقل الحبوب المحلية أو المستوردة بعد الدفع الكلي لمبلغ الهامش للديوان الجزائري للحبوب، بحيث تستفيد الهيئة المخزنة فـي المقابـل مـن تعويض نفقات النقل .

- أما فيما يخص هامش التنازل، فيتم قبضه من طرف الهيئات المخزنـة علـى منتجـات الحبوب المستلمة أو الواردات والموجه إلى تحسين تسيير الهيئات المخزنة .

3.3- نظام دعم الأسعار

يخص تعويض دعم الأسعار الإعانة المقدمة لقطاع الحبوب و المتمثل في دعـم سـعري الإنتاج و الإستهلاك، و منه:

$$IG = ISP + ISC$$

حيث : - التعويض الكلي IG

- تعويض دعم سعر الإنتاج ISP

- تعويض دعم سعر الإستهلاك ISC

يوجه هذا التعويض إلى تغطية الفارق بين تكلفة الحبوب عند خروجها من الهيئات المخزنـة وسعر البيع المحدد على أساس سعر الإستهلاك . في حالة الحبوب المستوردة، يسمح هـذا التعويض والمسمى بتعويض المقاصة بإمتصاص الفائض الناتج عن الفرق بين سعر تكلفـة البضائع المستوردة و سعر البيع على المستوى المحلي.

4- تكوين أسعار بيع منتوجات الحبوب لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب مشتقاته

كان يتم تحديد أسعار بيع الحبوب على أساس أسعار مرجعية، و إنطلاقا من جوان 1992 أصبحت تحدد الأسعار المرجعية بمرسوم، في حين كان حسابها يتم من خلال أسعار الأساس للإنتاج بعد إقتطاع التعويض الخاص بدعم الإنتاج. تشكل هذه الأسعار المرجعية تكلفة الإستيراد، و منه :

$$PR = PBP - ISP$$

$$\longrightarrow ISP = PBP - PR$$

حيث : السعر المرجعي PR

سعر الأساس للإنتاج PBP

تعويض دعم سعر للإنتاج ISP

يسمح تعويض دعم سعر الإنتاج بإمتصاص الفارق المسجل بين السعر الأساسي للإنتاج و السعر المرجعي، إذن يمكن تحديد سعر التنازل للمؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته إنطلاقا من سعر الأساس للتنازل بعد إقتطاع تعويض دعم الإستهلاك . و منه :

$$PC = PBC - ISC$$

$$\longrightarrow IBC = PBC - PC$$

بحيث : سعر التنازل PC

سعر الأساس للتنازل PBC

تعويض دعم الإستهلاك ISC

يسمح تعويض دعم سعر الإستهلاك لمؤسسات القطاع بتغطية الفارق بين سعر الأساس للتنازل عن الحبوب (المحلية أو المستوردة) و سعر إعادة التنازل. و يمكن تتبع حالة

أسعار إعادة التنازل عن الحبوب (القمح الصلب و اللين) منذ جوان 1992 عبر الجدول الموالي:

جدول رقم :6.V تحديد أسعار إعادة التنازل للمؤسسات الرياض في الفترة 92-94 الوحدة : دج/ القنطار

مؤشرات الأسعار	القمح	الصلب	القمح	اللين
	1992-1993	إنطلاقا من مارس 1994	1992-1993	إنطلاقا من مارس 1994
سعر اللإنتاج	1025.00	1025.00	910.00	910.00
تعويض دعم سعر الإنتاج	616.75	442.40	481.50	599.00
السعر المرجعي	408.25	582.60	428.50	311.00
الهامش	31.00	42.00	31.00	42.00
سعر الأساس للتنازل	439.25	624.60	459.50	353.00
تعويض دعم سعر الإستهلاك	205.01	159.40	338.30	23.55
سعر إعادة التنازل	234.24	465.20	121.20	329.45

المصدر: Centre D'ingenierie et D'expertise Financiere, La filiére du Blé en Algerie 1996 Op Cit p.169.

تبين المعلومات الواردة أعلاه التغير الهام لأسعار إعادة التنازل لمؤسسات القطاع بين جوان 1992 و بعد مارس 1994 بالنسبة لفئتي الحبوب. فيما يخص الفئة الأولى مـن الحبـوب، مصدر زيادة سعر إعادة التنازل الإنخفاض المحسوس للتعويضات و ثبات أسعار الأسـاس للإنتاج . أما بالنسبة للفئة الثانية من الحبوب، فإن زيادة سعر إعادة التنازل نتجـت عـن الإنخفاض الهام في تعويض دعم سعر الإستهلاك .

4-1- أسعار التنازل عن الدقيق عبر مراحل التوزيع

1.1.4- تحديد سعر التكلفة العادي

إن حساب تكلفة إنتاج المنتوجات المحولة قائم علىعوائد عوامل الإنتاج المستعملة (هامش الطحن) لمعالجة قنطار من القمح. عرف هذا الهامش تغيرات عدة : 11 دج/ قنطار بين 1978 و 1984، 24.75 دج / قنطار بين 1985- 1997، ليصبح بعد ذلك 45دج/قنطار. عمليا، ساهم تضاعف نفقات الإنتاج والتحويل في الرفع المحسوس لتكاليف الإنتاج، مما أدى إلى إرتفاع سعر تكلفة معالجة القنطار الواحد من القمح. و منه :

$$CR/BM = PA + M$$

$$\Longleftarrow \quad PAS = PR + RT$$

حيث:

سعر تكلفة القمح المطحون	CR/BM
سعر شراء القمح	P A
هامش الطحن	M
السعر الإداري للخروج من المصنع	PAS

2.1.4- الهوامش التجارية و أسعار التنازل عن الدقيق و الفرينة

إنطلاقا من 1992، بدأت مؤسسات الرياض في دفع مبلغ تكميلي على شكل إتاوة مقدر بـ 155 دج/ قنطار من الفرينة الموجهة للإستهلاك أو إستعمال آخر لصنع الخبز .

يسمح الجدول الموالي بتبيان هيكل الهوامش التجارية و كذا التنازل عبر مختلف مراحل توزيع دقيق القمح الصلب و القمح اللين .

جدول رقم : 6.V **هيكل أسعار التنازل و الهوامش عبر مختلف مراحل التوزيع** الوحدة : دج/للقنطار

المنتوج السنة / البيان	**الفمح الصلب**					**الفمح اللين**				
	1992-1993 (1)	1993-1994 (2)	(3)	1/2	2/3	1992-1993(1)	1993-1994(2)	(3)	1/2	2/3
أ- سعر الخروج من المصانع	365.8	375	625	1.025	1.66	210	210	420	1.00	2.00
ب-سعر التنازل للمخبزات	-	-	-	-	-	210	210	420	1.00	2.00
ج-الأتاوة	-	-	-	-	-	115	115	-	1.00	-
د-هامش البيع لبائعو التجزئة	34.2	25.0	25.0	0.73	1.00	25	25	30	1.00	1.2
ه- سعر البيع لبائعو التجزئة	400	400	650	1.00	1.62	300	300	450	1.00	1.00
و-هامش التجزئة	50	50	50	1.00	1.00	50	50	50	1.00	1.00
ي-سعر البيع للإستهلاك	450	450	700	1.00	1.55	400	400	500	1.00	1.25

المصدر: A. BENCHARIF et COLL , ¨ in la filière de blé en Algerie¨, 1996 , p.173

3.1.4- تطور الأسعار و الهوامش في ميدان القمح الصلب و اللين

إلى غاية 1978، تم الإبقاء على مستوى أسعار الإستهلاك و إعادة التنازل، إذ صوحب هذا الإبقاء بنظام دعم على شكل تعويضات بهدف تغطية التزايد التدريجي لأسعار الإنتاج. في سنة 1979، عرفت هتان الفئتان مـن الأسعار أول إرتفاع منذ الإستقلال، ليتم فيما بعد تثبيتها في نفس المستوى بفضل زيادة دعم السلطات العمومية عن طريق نظام التعويض .

أما خلال المرحلة (1985-1987)، عرفت أسعار الإستهلاك زيادة تدريجية ليتم فيما بعد تثبيتهـا إلـى غايـة 1991 (28). تميزت سنة 1992 بتغير محسوس في هيكل الأسعار؛ بحيث سجلت أسعار الإنتاج زيادة معتبرة مصحوبة بزيادة بنفس الأهمية في مخصصات تعويضات الدعم و كذا زيادة أسعار إعادة التنـازل . بالنسـبة لسنتي 1992 و 1994، تم الحفاظ على نفس المستوى لأسعار الإنتاج ، في حين سجل مبلغ تعويضات الـدعم إنخفاضا، مما أدى إرتفاع أسعار إعادة التنازل والإستهلاك.
و الجدول الموالي يبين تطور مستوى الأسعار و التعويضات في ميدان القمح الصلب.

الجدول رقم :7.V تطور الأسعار و تعويضات الدعم في ميدان القمح الصلب ما بين 69-1993 الوحدة : دج

الأسعار	73-69	1978	1984	1988	1991	1992	1992	1993
سعر الأساس	53	101.20	161.20	276.00	466.00	1025	1025	1025
تعويض الدعم	3	51.2	92.58	194.18	388.59	781.8	601.8	601.8
سعر إعادة التنازل	51.70	51.70	71.62	98.62	94.21	285.2	465.20	460.20
سعر الإستهلاك للدقيق	105	105	155	230	230	450	450	450

المصدر: A. BENCHARIF et COLL , ¨ in la filière de blé en Algerie¨, 1996 , p.175

لتفادي العديد من العقبات التجارية و المالية، ظهرت إستراتيجية جديدة لدى مؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته، الهدف منها : إعادة النظر في أسعار البيع بهدف تقريبها من الواقـع و تسوية الهوامش الصناعية بهوامش التوزيع، إدراج أنشطة أخرى لغرض تنمية شـبكة التوزيـع بالتجزئـة، إدخال البيع بإستعمال أغلفة مقسمة،

مكنت هذه السياسة التسويقية مؤسسات القطاع من الحصول على عوائد إضافية، بحيث اصبحت تستفيد مـن هوامش التوزيع بالتجزئة إضافة إلى إرتفاع أسعار بيع الأكياس ذات الحجم الصغير .

ما يمكن إستخلاصه من خلال هذا التحليل لقطاع الصناعات الغذائية من الحبوب و مشـتقاته، أن الإمتيـازات التي إستفاد منها من طرف السلطات العمومية (الإستثمار، التمويل ...) خلال مرحلـة التخطـيط و المرحلـة الأولى للإصلاحات، عرفت تغيرا ملحوظا، بحيث أصبحت مؤسسات القطاع تعامل كمثيلاتها فـي القطاعـات الأخرى. أحدث هذا التغير آثارا على الهيكلة المالية لمؤسسات القطاع، وهذا ما سوف نتعرض إليه في الفصـل الموالي .

هوامش الفصل

1- A.BENCHARIF ET COLL : 1996, p.10 à 21.

2- A. BENCHARIF ET COLL, 1996, Op.cit, p.18 à 19.

3- أنظر الفصل الثالث (III).

4- La filière du Blé en Algérie, 1996, P.182 à 185.

5- ليس أقل من 40 مشروعا إستثماريا تم الإنطلاق فيها بمخصص إجمالي يقدر بـ 11.17 مليار دينار، بحيـث أدت ضخامة المشاريع إلى ظهور مخلفات الإنجاز. عند إنتهاء مرحلة هذا المخطط ورثت هذه المخلفات عن إعـادة هيكلـة الشركة الوطنية للدقيق و العجائن سنة 1982، حيث قدر مبلغ المشاريع غير المحققة بـ 2.9 مليار دينار والذي يمثل ¼ من المخصص الإبتدائي.

6- A. BRAHIMI : 1991, Op.cit, pp. 349 – 350.

7- La filière blé en Algérie, 1996, Op.cit, p.184.

8- Revue financier n°2, juin 1971.

9- للمزايد من التفصيل، أنظر الفصل الثالث.

10- حسب المجلس الدولي للقمح (CIB)، إحتلت الجزائر المرتبة الثامنة بين 1990و 1991 بعد البرازيل، في حين إحتلت المرتبة الثانية بعد مصر في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمعدل يتراوح بين 10% إلـى 12 % مـن واردات هذه المنطقة. إذ بلغت واردات الجزائر 5 % من الواردات العالمية .

11- La filliere du blé en algerie, 1996, op.cit, p.36.

12- هذه الهيئات العمومية مدعوة إلى إبرام صفقات إستيراد بأفضل التكاليف في إطار شروط تجارية و مالية حسنة، و كذا تخزين و تسويق المنتوجات بأسعار مدعمة .

13- يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية عبر برامج GSM 102 من سنة إلى 03 سنوات، و GSM 103 مـن سنة إلى 07 سنوات، و إجراءات مبيعات BICEP التي تحوي تسهيلات و إمتيازات دول المنظمة الإقتصادية الأوربية(فرنسا عبر خطوط القرض COFACE، وكندا عبر خطوط القروض الحكومية).

14- المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية هي مؤسسة مستقلة ذات رأس مال جماعي يقدر بـ 05 ملايين دينـار و طاقة بشرية تفوق 700 عامل. يقدر رقم أعمالها الإجمالي بحوالي 3.5 مليار دينار. ورثت هذه الذمة عن إعـادة هيكلـة الشركة الوطنية للدقيق والعجائن. أصبحت هذه المؤسسة عنصرا هاما بالنسبة للسلطات العمومية في ميدان تنظيم سوق الحبوب، لكن تلاشت هذه الأهمية مع ظهور المؤسسات الوطنية للصناعات الغذائية للحبوب و مشتقاته ERIAD

15- نتج هذا الإرتفاع الكبير عن التدهور المستمر للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكـي و إرتفـاع أسـعار المنتوجات التامة .

16- أنشىء الديوان الجزائري للحبوب سنة 1962، حيث كلف بتحديد سياسة الحبوب وإحتكار مهمة التجميع، التخزين، الإستيراد و تسويق الحبوب. هذه الأهمية العمومية الإدارية و التجارية تستند على شبكة عريضة من التعاونيات الفلاحية للحبوب و الحبوب الجافة التي تعتبر شركات ذات رأس مال متغير و مزودة بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية .

17- هناك ثلاث شبكات لنقل البذور على المستوى العملي للقطاع :

- شبكة نقل الحبوب من الميناء و بين تعاوينات الحبوب و الحبوب الجافة .
- شبكة السكة الحديدية: تتمثل مهمتها في نقل الحبوب المجمعة على مستوى الميناء و مختلف المخازن إلى تعاوينات الحبوب و الحبوب الجافة، المؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته .
- أما الشبكة الثالثة فتخص نقل الحبوب و المنتوجات النهائية من الميناء بإتجاه المؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية (ERIAD) بالسكة الحديدية، و عن طريق البر بإستعمال وسائل مؤسسات القطاع للنقل.

18- يكمن النشاط الأساسي لمؤسسات الرياض في صناعة الدقيق الذي يمثل 66 % من رقم الأعمال، إضافة إلى النشاط الثانوي المتمثل في عملية التحويل.

19- H. BENISSAD, 1991, Op.cit, P. 67 à 68.

20- للمزيد من التفصيل، أنظر الدراسة المعدة حول إستيراجيات المؤسسات لقطاع الحبوب في الجزائر من طرف عبد الحميد بن شريف باحث بجامعة مونبلي بفرنسا.

21- بالنسبة للمسافات من 0 إلى 30 كلم، تعتبر تكاليف النقل باهظة، بحيث تمثل من 37 % إلى 47 % من التكلفة الإجمالية للنقل البري.

22 - قرار 29-05-1991 المعدل بقرار رقم 20-01-1992 و المرسوم رقم 85-65 المؤرخ في 23-03-1985 المتعلقان بتحديد نظام تسعيرة النقل بالسكك الحديدية.

23 - لإلغاء هذه القيود، حاولت المؤسسات الجهوية للصناعات الغذائية تبني إستيراجية قائمة على مراجعة أسعار البيع لبعض المنتوجات و تنمية شبكة التويع بالتجزئة .

24 - أنظر تطور نظام الأسعار في الفصل الثالث .

25 - يقودنا العودة إلى مختلف الإصلاحات المحدثة من طرف السلطات العمومية إلى القول بأنها لم تشر إلى الطابع الإداري لنظام الأسعار في قطاع الحبوب. يهدف إختيار هذه السياسة إلى الحفاظ على القدرة الشرائية و خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتوجات الأساسية بالرغم من الإعانات الممنوحة إلى القطاعات غير قادرة على تغطية الفارق بين سعر التكلفة و سعر البيع الإداري .

26- الأتاوة هي تكلفة تقتطع من كل قنطار مستورد و تدفع من طرف المنتجين لحساب الديوان الجزائري للحبوب لدعم ميزانية التسيير من جهة، و تمويل النفقات الخاصة بجعل إنتاج البذور أكثر فعالية من جهة أخرى .

27- المرسوم رقم 90-222 المؤرخ في 21-07-1990، المواد 02 و32 ، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة بتاريخ 24-07-1990 المتضمن إدخال مكافئة تشجيعية على الإنتاج.

28 - مر سعر الدقيق من 155 دج للقنطار سنة 1984 ليصل إلى 230 دج سنة 1987(+148 %). عرفت هـذه الزيـادة الهامـة فـي الأسعار خلال هذه الفترة ثبات إلى غاية 1991، و كانت موضوعا للزيادة من مبلغ التعويضات بالنسبة للقمح الصلب و القمح اللين

الفصل السادس : التحليل المالي الجزئي لقطاع الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته (الرياض)

بعد دراسة مختلف القيود المالية للمؤسسة العمومية بصفة عامة و تحليل السلوك المالي لقطاع الصناعات الغذائية للحبوب و مشتقاته بصفة خاصة سوف نخصص هذا الفصل لمعالجة طبيعة القيود المالية من وجهة نظر المالية جزئية لمؤسسات هذا القطاع. يشمل التحليل مرحلتين متكاملتين :

تتعلق المرحلة الأولى (1989-1993)، بالمحاولات الأولى للإصلاحات التي عرفتها المؤسسة العمومية الإقتصادية؛

تخص المرحلة الثانية (1994-1998)، إستمرارية الإصلاحات التي شرع من طرف السلطات العمومية بناءا على نتائج المرحلة الأولى التي تعد غير كافية. ثم في النهاية، تقديم حوصلة نتائج التحليل. تمكننا هذه المنهجية في التحليل، من معرفة تطور نتائج الإصلاحات و كذا آثارها على السلوك المالي الداخلي للمؤسسات موضوع الدراسة.

I- المحاولات الأولى للإصلاحات : النتائج و الآثار

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لفائدة المؤسسات العمومية الإقتصادية. في هذا المجال، يمكن إعتبار الإجراءات ذات الطابع المالي أنها تهدف أساسا إلى وضع حد للقيود المالية الموروثة عن النظام القديم، وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 التي دفعت الدولة لإعادة النظر في سياسة تدعيم المؤسسات العمومية. من خلال هذا يمكن دراسة القيود من وجهة نظر المالية جزئية لمؤسسات القطاع من خلال ما يلي :

- قيد التوازن المالي؛
- قيد المديونية؛
- قيد التكاليف؛
- قيد التمويل الذاتي و المردودية.

1 - قيد التوازن المالي

يتمحور تحليل قيد التوازن المالي حول دراسة ثلاث مؤشرات أساسية : إجمالي رأس مال العامل الصافي ، الإحتياجات التمويلية للإستغلال و الخزينة.

1.1 - حساب إجمالي رأس مال العامل الصافي (FRNG):

يعرف إجمالي رأس مال العامل الصافي بالفائض في الأموال الدائمة بعد التغطية المالية للأصول الثابتة، والذي يخصص لتمويل جزء من الأصول الدورية، ويحسب وفق الصيغة التالية :

إجمالي رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم :1.VI **حساب إجمالي رأس مال العامل الصافي لمؤسسة الرياض مابين 1989-1993** الوحدة : 10^3 دج

السنة / المؤسسة	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	-794260	-1397010	-2801838	-270266	-1149166
الرياض قسنطينة	-511043	-629417	-889235	-1233241	-896938
الرياض سطيف	-1112527	-531851	451898	202203	824156
الرياض تيارت	-809318	-689742	-132915	-252091	188476

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

تبين النتائج المسجلة أعلاه بوضوح ظهور رؤوس أموال عاملة سالبة بإستثناء الرياض سطيف التي تمكنت من تحقيق توازنات مالية إبتداء من سنة 1991. تفسر هذه الوضعية بوجود قيد توازن مالي خلال فترة الدراسة و بالتالي فقدان سيولة هذه المؤسسات و كذا مردوديتها التجارية.

في هذا الصدد، يمكن حصر المشاكل التي ساهمت في ظهور إختلالات مالية في ضعف الموارد الدائمة و ظهورها في بعض الحالات سالبة، مما صعب على هذه المؤسسات تغطية إستثماراتها بصفة كلية.

أجبرت هذه الوضعية مؤسسات القطاع على تبني سياسة هجومية agressive في ميدان القروض الموجهة لتمويل الإستغلال و الخزينة و كذا جزء من الأصول الثابتة غير المغطي بواسطة الأموال الدائمة.

يضاف إلى ذلك عناصر أخرى يمكن ربط أسبابها بعدم ملاءمة نظام التمويل نفسه مع الهيكلة المالية؛ عدم زوال آثار السياسة التمويلية الموروثة عن النظام القديم؛ ساهم غياب الموارد المالية الخاصة في تشكيل رؤوس أموال عاملة بواسطة اللجوء إلى السلفيات المصرفية المسموحة، والتي أخذت طابعا هيكليا؛ أدى ظهور نتائج جد ضعيفة وسالبة في بعض الحالات إلى غياب موارد التمويل الذاتي التي يتم من خلالها تقويم الأموال الخاصة.

عموما، يمكن إستنتاج أن غياب إختيار التمويل من جهة وعدم التحكم في تسيير هيكلة الأصول من جهة أخرى، قد ساهما في الإختلالات المالية لمؤسسات قطاع الصناعات الغذائية من الحبوب و مشتقاته.

2.1 - حساب الإحتياجات التمويلية للإستغلال

يتم حساب الإحتياجات التمويلية للإستغلال بالفرق بين إحتياجات الدورة ومواردها.

إذن :

الإحتياجات التمويلية للإستغلال = إحتياجات الدورة – موارد الدورة

الجدول التالي يبين تطور الإحتياجات التمويلية للإستغلال .

جدول رقم :2.VI **تطور الإحتياجات التمويلية للإستغلال لمؤسسات الرياض ما بين 89-1993**

الوحدة : 10^3 دج

السنة / المؤسسة	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	102393	-139696	-479200	-261456	-511564
الرياض قسنطينة	-394165	-459679	-446212	-815325	-135024
الرياض سطيف	1017227	-841840	-901	-414841	-289316
الرياض تيارت	-856991	-768818	-45079	-156247	-682542

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية

يظهر من خلال هذا الجدول أن دورة الإستغلال سجلت خلال فترة الدراسة فائضا تمويليا للإستغلال بالنسبة لكل مؤسسات القطاع، و التي يمكن تفسيرها بأهمية موارد الإستغلال مقارنة بإحتياجات الدورة. عند ملاحظتنا مكونات الإحتياجات التمويلية للإستغلال، نستطيع القول أن احتياجات الدورة تتشكل أساسا من مدينو الإستغلال.

أما فيما يخص الموارد الدورية، فديون الموردين تحتل مكانة أقل أهمية من ديون الإستغلال الأخرى في تمويل الأصول الدورية. لكن الشيء الذي يلفت النظر يتمثل في الإرتفاع المحسوس للديون قصيرة الأجل، مما أدى إلى ظهور فائض تمويلي صافي للإستغلال . ولا يرتبط هذا الأخير بإدارة المؤسسات، لكن بالسياسة المالية غير المرنة rigide الناجمة عن غياب التمويل الخاص و كذا موارد التمويل الذاتي.

بعبارة أخرى، لاتملك معظم المؤسسات أموال خاصة، وتعد أموالها الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة مما يدفعها إلى اللجوء إلى التمويل قصير المدى لتغطية العجز المالي الناتج عن غياب رأس مال العامل و قروض الخزينة.

يتطلب التشخيص الجيد للصحة المالية مراعاة حساب مؤشرات الخزينة و السيولة.

3.1 - دراسة الخزينة و السيولة

1.3.1 - حساب الخزينة

يتم حساب رصيد الخزينة بالفرق بين إجمالي رأس مال العامل الصافي والإحتياجات التمويلية للإستغلال أو بين القيم المتاحة و السلفيات المصرفية.

الخزينة = إجمالي رأس مال العامل الصافي – الإحتياجات التمويلية للإستغلال

يمكن تبيان تطور مستوى الخزينة وفق الجدول التالي :

جدول رقم : 3.VI **تطور مستوى الخزينة لمؤسسات الرياض في الفترة 89-1993** الوحدة: 10^3 دج

المؤسسة / السنة	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	-896653	-1257314	-2322638	-1008770	-637602
الرياض قسنطينة	-117238	-169738	-443023	-417916	453303
الرياض سطيف	95300	309989	452800	617044	1113472
الرياض تيارت	47673	79076	-87836	-95844	871018

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية

من خلال النتائج المسجلة في الجدول أعلا، هناك حالتان ميزت مستوى الخزينة :

أ- فائض في رصيد الخزينة

ب- ميزت هذه الوضعية مؤسسة الرياض سطيف خلال الفترة المدروسة ومؤسسة الرياض تيارت خلال سنوات 1989، 1990 و 1993. بالنسبة للمؤسسة الأولى، فائض الخزينة مصدره رؤوس الأموال العاملة الإيجابية المصحوبة بالفوائض التمويلية للإستغلال.

من جهة أخرى، نجد أن نسبة الديون المالية إلي الأصول المتداولة إنتقلت من 0.05% سنة 1989 إلى 5.12% سنة 1992، ثم 3.47% سنة 1993. لكن بالنسبة للمؤسسة الثانية، فائض الخزينة راجع أساسا إلى فوائض تمويل الإستغلال التي ساهمت بشكل معتبر في تمويل رؤوس الأموال العاملة. إنتقل قسط موارد الإستغلال من 2.598.138 ألف دينار سنة 1989 إلى 3.237.804 ألف دينار سنة 1993بنسبة 24.60%، اما نسبة مديونية الخزينة قد بلغت مستوى ملحوظ سنة 1992 بمقدار 17.8% من الأصول المتداولة.

ب- عجز رصيد ا زينة

إن ظهور صعوبات و إختناق على مستوى الخزينة للمؤسسات الأخرى راجع إلى غياب رؤوس الأموال العاملة من جهة، و ضعف القيم المتاحة مقابل أهمية المديونية المالية من جهة أخرى . وهذا يعني أن موارد الإستغلال بما فيها الديون المالية سمحت بتغطية العجز المسجل في رؤوس الأموال الدائمة و الخزينة في نفس الوقت.

أما الحصة الموجهة لتمويل دورة الإستغلال بواسطة الديون المالية، يمكن حسابها من خلال الجدول رقم 3.VI مؤشر مديونية الخزينة :

نسبة المديونية = الديون المالية / الأصول المتداولة

جدول رقم :4.VI **تطور مستوى المديونية المالية في تمويل الأصول المتداولة لمؤسسات الرياض مابين 89-1993**

الوحدة : 10^3 دج

السنة / المؤسسة	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	27.40	80.90	7.50	51.30	53.75
الرياض قسنكينة	5.50	7.12	16.50	15.90	-
الرياض سطيف	0.05	0.82	3.90	5.10	3.50
الرياض تيارت	-	-	15.20	17.80	15.90

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية

تبين النتائج المسجلة في الجدول أعلاه بوضوح أن أغلبية المؤسسات تعتمـد علـى الديون المالية كوسيلة تمويل مميزة للأصول المتداولة، حيث نجـد أن النسـبة وصـلت إلـى 81%بالنسبة للمؤسسة الريـاض الجزائـر، و تراوحـت بـين 1% و 18% بالنسـبة لبـاقي المؤسسات. تتولد عن هذه الوضعية مصاريف إضافية هامة لهيكلة التكاليف.

2.3.1 - ليل السيولة

يساعد تحليل السيولة على معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إستحقاقاتها في الآجال المحددة من خلال تحويل أصولها الدورية إلى قيم متاحة. هناك ثـلاث مؤشـرات تعـد ضرورية في التحليل :

- مؤشر السيولة العامة (م س ع) : يمثل نسبة الأصول المتداولـة علـى الـديون قصيرة الأجل أي :

م س ع = الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل

- مؤشر السيولة الآجلة (م س آ) : يمكن حسابه بنسبة الأصول المتداولة مطروحا منها قيم الإستغلال على الديون قصيرة الأجل؛

م س آ = (الأصول المتداولة - قيم الإستغلال) / الديون قصيرة الأجل؛

- مؤشر السيولة الفورية (م س ف): يمثل نسبة القيم المتاحة على الديون قصيرة الأجل
م س ف = القيم المتاحة / الديون قصيرة الأجل.

يظهر الجدول الموالي تطور نسب السيولة للمؤسسات المدروسة:

جدول رقم :5.VI **تطور نسب السيولة لمؤسسات الرياض مابين 1989-1993** الوحدة : %

المؤسسة	السنة / المؤشر	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	س ع	80	63	53	62	80
	س آ	62	66	76	73	95
	س ف	2	3	9	13	36
الرياض قسنطينة	س ع	81	79	75	68	78
	س آ	71	69	65	55	61
	س ف	-	-	-	-	17
الرياض سطيف	س ع	282	78	126	108	126
	س آ	248	71	112	94	116
	س ف	15	13	31	30	39
الرياض تيارت	س ع	69	73	93	61	105
	س آ	73	56	48	47	71
	س ف	15	18	17	1	32

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية

ميدانيا، تؤكد المؤسسات التي عرفت نسب سيولة عامة أقل من الواحد (<1) تؤكد عدم قدرتها على سداد ديونها الدورية في آجالها المحددة. أما بالنسبة للرياض سطيف، فتسجل نسبا موجبة تعكس وجود توازن مالي على المدى القصير يسمح لها بمواجهة إستحقاقاتها في الآجال المحددة. أما فيما يخص السيولة الآجلة، فهناك إمكانية مواجهة الديون الدورية بنسب مقبولة بواسطة القيم المحققة و القيم الجاهزة؛ حيث تراوحت هذه النسب بين 4.7% كحد أدنى و 248 % كحد أقصى.

من ناحية السيولة الفورية، تعد النسب المسجلة مقبولة في أغلب الحالات، و هذا نظرا لعدم وجود فوائض مجمدة على مستوى القيم المتاحة. لكن يجب الإشارة إلى غياب النقديات لدى الرياض قسنطينة، مما يعكس اللجوء إلى الديون البنكية لتغطية عجز الخزينة. من الناحية العملية، يستحال تحديد المستوى الأمثل لهذا المؤشر، لأن مستوى الخزينة لا يمكن تقديره إلا على أساس الإيرادات و النفقات اللاحقة.

2- قيد المديونية

يمكن توضيح قيد المديونية من خلال تحليل هيكلة التمويل لمؤسسات الصناعات الغذائية للحبوب و مشتقاته من خلال مؤشري الإستقلالية المالية و المديونية لأقل من سنة :

الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / إجمالي الديون.

المديونية أقل من سنة = الديون قصيرة الأجل / الخصوم

يبين الجدول التالي وزن المديونية في الهيكلة المالية لمؤسسات القطاع.

الجدول رقم6.VI **تطور المديونية و الهيكلة المالية لمؤسسات الرياض ما بين 1989-1993** الوحدة : %

السنة / المؤسسة	المؤشر	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	الاستقلالية المالية	-25	18-	32-	8-	27
	المديونية < 1 سنة	84	91	123	80	63
الرياض قسنطينة	الاستقلالية المالية	17-	21-	6	1-	42
	المديونية < 1 سنة	73	84	80	83	51
الرياض سطيف	الاستقلالية المالية	12-	01-	24	24	67
	المديونية < 1 سنة	22	82	40	50	38
الرياض تيارت	الاستقلالية المالية	16-	11	15	4	55
	المديونية < 1 سنة	97	83	64	68	48

المصدر : وثائق الرياض و حسابات شخصية .

ميدانيا، تعد القاعدة المثلى للتمويل مهملة من طرف هذه المؤسسات، وهذا لغياب مصادر التمويل الخاص والإعتماد على التمويل الأجنبي الذي أصبح ذا طابع هيكلي.

إعتمادا على مؤشري الإستقلالية المالية والمديونية لأقل من سنة، تبين النتائج المسجلة بوضوح غياب الإستقلالية المالية لدى المجموعة، وهذا لكون الحالة الصافية سالبة في بعض الحالات وضعيفة في حالات أخرى مقارنة بالمديونية الإجمالية. إذ أن غياب تركيبة مالية حقيقية جعل هذه المؤسسات على الديون الدورية (بما فيها الديون المالية).

خلال فترة الدراسة ، النتائج المسجلة بواسطة المؤشرين السابقي الذكر، كانت كالتالي : أظهرت نسبة الأموال الخاص على المديونية الإجمالية نتائج أقل من الواحد، وهذا يمكن تفسيره بضعف وغياب التمويل الخاص الذي عوض بالتمويل الأجنبي بشكل ملحوظ. أما نسبة المديونية قصيرة الأجل على مجموع الخصوم، تعد جد مرتفعة بحيث وصلت النتائج المسجلة إلى 123% لمؤسسة الجزائر ، 84% لمؤسسة قسنطينة ، 97% لمؤسسة تيارت و 88 % لمؤسسة سطيف. تبين هذه النتائج بوضوح المساهمة الهامة للديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة. ميدانيا، نجد أن مردودية الأموال الخاصة تخضع للتركيبة المالية للمؤسسة وكذا عامل الرافعة المالية، لكن وجود فائض في الديون يؤدي إلى تضخم المصاريف المالية وتخفيض نتائج الإستغلال، وبالتالي مردودية الأموال الخاصة.

3- قيد التكاليف

وجدت المؤسسات العمومية بصفة عامة ومؤسسات قطاع الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته بصفة خاصة نفسها أمام قيد التكاليف. تظهر أهمية هذا الأخير على مستويات الإنتاج و الإستغلال. في هذا السياق، سوف نركز تحليلنا على هيكلة التكاليف ومدى تأثيرها على الحالة المالية للمؤسسات موضوع الدراسة .

1.3 - تحليل أهمية التكاليف

يبين تحليل هيكلة التكاليف على مستوى مؤسسات القطاع بوضوح مدى أهمية الإستهلاكات الوسيطة و مصاريف اليد العاملة في تشكيل التكاليف.

الجدول رقم : 7.VI **حصة الأعباء في تكوين التكلفة لدى مؤسسة الريـاض للفتـرة 89-1993 (معـدل وسـطي)**

الوحدة : %

المؤسسة / التكاليف	الرياض قسنطينة	الرياض الجزائر	الرياض سطيف	الرياض تيارت
الإستهلاكات الوسيطة (1)	54.9	55	70.40	67.9
مصاريف اليد العاملة	18.8	18.4	15.43	16.0
باقي التكاليف (2)	26.3	26.6	16.7	16.1
المجموع بقيمة نسبية	100	100	100	100

(1) الإستهلاكات الوسيطة = بضاعة مستهلكة + مواد و لوازم مستهلكة + خدمات

(2) باقي التكاليف= الضرائب والرسوم + المصاريف المالية + المصاريف المتنوعة + مخصصات الإهتلاكات و المؤونات.

خلال الفترة المدروسة، يجب الإشارة إلى أن الإستهلاكات الوسيطة سجلت نسـبا متفاوتة ضمن إجمالي التكاليف، حيث بلغ المعدل الوسطى للقطاع 54.9 % كحد أدنى و70.4 %كحد أقصى . تأتي نفقات اليد العاملة في المرتبة الثانية في تشكيل التكاليف، حيـث تـراوح المعدل الوسطى لهذه النفقات بين 16 % و 18.8%، أما باقي التكـاليف، فتراوحـت نسـبتها الوسطية بين 16.1 % و 26.6% من التكاليف الإجمالية.

2.3- توزيع القيمة المضافة و نواتج الإستغلال

في هذا المجال نجد أن العبء الذي ميز نشاط الإستغلال راجع إلى أهمية مصاريف اليد العاملة التي تجاوزت في بعض الحالات 60% من القيمة المضـافة و نـواتج الإسـتغلال (الرياض الجزائر، الرياض قسنطينة). أما بالنسبة للرياض سطيف، هذه النسبة فإتجهت نحـو الإنخفاض، بحيث إنتقلت من 46% سنة 1989 إلى 40.30% سنة 1991، ثم 28.77% سنة 1993.

فيما يخص باقي التكاليف و المكونة أساسا من المصاريف الماليـة و مخصصـات الإهتلاكات و المؤونات، نجدها بلغت مستويات هامة و خاصة على مستوى الريـاض تيـارت والرياض الجزائر سنتي 1992 و 1993.

أدى مجموع هذه العناصر الثلاث في بعض الأحيان إلى الإمتصاص الكلي للقيمـة المضافة مع نواتج الإستغلال: الريـاض الجزائـر خـلال سـنوات 1991، 1992 و 1993؛ الرياض قسنطينة خلال سنوات 1989، 1990 و 1991؛ الرياض تيارت خلال سنة 1989.

هذا المستوى وهذه التكاليف تولدت عنه آثار سلبية منهـا : تضـخم الإحتياجـات التمويلية للإستغلال، ظهور فوائض إجمالية للإستغلال ضعيفة و تارة سالبة، غياب المردوديـة المالية، عدم إمكانية تكوين تركيبة مالية مقبولة بسبب غياب مصادر التمويل الذاتي على مستوى كل مؤسسة. ساهمت عموما أهمية التكاليف المرتبطة بدورتي الإنتاج والإستغلال في ظهور قيد مالي بالتكاليف.

4 - دراسة قيدي التمويل الذاتي و المردودية

1.4 - قيد التمويل الذاتي

يرتكز التحليل في هذا المنوال على تحديد الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي المـالي، وبالتالي معرفة مدى مساهمته في تطور مستوى مصادر التمويل الداخلية مـن جهـة، ومـدى إمكانية مؤسسات القطاع على تغطية جزء من مديونيتها طويلة ومتوسطة الأجل من جهة أخرى. وعليه يمكن حسابه من خلال العلاقات التالية :

العلاقة 1 :

الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي المالي (هـ إ ت ذ م) = مخصصات الإهتلاكات و المؤونات ذات الطابع الإحتياطي + النتائج الصافية؛

العلاقة 2 :

نسبة تغطية الديون طويلة و متوسطة الأجل = الديون طويلة و متوسطة الأجل / هـ إ ت ذ م

العلاقة 3 :

نسبة المساهمة في الأموال الخاصة = هـ إ ت ذ م / الأموال الخاصة

تبين النتائج المسجلة في الجدول رقم (**7.VI**)، مستويات الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي للمؤسسات القطاع:

الجدول رقم :8.VI **تطور مستويات الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي المالي لمؤسسات الرياض ما بين 1989-1993** الوحدة: 10^3 دج %

السنة المؤسسة	المؤشر	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	هـ إ ت ذ م	-361494	67750-	-354667	-520444	227175
	د ط م أ / ه إ ت ذ م	15-	03-	29	44	16.5
	هـ إ ت ذ م/أ خ	-	-	-	-	11.5
الرياض قسنطينة	هـ إ ت ذ م	15975	43470-	95849	-530192	68357
	د ط م أ / ه إ ت ذ م	0.9	25-	15	61-	40
	هـ إ ت ذ م/أ خ	0.02-	23.16	2.78	0.12	37.7
الرياض سطيف	هـ إ ت ذ م	97949	179645	562000	338932	725415
	د ط م أ / ه إ ت ذ م	39	19	32	22.2	40
	هـ إ ت ذ م/أ خ	0.036-	0.43-	0.67	0.35	4.61
الرياض تيارت	هـ إ ت ذ م	29444-	68144	9414	82759-	450822
	د ط م أ / ه إ ت ذ م	4.5-	34.8	14	68-	36.9
	هـ إ ت ذ م/أ خ	-	4.69	4.3	2.05-	6.1

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية.

تبين النتائج المسجلة في الجدول أعلاه مايلي :

- تسجيل قدرة تمويلية ذاتية سالبة مصدرها أهمية النتائج المالية السالبة على مستوى ثلاث مؤسسات: الرياض الجزائر و الرياض قسنطينة سنتي 1990 و 1992، والرياض تيارت لسنتي 1989 و 1992. ساهمت هذه الوضعية في تدهور مستوى الأموال الخاصة، وبالتالي تدهور مستوى رؤوس الأموال العاملة. بالنسبة لباقي الدورات، نجدها تميزت بتسجيل قدرة تمويلية ذاتية موجبة بفضل النتائج المالية الصافية الإيجابية إضافة إلى مخصصات الإهتلاكات. ساهمت هذه النتائج بدون شك في تدعيم و تقوية القدرات التمويلية الداخلية للمؤسسات المعنية.

بالنسبة لقدرة سداد الديون طويلة و متوسطة الأجل بواسطة التمويل الذاتي، يمكن تفسيرها في أن هناك 75 % من الحالات تتمثل في ضعف و/أو غياب القدرة التمويلية الذاتية الماليةعلى مواجهة المديونية طويلة الأجل (نسبة تفوق ثلاث سنوات)، و 25% من الحالات تظهر قدرة المؤسسات المعنية على تسديد ديونها طويلة ومتوسطة الأجل بواسطة التمويل الذاتي في آجال أقل من ثلاث سنوات؛

أما مساهمة التمويل الذاتي في تدعيم الأموال الخاصة، فنجدها منعدمة لدى بعـض المؤسسات (الجزائر، قسنطينة، تيارت) خلال بعض سنوات فترة الدراسة، و مقبولة في بعـض الحالات و خاصة رياض سطيف طوال مرحلة الدراسة.

2.4 - قيد ا ردودية

يمكن دراسة قيد المردودية من خلال مؤشرين أساسيين :

- مؤشر المردودية الإقتصادية الذي يحسب بنسبة الفائض الإجمالي للإستغلال على الأصول الإجمالية؛

- مؤشر المردودية المالية الذي يحدد بنسبة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة؛

الجدول رقم :9.VI **تطور معدلات المردودية لمؤسسات الرياض ما بين 1989-1993** الوحدة: %

السنة / المؤسسة	النسبة	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	المردوديـــــة الإقتصادية	1.36	2.34	1.17	1	2.9
	المردودية المالية	غ م	غ م	غ م	غ م	2.9
الرياض قسنطينة	المردوديـــــة الاقتصادية	0.79	1.03	0.97	0.46	3.6
	المردودة المالية	غ م	غ م	-10.87	29.10	
الرياض سطيف	المردوديـــــة الاقتصادية		7.48	6.75	6.63	8.60
	المردودية المالية	غ م	غ م	33.6	17.3	8.6
الرياض تيارت	المردوديـــــة الاقتصادية	3.5	3.1	2.84	8.10	8.10
	المردودية المالية	غ م	-28.6	-34.45	-1.4	4.23

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض و حسابات شخصية

غ م : انعدام المردودية المالية لكون الأموال الخاصة و النتائج المالية الصافية سالبة.

من ناحية المردودية الإقتصادية، يمكن حصر النتائج المسجلة في حالتين :

- الحالة الأولى : تخص مؤسسة الرياض قسنطينة التي عرفت إنعداما شـبه كلـي للمردودية الإقتصادية لكون نشاط الإستغلال لم يتمكن من خلق فوائض مالية إجمالية كافيـة، و بالتالي إستعمال لأصول منعدمة المردودية.

- الحالة الثانية : تخص باقي المؤسسات التي إستطاعت تحقيق نتائج موجبة و غير كافية في نفس الوقت بسبب أهمية نفقات الإستغلال، مما تولد عنه فائض إجمـالي للإسـتغلال ضعيف و ضعف مردودية الأصول المستعملة.

فيما يخص المردودية المالية، فهي كذلك سجلت نتائج غير مرضـية فـي معظـم الحالات، وأحيانا سالبة و أحيانا منعدمة. نجمت هذه الوضعية عـن الغيـاب التـام للأمـوال الخاصة، و كذا النتائج السلبية المسجلة خلال فترة الدراسة.

بعد دراسة مختلف القيود المالية التي ميزت المرحلة ما بين 1989-1992، سوف ندرس وفقا نفس الأدوات مدى تطور هذه القيود خـلال المرحلة ما بـين 1994-1998 التـي تميزت بإدراج إصلاحات إضافية من طرف السلطات العمومية من أجل وضـع حـد للقيـود المدروسة سالفة.

II - تحليل النتائج المالية الجزئية الناتجة عن مرحلة استمرارية الإصـلاحات مـابين 1994-1998

على غرار باقي مؤسسات القطاع العمومي، مست مؤسسات الصناعات الغذائية هي كذلك الإجراءات الناجمة عن مرحلة إستمرارية الإصلاحات الجارية. إنطلاقا من هذا، سـوف نرى ماهي أثار هذه الإصلاحات المكملة على الحياة المالية لمؤسسات قطاع الصناعات الغذائية (الرياض) موضوع الدراسة.

1- توازن الهيكلة المالية

تمحور التحليل حول عناصر تشخيص الهيكلة المالية المتمثلة رأس مال العامـل الصافي الإجمالي، الإحتياجات المالية للإستغلال و الخزينة.

1.1- دراسة رأس مال العامل الصافي الإجمالي(جدول10.VI)

جدول رقم :10.VI **حساب إجمالي رأس مال العامل الصافي مابين 1994-1998** الوحدة: 10^3 دج

السنة / المؤسسة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	-1930497	-1864956	-1645102	-2628160	4151202
الرياض قسنطينة	-1055334	1258136	870590	1576430	1556267
الرياض سطيف	449809	679754	1400473	1209680	3885150
الرياض تيارت	978059	835339	820032	804666	311071
الريـاض سـيدي بلعباس	371418	1211434	953577	119942	1418059

المصدر: وثائق مؤسسات الرياض الشخصية.

تبين النتائج المسجلة في الجدول أعلاه بوضوح تحسن مستوى الأمن المـالي لكـل المؤسسات بإستثناء الرياض الجزائر التي لم تستطيع الخروج من حلقة الإختلال المـالي الـذي تعاني منه. يتغير مستوى إجمالي رأس مال العامل الصافي من سنة لأخرى ومن مؤسسة إلـى أخرى، وهذه التغيرات ناجمة عن عدة عوامل : مستوى النشاط؛ مستوى نتائج الدورة، وخاصة السلبية التي تعمـل علـى تقليص مستـوى الأموال الخاصة (حالة مؤسسة الجزائر)؛ مستويات مصادر التمويل الدائمة و كذا الأصول الثابتة؛ مستوى التطهير المالي المخصص لكل مؤسسـة. لكن ما يمكن الإشارة إليه، هو إنتقال هذه المؤسسات من حالة إختلال مالي إلى وضعية تـوازن مالي ولو غير معتبر للبعض منها.

2.1 - دراسة الإحتياجات ا الية للإستغل

يسمح تحليل هذا المؤشر indicateur بتعريف درجة مدى تطابق تدفقات أصـول الإستغلال مع تدفقات خصوم الإستغلال وهذا ما يمكن إظهاره في الجدول التالي :

جدول رقم : 11.VI **حساب الاحتياجات المالية للإستغلال لمؤسسات الرياض مابين1994-1998** الوحدة: 10^3 دج

المؤسسة / السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	-1092493	-2802495	-1720045	-3671197	-5280861
الرياض قسنطينة	-1092493	-1098474	688659	-481335	-524322
الرياض سطيف	-650674	148077	-16646	-144241	-554918
الرياض تيارت	131674	-271332	-437568	746757	-717696
الريـاض سـيدي بلعباس	134545	315920	-1138165	-723035	-23282

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

تبين النتائج المسجلة أعلاه ثقل مديونية الإستغلال مقارنة بأصول الإستغلال، وهذا يعني أن ظهور فوائض مالية للإستغلال في أغلب الحالات يمكن إرجاعه للجوء العام إلى وسائل التمويل الدورية. لكن ظهور إحتياجات مالية للإستغلال في بعض الحالات ناتج عن أهمية القـيم المحققة بدرجة أولى و قيم الإستغلال بدرجة ثانية بصفة عامة. نجد أن أصول الإستغلال تتغير وسطيا بين 36 % و 42% من مجموع الأصول.

3.1 - تحليل مستوى الخزينة و السيولة

1.3.1 - تحديد مستوى الخزينة

يحدد مستوى الخزينة بالفرق بين القيم المتاحة و السلفات المصـرفية، أو إجمـالي رأس مال العامل الصافي والإحتياجات التمويلية للإستغلال (جدول رقم12.VI)

جدول رقم :.12 **تطور مستوى الخزينة لمؤسسات الرياض ما بين 1994-1998** الوحدة: 10^3 دج

المؤسسة / السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	-265282	937537	74943	1043037	1129658
الرياض قسنطينة	2147887	2356610	1559249	2057765	2080589
الرياض سطيف	1100483	531678	1417119	2652081	4440068
الرياض تيارت	2294733	1106731	1257600	15551423	1028767
الريـاض سـيدي بلعباس	236873	895514	2091742	1842977	1441341

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

ما يمكن إستنتاجه هو التحسن الملحوظ في مستوى خزينة كل المؤسسات، نتيجـة أهمية المديونية قصيرة الأجل التي ساهمت في نفس الوقت في تغطية الأصول الدورية و كـذا جزء من الأصول الثابتة غير المغطاة بواسطة رأس مال العامل في غالب الحالات. في البعض الآخر، أدى تسجيل إجمالي رأس مال عامل صافي إيجابي مصحوبا بفائض تمويلي للإسـتغلال إلى تضخم مبلغ الخزينة. في الحقيقة، المستوى الإيجابي للخزينة راجع إلى التغيير الحاصل في نظام الأسعار للقطاع بداية سنة 1992. قبل هذا التاريخ نجد أن مؤسسة سطيف هي الأولى التي أظهرت رصيدا إيجابيا للخزينة.

2.3.1- تحليل درجة السيولة

يمكن تحليل درجة السيولة بواسطة ثلاث مؤشرات أكثر دلالة : السـيولة العامـة السيولة الآجلة، السيولة الآنية.

الجدول رقم :13.VI **تطور مستوى السيولة مابين 1989-1993** الوحدة: 10^3 دج %

المؤسسة / السنة	النسبة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	السيولة العامة	73	83	85	73	66
	السيولة الآجلة	59	62	60	56	48
	السيولة الآنية	32	39	26	22	24
الرياض قسنطينة	السيولة العامة	120	116	111	122	126
	السيولة الآجلة	101	90	82	97	94
	السيولة الآنية	42	30	20	29	35
الرياض سطيف	السيولة العامة	101	111	123	117	155
	السيولة الآجلة	94	85	89	93	127
	السيولة الآنية	30	25	28	41	69
الرياض تيارت	السيولة العامة	117	119	116	113	1.17
	السيولة الآجلة	92	94	93	93	90
	السيولة الآنية	42	29	26	25	27
الرياض سيدي بلعباس	السيولة العامة	110	130	114	120	126
	السيولة الآجلة	82	83	85	96	107
	السيولة الآنية	56	44	47	48	29

المصدر : الوثائق المحاسبية و المالية للمؤسسات و حسابات شخصية

بالنسبة للسيولة العامة يمكن ترجمتها وفق حالتين :

الحالة الأولى : تخص مؤسسة الجزائر، أين تعد سيولة الأصول المتداولة ضعيفة وهذا ما لا يمكنها من مواجهة تسديد ديونها قصيرة الآجل في الآجال المحددة بواسطة تحويـل أصولها الدورية إلى نقود، إذن مازالت هذه المؤسسة تعاني من ثقل المديونية.

الحالة الثانية : تخص المؤسسات الباقية، أين تعد سيولة الأصول الدورية مقبولـة وبإمكانها مواجهة ديونها الدورية بسهولة في آجالها المحددة.

بالنسبة للسيولة الآجلة، فتعد مقبولة بالنسبة لكل المؤسسات بفضـل أهميـة القـيم المحققة و الجاهزة في هيكلة الأصول المتداولة، مما يمكنها من تغطية جزء هام مـن الـديون قصيرة الأجل.

أما السيولة الآنية، فيمكن إعتبارها مقبولة في بعض الحالات أين نسبتها لم تتجاوز 30% من الديون قصيرة الأجل، و غير مقبولة في جل الحالات بسبب ظهور نسب متفاوتـة. تدل هذه الوضعية على وجود مبالغ معتبرة و مجمدة على مستوى الخزينة .

2- دراسة قيد المديونية

يدرس قيد المديونية من خلال هيكلة مصادر التمويل التي بحوزة كل مؤسسة علـى حدة بناء على تحديد درجة الإستقلالية المالية و المديونية لأقل من سنة جدول رقم (14.VI).

جدول رقم :14.VI **تطور المديونية و الهيكلة المالية مابين لمؤسسات الرياض 1994-1998** الوحدة: %

السنة / المؤسسة	النسبة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	إ م	21	19	17	22	07
	م< 1 سنة	66	73	73	74	80
الرياض قسنطينة	إ م	19	19.5	20	24	30
	م < 1 سنة	44	52	51	47	41
الرياض سطيف	إ م	50	38	74	102	135
	م < 1 سنة	42	46	38	38	33
الرياض تيارت	إ م	42	49	47	75	83.5
	م < 1 سنة	52	48	50	41	41.4
الرياض سيدى بلعباس	إ م	23	21	14	15	16
	م < 1 سنة	42	39	49	44	46

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

تعاني كل المؤسسات من غياب الإستقلالية المالية بسبب النسبة الضعيفة التي تمثلها الأموال الخاصة مقارنة بحجم المديونية الإجمالية، لكن ما يمكن ملاحظته هو عدم فعالية عملية التطهير المالي لبعض المؤسسات لكونها كانت مصحوبة بتسجيل نتائج سلبية ساهمت بشكل مباشر في تقليص مستوى الأموال الخاصة. بالنسبة لمؤسسة سطيف، يظهر أن الإقتراب من الإستقلالية المالية كان سنة 1996، أين أصبحت مستقلة ماليا سنتي 1997 و 1998، (إنتقلت النسبة من 74% سنة 1996 إلى 102% سنة 1997، ثم 135% سنة 1998). هذا التحسن مصدره دخول المؤسسة في سوق البورصة، إذ نتج عنه إرتفاع في مستوى الأموال الخاصة، بفضل إصدار سندات المساهمة في السوق. من جهة أخرى، تمثل المديونية قصيرة الأجل وزنا ملحوظا مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى؛ هذه النسبة سجلت مستويات معتبرة لدى كل المؤسسات، حيث قاربا متوسط المجموعة 49%

عموما، أصبحت المديونية قصيرة الأجل كمصدر تمويلي هيكلي و دائم، وعملية الإستمرارية في التطهير المالي لم تعط ثمارها لكونها لم تمكن هذه المؤسسات الخروج من الخروج التمويل بواسطة المديونية.

3- دراسة التسيير الداخلي لمؤسسات الرياض

سوف نحاول من خلال تحليلنا معرفة مستوى التسيير لهذه المؤسسات من خلال عدة عناصر :

1.3- أهمية النفقات في تشكيل التكاليف

يمكننا تحليل التكاليف من إستخراج الإستنتاجات التالية من الجدول التالي:

الجدول رقم :15.VI **مستوى المصاريف ضمن هيكلة التكاليف لمؤسسات الرياض مابين 1994-1998** الوحدة: %

السنة / التكاليف	1994	1995	1996	1997	1998
المواد اللوازم المستهلكة	51.10	62.60	68	75	78.60
البضاعة المستهلكة	17.85	16.75	16.75	07.7	4.7
مصاريف العمال	11.65	7.55	6.5	8.15	7.50

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

(*) مقارنة التكلفة بإجمالي التكاليف

- تمثل إستهلاكات المواد واللوازم وزنا هاما في هيكلة التكاليف لكل المؤسسـات موضوع الدراسة. هذه الأهمية مصدرها التقلبات التي عرفتها الأسعار على مسـتوى الأسـواق الخارجية للمواد الأولية من جهة، و من جهة أخرى تدعيم هذه المؤسسات بوحدات إنتاجية جديدة و كذا التغطية الكلية لأنشطة التحويل، إضافة إلى عملية التدخل في الأنشطة الملحقة كالمخابز الصناعية، البسكويت، إلخ؛

- تأتي البضاعة المستهلكة في الدرجة الثانية ضـمن مجمـوع التكـاليف خـلال السنوات الثلاث الأولى، لكن معدل المجموعة إتجه إلى الإنخفاض خلال السنتين المتبقيتين.

- أتت مصاريف العمال في المرتبة الثالثة خلال السنوات الثلاث الأولى والثانيـة سنتي 1997 و 1998؛

- بالنسبة للإهتلاكات، تعد ضعيفة نظرا لقدم العتاد الإنتاجي و بداية تجديده بالنسبة لكل المؤسسات؛ إنتقل معدل المجموعة من 5.85% سنة 1994 إلى 2.96% سنة 1998

يبين الجدول التالي حوصلة هذه الإستنتجات :

2.3- تحليل القيمة المضافة

جدول رقم :16.VI **تحليل القيمة المضافة لمؤسسات الرياض ما بين1994-1998** الوحدة: %

المؤسسة / السـنة	النسبة	1994	1995	1996	1997	1998
الرياض الجزائر	الإستهلاكات الوسيطة	75	84.4	87	83.7	84.7
	رقم الأعمال	26	20.3	11.6	14.3	14.25
الرياض قسنطينة	الإستهلاكات الوسيطة	66.9	81.9	83.3	79	84.9
	رقم الأعمال	35.6	19.3	15	19.4	17
الرياض سطيف	الإستهلاكات الوسيطة	70	76.6	80.25	78.75	78.3
	رقم الأعمال	30	24.1	48.6	20.2	22.4
الرياض تيارت	الإستهلاكات الوسيطة	78.2	90.10	86.15	82.2	75.6
	رقم الأعمال	31.15	12.7	12.3	12	17.9
الرياض سـيدي بلعباس	الإستهلاكات الوسيطة	66.5	81.3	88.3	83.9	85.3
	رقم الأعمال	35.75	19.7	8.05	13.9	11.8
معدل المجموعة	الإستهلاكات الوسيطة	71.3	82.85	85	81.55	81.75
	رقم الأعمال	31.75	19.4	17.1	15.95	16.7

المصدر : وثائق المؤسسات و حسابات شخصية

يوضح الجدول أعلاه أن عدم تطابق حجم الإستهلاكات وخاصة من المواد الأولية مع مستوى النشاط يمثل السبب الرئيسي لضعف القيمة المضافة لأغلب مؤسسات القطاع. يمكن إرجاع عدم التطابق هذا، إلى إرتفاع تكلفة المواد الأولية و كذا شروط التسويق غير العادية للمنتوج و المتمثلة في أسعار البيع التي لا تعكس أسعار التكلفة.

على المستوى المالي، نجد أن المدخلات المستعملة في الإنتاج تمتص جزءا هاما من رقم الأعمال، مما يؤدي إلى تقليص الخيرات المالية للمؤسسة المتمثلة في القيمة المضافة. لهذا نجد أن نسبة الإستهلاكات الوسيطة مقارنة برقم الأعمال تفوق 70% كمعدل وسيطي للمجموعة. أما نسبة القيمة المضافة مقارنة برقم الأعمال فتعد ضعيفة، حيث إنتقلت من 31.7% سنة 1994 إلى 16.67 % سنة 1998.

أما فيما يخص توزيع القيمة المضافة على عوامل الإنتاج، فنجد أن اليد العاملة تمثل أكبر حصة، بحيث تجاوزت 50% في بعض المؤسسات (الجزائر و سيدي بلعباس)، لكن في مؤسسة سطيف عرفت هذه النسبة إنخفاضا من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت من 35 % سنة 1994 إلى 22.76 % سنة 1998.

أما المصاريف الأخرى للإستغلال، فتشكل كذلك وزنا هاما في القيمة المضافة حسب الحالة. أدت هذه الوضعية إلى ظهور نتائج ضعيفة و سالبة في بعض الحالات، و بالتالي إنخفاض المردودية الإقتصادية و المالية.

3 .3- تطور مؤشرات الإنتاجية

يبين الجدول أدناه النتائج المسجلة على مستوى الإنتاجية لكل مؤسسة على حدة :

جدول رقم : 17.VI

تطور مؤشرات الإنتاجية لمؤسسات الرياض ما بين 1994-199

الوحدة : %

المؤسسة السنة / المؤشرات	الرياض الجزائر					الرياض قسنطينة					الرياض سطيف				
	1994	1995	1996	1997	1998	1994	1995	1996	1997	1998	1994	1995	1996	1997	1998
مصاريف العمال/القيمة المضافة	54.12	46.30	63.6	68.06	71.67	35.25	44.12	45.77	38.42	34.74	35.34	24.48	27.83	26.23	22.16
رقم الأعمال/عدد العمال	1074	1943	3060	3202	3247	1656	2690	3042	3861	4962	1704	3541	5517	6273	7303
القيمة المضافة/عدد العمال	279	395	356	457	462	590	519	454	749.5	846	512	883	1024	1267	1637
مصاريف العمال/عدد العمال	151	183	226	311	332	208	217	208	288	294	181	216	285	331	363
النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال	-	4	0.4	0.8	-	-	4.34	2.36	3.20	4.68	8.18	4.06	4.80	8.20	10.15

المؤسسة السنة / المؤشرات	الرياض تيارت					الرياض سيدي بعباس				
	1994	1995	1996	1997	1998	1994	1995	1996	1997	1998
مصاريف العمال/القيمة المضافة	38.04	48.95	59.75	72.82	42.76	37.34	46.47	74.75	64.78	68.58
رقم الأعمال/عدد العمال	1582	2418	2429	2441	3408	1136	2030	2183	2399	2914
القيمة المضافة/عدد العمال	493	307	278	306	611	406	399	260	334	344.5
مصاريف العمال/عدد العمال	150	150	166	223	261	152	186	194	216	236
النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال	10.88	0.6	0.56	-	0.9	1.37	1.51	-	-	2.46

المصدر : وثائق المؤسسات وحسابات شخصية

أظهر حساب مختلف مؤشرات الإنتاجية النتائج التالية:

- من خلال مؤشر مصاريف العمال، القيمة المضافة، نستطيع القول أن مصاريف اليد العاملة إمتصت الجزء الأكبر من القيمة المضافة لدى كل المؤسسات، لكونها تمتاز بطابع نسبي، إذ ترتفع بطريقة أكبر من نشاط المؤسسة و باقي تكاليف الإستغلال. سجل هذا المؤشر تطورا هاما في بعض المؤسسات (سيدي بلعباس، الجزائر، تيارت) وإنخفاضا في المؤسستين الباقيتين. يمكن حصر الأسباب المفسرة لهذا التطور فيمايلي:

- ضعف مردودية العمال المصحوب بإرتفاع نسبة الأجر المتوسط، تسريح العمال وفقا للإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية. أظهر مؤشر رقم الأعمال، عدد العمال تطورا إيجابيا بالنسبة لكل مؤسسات القطاع من سنة لأخرى : إنتقلت الحصة المتوسطة للمجموعة من 1.639.8 ألف دينار سنة 1997 إلى 4.366.8 ألف دينار سنة 1998. ونتج هذا التطور عن تحسن نشاط مؤسسات القطاع المصحوب بالإنخفاض في عدد العمال.

- كما عرفت المساهمة الفردية للعمال تحسنا مقبولا بالنسبة للمجموعة، حيث إنتقلت من 456 ألف دينار سنة 1994 إلى 780 ألف دينار سنة 1998 (معدل وسطي).لكي يصبح هذا المؤشر أكثر دلالة، لابد من حساب مؤشر **مصاريف العمال / عدد العمال.** سجل هذا الأخير إرتفاعا متزايدا في نفقات العمالة التي تتحملها المؤسسة على العامل الواحد. لهذا تدفعنا مقارنة هذين المؤشرين الإشارة أن مساهمة العمال في تحقيق القيم المضافة تعد ضعيفة في معظم الحالات لكون نشاط الإستغلال يستهلك جزءا كبيرا من اليد العاملة إضافة إلى نفقات الإستغلال الأخرى.

- تعد نسبة **النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال** غير مرضية لكون ضعف النتائج المسجلة في بعض الحالات و سالبة في البعض الآخر.

تدل هذه المؤشرات بوضوح عن عـدم تحكـم مسـيري هـذه المؤسسات في هيكلة تكاليف الإستغلال، و التي معظمها ناتج عـن ضـعف مرونة بعض القيود السالفة الذكر.

3.3 - حساب الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي المالي

يعتمد ليل مستويات التمويل الذا على نفس ا ؤشرات ا ستعملة حسابه خلال ا رحلة السابقة.

لجدول رقم :18.VI **تطور مستويات التمويل الذاتي لمؤسسات الرياض ما بين 1994-1998** الوحدة: 10^3 دج

1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر	السنة / لمؤسسة
763519-	511510	497817	727131	592266	هـ إ ت ذ م	الرياض الجزائر
38.6-	50.5	25.1	47	33	دطم أ /هـ إ ت ذ م	
36.9-	22.4	22.4	34.7	27.5	هـ إ ت ذ م/أ خ	
1442233	1242626	687551	827478	238766-	هـ إ ت ذ م	الرياض قسنطينة
28.8	24.7	14.5	17.3	5.36-	دطم أ /هـ إ ت ذ م	
56.8	54.6	29.4	38	9.25-	هـ إ ت ذ م/أ خ	
1626488	1954334	1566113	855594	698880	هـ إ ت ذ م	الرياض سطيف
83.6	95	50.5	25	26.1	دطم أ /هـ إ ت ذ م	
15.45	24.2	27	26.70	21.25	هـ إ ت ذ م/أ خ	
343460	315145	346252	377358	689631	هـ إ ت ذ م	الرياض تيارت
7.5	13.7	18.9	21.6	35.9	دطم أ /هـ إ ت ذ م	
4.9	5	10.9	13.10	25.2	هـ إ ت ذ م/أ خ	
465977	412084	385388	291153	302323	هـ إ ت ذ م	الرياض سيدي بلعباس
10	7.5	7.3	6.5	9.3	دطم أ /هـ إ ت ذ م	
32	29.4	24	17.3	20.8	هـ إ ت ذ م/أ خ	

بإستثناء الرياض تيارت، باقي المؤسسات بحوزتها هوامش تمويلية ذاتيـة إيجابيـة مقبولة نوعا ما لكونها ساهمت في تغذية الأموال الخاصة بنسب متغيرة حسب الحالـة. ترجع هذه المساهمة الإيجابية لمكونات المؤشر في حد ذاته : تؤدي أهمية الإهتلاكـات مقارنة بالنتائج المالية السالبة إلى ظهور هوامش إجمالية ذاتية مالية موجبة. لكن تبقـى

النتائج الصافية من أهم المكونات التي تساهم في تدعيم الأموال الخاصة على إعتبار أن الإهتلاكات مجرد مخصصات تستعمل في تجديد الإستثمارات.

ميدانيا، نجد أن مصادر التمويل الذاتي ساهمت بنسب متغيرة في تدعيم الأمـوال الخاصة، وتغطية الديون طويلة و متوسطة الأجل من مؤسسة لأخـرى و مـن سـنة لأخرى.

4.3 - حساب المردودية

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات المردودية ما بين 1994-1998:

الجدول رقم :19.VI **حساب نسب المردودية لمؤسسات الرياض ما بين 1994-1998** الوحدة: 10^3 دج

السنة / المؤسسة	معدل المردودية (م م)	1989	1990	1991	1992	1993
الرياض الجزائر	م م الإقتصادية (1)	6	9	4.5	5	4
	م م المالية (2)	8.25-	13.11	3.6	6.2	غ م
الرياض قسنطينة	م م الإقتصادية	17.6	10.3	8.1	13.4	16.2
	م م المالية	42.5	11.8	7.2	19.5	22.8
الرياض سطيف	م م الإقتصادية	11.6	20	16.8	16.9	18
	م م المالية	9.5	8.26	15.6	11.56	13.3
الرياض تيارت	م م الإقتصادية	-	-	-	1.65	5
	م م المالية	-	-	-	1.1	1.3
الرياض سيدي بلعباس	م م الإقتصادية	15.8	9.6	1.8	4	5
	م م المالية	3.55	5.1	0.5	13	11.4

(1) م م الاقتصادية = (الفائض الإجمالي الإستغلال / إجمالي الأصول) * 100

(2) م م المالية = (النتيجة المالية الصافية / الأموال الخاصة) * 100

من خلال النتائج المسجلة، تظهر المردودية الإقتصـادية ضـعيفة خـلال بعـض الدورات و مقبولة في أخرى:

الحالة الأولـى : مست الرياض الجزائر و بشكل أكبر الرياض تيارت، و الرياض سيدي بلعباس أين تكاد النسب تكون منعدمة. يمكن ترجمت هذه الوضـعية يمكـن ترجمتهـا بإستعمال أصول ضعيفة المردودية و غير قادرة على تسجيل فوائض إجماليـة كافيـة للإستغلال.

الحالة الثانية : مست مؤسستي قسنطينة و سطيف، بحيث معـدلات المردوديـة الإقتصادية تعد مقبولة لكونها بلغت 16.2% و 18% سنة 1998.

أما فيما يخص المردودية المالية، فلم يطرأ عليها تحسن بالنسبة لمعظم المؤسسـات لكون ضعف نتائجها الصافية من جهة، و كذا أثر الرافعة المالية مـن جهـة أخـرى. وعليه يمكن ترجمة هذه الوضعية بالضعف المسجل فـي مـردود الأمـوال الخاصـة المستثمرة.

لكن لوحظ تحسن على مستوى مؤسستي قسنطينة و سطيف، بداية من سنة 1997 للمؤسسة الأولى و 1996 للمؤسسة الثانية. هذا التطور راجع أساسا إلى الإرتفاع الحاصل في مردود الأموال الخاصة عن طريق النتائج المالية المسجلة من سنة إلى أخرى.

الآن بعد تطرقنا لتحليل القيود من جانبها المالي الجزئي عبر مرحلتين متكـاملتين، نعرض في المحور الموالي حوصلة نتائج المتوصل إليها.

III - حوصلة نتائج التحليل SYNTHESE DES ANALYSES

سوف نتطرق الآن إلى تحليل التطور الذي حدث علـى مسـتوى الوضـعية الماليـة للمؤسسات المدروسة من خلال المؤشرت المعتمدة سابقا.

1- الحالة المالية

1.1- التوازن المالي

يمكن الإشارة الى أن الحالة المالية للمؤسسات موضوع الدراسة إنتقلت من وضعية إختلال مالي الى وضعية توازن مالى، و هذا ما يفسره التحسن الملحوظ الذي طرأ على رؤوس الأموال العاملة، بإستثناء الرياض الجزائر التى لازالت تعانى من إختلال في هيكلتها المالية .

بالنسبة للإحتياجات التمويلية للأستغلال في مجملها سالبة خلال الفترتين المدروستين. و هذا راجع إلى كون المؤسسات الرياض تعتمد بشكل كبير على التمويل الدوري الذي أصبح هيكليا. على مستوى الخزينة , يلاحظ تطور مقبول نتيجة تحسن رأس مال العامل المصحوب بالفوائض التمويلية للإستغلال من جهة، و من جهة أخرى نتيجة التغير الإيجابي بواسطة تحرير نظام الأسعار .

2.1 المديونية

كل المؤسسات غير مستقلة ماليا بإستثناء " الرياض سطيف " خلال السنتين الأخرتين. يفسر عدم الإستقلالية بالنسبة الضعيفة التى تمثلها الأموال الخاصة مقارنة بحجم المديونية الخارجية بالرغم من برامج التطهير المالي التى إستفادت منها هذه المؤسسات. فيما يخص المديونية لأقل من سنة، فقد بلغت نسبا متفاوتة بالنسبة لكل المؤسسات، حيث فاقت 50 % بالنسبة للمرحلة الأولى و 33 % للمرحلة الثانية مقارنة بإجمالي مصادر التمويل.

2- وضعية التكاليف

بالنسبة للمرحلتين، ساهم عدم التطابق بين مستوى النشاط و الإستهلاكات الوسيطة بشكل أكبر في ظهور قيم مضافة ضعيفة؛ يمكن إرجاع عدم التطابق هذا إلى إرتفاع تكلفة المواد المستهلكة من جهة، و شروط التسويق غير العادية بواسطة الأسعار من جهة أخرى. بينما مصاريف اليد العاملة، فتمثل هي الأخرى عنصرا هاما في تشكيل التكلفة بعد الإستهلاكات الوسيطة، لذا فهي تمتص قسطا معتبرا من القيمة المضافة مما أدى إلى ضعف قدرة المؤسسة في تغطية باقي تكاليف الإستغلال.

3- التمويل الذاتي و المردودية

1.3- التمويل الذاتي

تميزت أغلب الحالات بظهور قدرة تمويلية ذاتية سالبة بسبب الخسائر الكبرى والتى لم يمكن تعويضها بمخصصات الإهتلاكات و المؤونات ذات الطابع الإحتيـاطي. وأدت هذه الوضعية إلى ضعف قدرة سداد الديون طويلة و متوسطة الأجل.
أما مساهمة التمويل الذاتي في تدعيم الأموال الخاصة، فنجـدها منعدمـة لـدى جـل المؤسسات (الجزائر، قسنطينة، و تيارت) خلال بعض سنوات فترة الدراسة .

2.3- المردودية

عرفت المردودية الإقتصادية خلال سنوات الدراسة عدم تمكن النشاط الإستغلالي من خلق فوائض مالية إجمالية للإستغلال بإستثناء " الرياض سطيف " التي سجلت نتائج مقبولـة بفضل رفع رأس المال عن طريق دخولها في سوق البورصة.

خلاصة الفصل

خلاصة هذا الفصل تدفعنا الى القول أن مؤسسات قطاع المنتوجات مـن الحبـوب و مشتقاته، بالرغم من سياسة الحماية والإمتياز التي منحت له من طرف السلطات العمومية، نجده لم يستطع التخلص من القيود المالية التقليدية التي تواجهه و المتمثلة في عدم القدرة على تقويم الهياكل المالية، التحكم في هيكلـة التكـاليف، رفـع **مسـتويات الإنتاجيـة و المردودية...الخ.**

نظرا للمحيط الجديد الدي تتواجد به المؤسسة العمومية الإقتصادية يفرض عليهـا اضافة الى القيود السابقة قيود أخرى تميز هذا المحيط ناجمـة عـن منافسـة القطـاع الخاص الذي عرف تطورا ملحوظا خاصة في ميدان الصناعات الغدائية.

الـخـاتـمـة

الـخـاتـمـة

تتمحور إشكالية البحث المقدم حول القيود المالية التي يعاني منها القطـاع العمـومي الإنتاجي في الجزائر و هذا لكونه أظهر عجزا واضحا في ميدان خلق الموارد المالية الكافيـة التي تحقق له ديمومته دون اللجوء إلى الدولة بواسطة موارد الخزينـة العموميـة و النظـام المصرفي.

هذه الإشكالية تم معالجتها عبر ستة فصول مشكلة لمحتوى الأطروحة بإسـتعمال الأدوات و إتباع المنهجية المشار إليها في المقدمة من خلال الفرضيات الثلاث، ليتم بعد ذلك إختبار هذه الفرضيات، تقديم النتائج المتوصل إليها في الدراسة و أخيرا آفاق البحث.

تميزت بداية الثمنيات بظهور واضح لنقائص التسسيير المخطط التي ميـزت مؤسسـات القطاع العمومي الإنتاجي. ونظرا لأهمية الإستثمار العمـومي، نجـد أن مسـتويات الإنتـاج والمردودية لم تعرف أي تحسن، لكن تبعية الدولة للعالم الخارجي في ميدان إسـتيراد المـواد الأولية الخاصة بتشغيل الجهاز الإنتاجي و المواد الغذائية أخذت شكلا متزايدا و مسـتمرا. إذ عرفت هذه المرحلة تذبذبات في إنجاز المشاريع الإستثمارية مما نجم عنه تكاليف إضـافية زيادة على الأموال المستثمرة و المحددة سابقا، يضاف إلى ذلك نقص الإسـتغلال للمشـاريع المنجزة وبالتالي ظهور مردودية ضعيفة .

على المستوى المالي، تم تغذية الطلب الإجمالي بواسطة إعانات الإسـتهلاك و التوسـع النقدي الهام و هذا ما يبين أساسا تمويل المؤسسات العمومية من طرف البنوك التجارية و كذا الإصدارالنقدي لتغطية العجز الميزاني.

في هذا السياق، ظهرت عدم مرونة نظام التخطيط المركزي بصفة واضحة، سنة 1986، بسبب تراجع سعر النفط الذي أدى إلى إنخفاض محسوس في موارد الميزانية التى كانت تعتمد أساسا على قطاع المحروقات. أثرت هذه الوضعية بشكل كبير على السلوك المالي لمؤسسـات القطاع العام الإنتاجي مما أحدث تغيرا في سياسة الدولة تجاه هذا القطـاع. وبعبـارة أخـرى دفعت هذه الأزمة السلطات العمومية إلى الشروع في عملية شاملة للإصلاحات الهيكلية التـي كانت تهدف إلى محاربة إنعدام فعالية الإقتصاد الوطني الناجمة عن هشاشة إجراءات الإقتصاد المركزي.

في هذا الإطار، ركزت الإصلاحات التى شرع فيها سنة 1988 على الجانـب القـانوني، والمؤسسي للقطاع العمومي الإنتاجي، لذا تم إتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال:

- إستقلالية المؤسسات العمومية من أجل تحسين شروط تشغيلها وسط محيط منعدم القيـود في ميدان التسيير و إتخاذ القرار؛
- إنشاء صناديق مساهمة تلعب دور الوسيط بين الدولة و المؤسسات العمومية. تشكل حقيقة هذه الهيئات توافقا بين ضرورتين متناقضتين لأن الدولة تخلت عن دورهـا فـي التسـيير المباشر للمؤسسات العمومية و إحتفظت بحق الملكية بواسطة هذه الصناديق؛
- الإنسحاب التدريجي للخزينة العمومية من حلقة تمويل المؤسسات العمومية و ترك المجـال للجهاز المصرفي.

هذا التغيير في سلوك الدولة جعل المؤسسات العمومية تواجه عدة قيود في ميدان التموين، إنخفاض الإنتاجية، تضخم التكاليف، و تفاقم الخسائر التي أصبحت ذات طابع هيكلي. وإذ تـم تطبيق هذه الإجراءات فسوف تقود إلى زوال جزء كبير من القطاع العمومي.

في هذا الصدد، كان النموذج المنتهج من خلال إعادة الهيكلة الصناعية يهدف إلى إعـادة تحريك القطاع العمومي الإقتصادي، تطوير الصادرات و إدماج الإقتصاد الوطني في السـوق الدولية. تم تجسيد هذا النموذج من خلال إصلاح المحيط الداخلي بواسـطة بـرامج التطهيـر المالي و المحيط الخارجي بواسطة تعديل وسائل الضبط الإقتصادي. فيمـا يخـص المحـيط الداخلي، ما يمكن الإشارة إليه هو أن كل عمليات التطهير المالي التى إستفادت منها المؤسسات العمومية لم تمكنها من تنويع مالي حقيقي و نهائي لهياكلها المالية. إذ وجد المسيرون أنفسـهم أمام الحقيقة الإقتصادية التي فرضها المحيط الإقتصادي الجديد المتمثل فـي الإنتقـال بـدون شروط إلى إقتصاد السوق. أما فيما يخص المحيط الخارجي،فنجد أن التعديلات التـي طـرأت على وسائل الضبط الإقتصادي لتمكين المؤسسات العمومية التخفيف من القيود الماليـة التـي تعاني منها لم تعرف إصلاحا حقيقيا و هذا للأسباب عدة:

- عرف نظام الأسعار الذي يمثل ميكانيزما هاما لخلق الموارد المالية تأخيرا في التجسيد عبر المراحل التى مر عليها الإصلاح؛ فتجسيد هذا الميكانيزم يتطلب تبني إجراءات حقيقية تهـدف إلى الإنتقال دون رجعة من نظام أسعار إدارية إلى تحرير كلي للأسعار حتى تتمكن المؤسسة العمومية من تحديد أسعارها تماشيا مع حقيقة السوق.

- الإصلاح الجبائي الذي كان الهدف منه تخفيف ثقل التكلفة الجبائية على الوضعيات الماليـة للمؤسسات العمومية، يتجلى من خلال تخفيض العدد الهائل لنسب الجباية من خلال الإنتقـال إلى نظام الرسم على القيمة المضافة من جهة، و تخفيـف نسـب الضـرائب علـى أربـاح المؤسسات (الدفع الجزافي، الرسم على النشاط الصناعي و التجاري) من جهة أخرى .

- السياسة النقدية : كانت هذه السياسة دائما منافية لأهداف المؤسسة العمومية. في هذا الميدان يجب الإشارة إلى أن تدهور سعرصرف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأخرى و خاصة للدول الموردة نجمت عنها آثارا حقيقية علىهيكلة التكاليف، مما أدى إلى زيادة في تكلفة المواد الأولية المستووردة غير المحملة على سعر البيع و تفاقم التكاليف الناجمة عن خسارة الصرف. كما تعتبر سياسة القرض غير مرنة، بحيث أن إرتفاع تكلفة المديونية أحدث آثارا على نتائج النشاط من خلال تضخم المصاريف المالية التى يستحيل على المؤسسة مراقبتها من جهة، و على المردودية المالية بحيث يصعب تعويض تكلفة المديونية بواسطة المردودية الإقتصادية من جهة أخرى .

في الميدان الداخلي، لم تتمكن المؤسسة من التحكم في تسيير هيكلة تكاليفها، لكن من خلال الإصلاحات تم إتباع سياسة تهدف إلى مراجعة السياسة الإجتماعية القديمة من خلال إدراج معيار إنتاجية العمالة عن طريق تقليص عدد العمال.

أما فيما يخص مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، بعد ما كانت تمتاز بخصوصيات بفضل طبيعة نشاطها و مكانتها الإجتماعية و الإقتصادية، أصبحت في إطار الإصلاحات تخضع لنفس الإجراءات المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية الأخرى. لكن ما يمكن توضيحه من الناحية المالية الجزئية هو التحسن الطفيف الذي عرفته بعض المؤسسات في ميدان التوازن المالي، و إبقائهاعلى القيود الأخرى.

نتائج إختيار الفرضيات: توصل الباحث من خلال الفرضيات الأساسية الثلاث إلى النتائج التالية :

في الفرضية الأولى الخاصة بالعلاقات التي ميزت الدولة و المؤسسات العمومية، توصلنا إلى أن مرحلة التخطيط إتسمت بوجود علاقات تعاونية متينة. هذه العلاقات جعلت الدولة تتواجد في مركز متخذ القرار و المؤسسة أداة تنفيذ. جعلت هذه الوضعية المؤسسة تتقيد بما تصدره الدولة مما أبعدها عن تحقيق الأهداف المخولة لها، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات الإقتصاد الليبيرالي .

الفرضية الثانية الخاصة بالوضعية المالية المزرية التي تعيشها المؤسسات العمومية، تؤكد أنها كانت نتاج التسيير المركزي الذي كلف هذه المؤسسات بمهمة إجتماعية أبعدتها عن حقيقتها الإقتصادية. هذا الدور التنموي جعل مؤسسات القطاع العمومي تشتغل في محيط داخلي وخارجي صعب، تولدت عنه آثار و قيود جعلت هذه المؤسسات غير قادرة على الخروج من حلقة الإختلالات المالية بالرغم من الدعم الهام المقدم من طرف السلطات العمومية .

الفرضية الثالثة الخاصة بظهور الملامح الأولى لإعادة النظر في طـرق و منـاهج تسـيير المؤسسة العمومية، تبينت من خلال إخفاق التخطيط المركزي في تقـويم القطـاع العمـومي. إذ إنتهجت الدولة سياسة مخالفة لما كانت عليها؛ تتمثل هذه السياسة في لامركزية التسيير من خـلال إستقلالية المؤسسات التي صاحبها إعادة تنظيم القطاع العمومي من خلال الإنسـحاب التـدريجي للدولة من تسيير، توجيه، و دعم المؤسسات العمومية، بناءا على الإتفاقيات المبرمة مـع الهيئـات المالية الدولية.

نتائج الدراسة

لقد مكننا هذا البحث من الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- كانت القيود المالية و لازلت تميز العديد من المؤسسات سواء التـي تشـتغل فـي النظـام الإشتراكي أو الرأسمالي في الجزائر؛ إذ نجد أن النظام الأول تميز بوجـود قيـود مخفيـة بفضل الدور الهام الذي تلعبه الدولة في حماية القطاع العمومي بصفة عامة من خلال تـدخلها في كل الميادين: التخطيط التوجيه الإستثمار، التمويل، إلخ. لكن ما يمكن قولـه هـو أن هـذا السلوك من الحماية الإقتصادية يعود إلى الخاصية التي تمتاز بها الجزائر و المتمثلة في عوائد المحروقات التي ساعدت على التكفل التام بتمويل الإقتصاد الوطني.

- سلوك الحماية الذي إستفادت منه المؤسسات بدأ يتغير منذ سنة 1986، تاريخ ظهور نقائص التخطيط المركزي من خلال تدهور القدرات المالية للدولة التي أصبحت غيـر قـادرة علـى التكفل التام، كما كان الحال في السابق، بدعم القطاع العمومي. هذا التدهور مصدره الأزمـة البترولية التي زعزعت حجم الموارد المالية في وقت كان فيه عامل الأولوية فـي التمويـل و التدعيم هو السائد؛

- إن الأزمة المالية التي مست الدولة جعلها تشرع إبتداء من سنة 1988 فـي الإصـلاحات الإقتصادية، إذ إستفادت المؤسسات العمومية الإقتصادية من الإستقلالية المالية. كـان لهـذا الإصلاح نظرة واقعية متمثلة في بداية تغيير سلوك الدولة تجاه القطاع العمومي الإنتـاجي. لتجسيد ذلك شرعت السلطات العمومية في تقويم مؤسسات هذا القطاع من خـلال بـرامج التطهير المالي كمرحلة أولى، بحيث يتسنى لها تقويم هشاشة هياكلها والإستفادة من تركيبـة مالية تسمح لها تحقيق إستمراريتها في المستقبل دون دعم الدولة. في الواقع لم يمكن التطهير المالي هذه المؤسسات من الخروج من القيود المالية التي ورثتها عن نظام التسيير القديم؛

- نظرا لضعف نتائج الإصلاح المالي خلال المرحلة الأولى، بادرت السلطات العمومية بمواصلة عملية التطهير المالي و تعديل وسائل الضبط الإقتصادي. يتمثل الهدف الأساسي من هذه العملية في الإنسحاب الكلي للدولة و تحضير المؤسسات العمومية للإنتقال إلى إقتصاد السوق، لكن كل هذه الإجراءات لم تؤد بأغلبية المؤسسات إلى الوصول إلى تقويم مالي و نجاعة إقتصادية مقبولة، لهذا شرع في إتخاذ إجراءات منبثقة عن الإتفاق الذي أبرمته الجزائر مع الهيئات المالية الدولية الذي يقضي بإعادة الهيكلة الصناعية للقطاع العمومي الإنتاجي. هذا الإتفاق كانت له نتائج وخيمة على المسعى الإقتصادي و الإجتماعي: تصفية المؤسسات ضعيفة المردودية المالية و الإقتصادية، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تسريح العمال و إدراج التشغيل بالعقود؛

- عموما مايمكن إستخلاصه من التجربة التي خاضتها الجزائر في ميدان الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، أن مرحلة الإنتقال تعد مرحلة صعبة التسيير نظرا لوجود عاملين أساسيين و متكاملين في نفس الوقت: الأول متعلق بإقتصاد وطني هش نجم عنه تكلفة إجتماعية و إقتصادية هامة؛ الثاني يخص إعادة بعث إقتصاد لم يستفد من إستقرار حقيقي ذي مستوى نمو يخضع إلى بعض العوامل المرتبطة بالمحيط الخارجي(الموارد الميزانية المرتبطة بأسعار المحروقات و صعوبة التحكم في ميكانيزمات الضبط الإقتصادي). هذا يعني أن غياب نظرة واضحة للإصلاحات أدت إلى ظهور نموذج إقتصادي وسطي يتميز بنوع من التكامل بين النظامين، الإشتراكي و الرأسمالي "المخطط والسوق". لهذا، يجب القول أن عملية الإنتقال تمت بصفة مخالفة لحقيقتها من طرف السلطات العمومية، بماأن هذه الأخيرة إحتفظت بدورها من خلال تدخلها في ميدان الإستثمار لتقوية وجودها في مجال السياسة الصناعية من جهة و غياب إرادة سياسة حقيقة للإنتقال إلى الإقتصاد السوق.

أفاق البحث

تناولت هذه الأطروحة القيود المالية التي ميزت المؤسسات العمومية منذ نشأتها عبر مراحل مختلفة. هذه القيود تم دراستها من خلال العوامل المؤثر على المستويين الجزئي والكلي، كما كان يمكن أن يعالج الموضوع من وجهة نظر أخرى، و هي البحث عن القيود المتعلقة بأنماط الإنتاج، التسيير، التسويق التي لها علاقة مباشرة مع الموضوع المعالج في هذه الأطروحة، لذا يمكن أن تكون هذه العناصر التي لم تتعرض لها الأطروحة موضوع أبحاث أخرى في المستقبل .

الـملاحـق بـالبـحـث

الملحق رقم 01 الوثائق المحاسبية والمالية لمؤسسة " الرياض " الجزائر ما بين 1989-1998

الملحق رقم 02 **الوثائق المحاسبية والمالية لمؤسسة " الرياض " سطيف ما بين 1989-1998**

الملحق رقم 03 **الوثائق المحاسبية والمالية لمؤسسة " الرياض " قسنطينة ما بين 1989-1998**

الملحق رقم 04 **الوثائق المحاسبية والمالية لمؤسسة " الرياض " تيارت ما بين 1989-1998**

الملحق رقم 05 **الوثائق المحاسبية والمالية لمؤسسة " الرياض " سيدي بلعباس ما بين 1994-1998**

قائمة ا راجع

أولا مراجع باللغة العربية

- الرسائل والأطروحات :

1- دحية عبد ا فيظ، علاقة البنوك التجارية با ؤسسات الإقتصادية حالة ا زائـر بـ ا اضي وا ستقبل، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ا اجيستر علوم التسيير فرع ا الية، ا درسة العليا للتجارة، ا زائر، 1997

2- قـدى عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدوليـة، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1995.

ثانيا مراجـع باللغة الأجنبيـ ـة:

1- Ouvrages

1- A.BEAUCHAMP, « Guide des paradis fiscaux », Paris, GRASSET, 1989.

2- A.BENCHARIF, « La filière blé en Algérie », Paris, KHARTALA, 1996.

3- A.BRAHIMI, « L'économie algérienne », Alger, OPU, 1991.

4- A.CAPIEZ, « la valeur ajoutée économique », Paris, MASSON, 1975

5- A.HENNI, « Economie de l'Algérie indépendante », Alger, ENAG, 1991.

6- A.KHALIL, « l'organisation de l'économie nationale », Alger, SNED, 1972.

7- A.LAMIRI, « Gérer l'entreprise publique », Alger OPU, 1993

8- A.LAMIRI, « L a crise économique en Algérie », Alger, Presse, 2000

9- A.SID AHMED, « Economie politique de la transition dans les pays en développement », Alger, PUBLISUD, 1996.

10- B.BELLAICHE , « Le contrôle des comptes », Paris, DUNOD, 1969

11- B.COLASSE, « Gestion financière », Paris, Impression Universitaire, 1982.

12- B.COLASSE, « La rentabilité de l'entreprise », Paris, DUNOD, 1982

13- B.GERMOND, « Audit financier », Paris, CLET, 1987.

14- C.PEROCHON et J.FLEURIET, « Analyse comptable et gestion prévisionnelle », Paris, FOUCHER, 1982

15- F.CRUCIFIX et A. DERNI, « Symptômes de défaillances et stratégie de redressement d'entreprise », Paris, 1996.

16- F.AFTALION et B.DUBOIS, « Théorie financière », Paris, PUF,1974.

17- G.ALFONSI et P.GRADJEAN, « Pratique de la gestion financière », ORGANISATIONS, 1977.

18- G.DEPALLENS et J.P.JOBART, « Gestion financière de l'entreprise », Paris, SIREY,1986.

19- G.FRACHON et Y.ROMANET, « Comprendre et maîtriser l'évolution financière de l'entreprise », Paris, CLET, 1985.

20- H.BENISSAD, « Economie de développement de l'Algérie », Alger. OPU, 1987.

21- H.BENISSAD, « L'entreprise et la banque », Alger OPU, 1994.

22- H.BENISSAD, « La réforme économique en Algérie », Alger, OPU, 1991.

23- H.TEMMAR, « Structure et modèle de développement en Algérie », Alger, SNED, 1974.

24- H.TEMMAR, « Structures et modèles de développement de l'Algérie », Alger, SNED,1984

25- J. de GUERNY et J.C GUIRIEC, « Contrôle de gestion et choix stratégiques », Paris, DELMAS, 1998.

26- J.F DAIGNE, « Dynamique du redressement d'entreprise » , Paris, ORGANISATION, 1986
.

27- J.PILVERDIER – LATREYTE, « Finance d'entreprise », Paris, ECONOMICA, 1984

28- J.RICHARD, « Analyse financière et Audit des performances », Paris, 1993.

29- L. BERNET et ROLLANDE, « Principes de technique bancaire », Paris, DUNOD, 1999.

30- M. LANOIX, « La gestion du fonds de roulement », Montréal, 1979

31- M.BELAIBOUD, « Gestion stratégique de l'entreprise publique algérienne », Alger OPU, 1986

32- M.BENACHENHOU(coordination), « L'entreprise et la banque », Alger, OPU, 1994.

33- M.BENACHENHOU, « Dette extérieure, corruption et responsabilité politique », Alger, DAHLEB, 1998.

34- M.COLIN, « Etude du risque économique et financier de l'entreprise », collection

Institut technique de banque, Paris, 1985.

35- M.ECREMENT, « Indépendance politique et libération économique », Alger, OPU.1991

36- M.FLEURIET et P.KIENAST, « Comment assurer la bonne marche financière de son entreprise »,
Paris, L'USINE,1980.

37- M.LAVIGNE, « L'Europe de l'Est du plan au marché », Paris, LIRIS, 1992.

38- M.PHILIPE, « Rôle de l" Etat dans le financement », Paris, DUNOD, 1970

39- M.ROCHE, « Maîtrise des flux financiers », Paris, ORGANISATION, 1986.

40- M.S.BALI, « Organisation du secteur public en Algérie », Alger OPU, 1988.

41- M.Y.FERFARA, M.BENGUERNA, « Modernisation des entreprises : Enjeux et trajectoire », Alger, CASBAH, 2001.

42- N.M'HAMSADJI, « 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne », Alger ENAG,1998

43- O.BOUKHEZAR, « Equilibre financier des entreprises », Alger, OPU, 1983.

44- P.APTER, « La rentabilité des capitaux dans l'entreprise », Paris, ORGANISATION,1975

45- P.CONSO et R.LAVAUD, « Fonds de roulement et politique financière », Paris, DUNOD, 1982.

46- P.FABRE, «Utilisation de l'analyse de filière pour l'analyse économique des politiques», FAO 1994.

47- P.RAMAGE, « Analyse et Diagnostic financier », Paris, ORGANISATION, 2001.

48- R.LAVAUD et J.ALBAUT, « Ratios et gestion de l'entreprise », Paris, DUNOD, 1986.

49- S.MOUHOUBI, « L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques », Alger, OPU, J.1998.

50- T.BELLOULA, « La gestion socialiste des entreprises », Alger, SNED, 1981.

51- T.HAFSI, « Entreprise publique et politique industrielle », Paris, Mc. GRAW, 1984.

52- W.BERANE, « La gestion du fonds de roulement », Paris, DUNOD, 1972

53- Y.DEBBOUB, « Le nouveau mécanisme économique », Alger, OPU, 1995.

54- VIZZAVONA , « Pratique de gestion et Analyse financière », Alger, BERTI,1991.

2-1 Les périodiques :

1- L'Algérie en quelques chiffres, MPAT, 1979-1982

2- Révolution africaine n°1270, juillet 1988

3- Pour l'industrie(revue du secteur de l'industrie lourde) : autonomie des entreprises, n° 13 / 89.

4- L'autre(la revue de l'entreprise) n°7 : banques et l'accès au crédit, septembre 1990

5- Les cahiers de la réforme (1 à 4), 1990, ENAG éditions, 1990

6- Bulletin des services fiscaux n°2, ministère des finances(DGI), juillet 1991

7- Bulletin statistique n°29(revue de l'ONS) : prix et tensions inflationnistes 1982-1992

8- Eco-technics n° 7 : note de conjoncture de l'économie algérienne, janvier 1991

9- Conjoncture n° 12, novembre 1992

10- L'économie n°6 , quelles hypothèses pour l'inflation en 1993 ,APS, juillet 1993

11- Finances et développement volume 28, n° 1: choix environnementaux et développement, mars 1993

12- l'économie n°1 : le fardeau de la dette, édition AAPS, février 1993

13- Mutations n°3 : le financement des importations, édition CNC d'Algérie, avril 1993

14- l'économie n° 17 : la restructuration industrielle, édition AAPS, septembre 1994

15- Mutations n°8 : l'Algérie à l'heure des ajustements, édition CNC d'Algérie, juin 1994

16- Mutations n°7 : la fiscalité face à un défi, édition CNC d'Algérie, mars 1994

17- Revue algérienne de comptabilité et d'audit n°2 : la privatisation des entreprises, trimestre 1994

18- Révolution africaine n° 1582 du 22 au 28 juin 1994

19- Bulletin des services fiscaux n°8, ministère des finances(DGI), septembre 1994

20- l'économie n° 28 : le continent africain, AAPS, 0ctobre 1995

21- Mutations n° 12 : les règles du jeu de la concurrence, édition CNC d'Algérie, 1995

22- l'entreprise et la fiscalité : direction générale des impôts , 1995

23 - Mutations n°15 : les instruments financiers facteurs de réformes, édition CNC d'Algérie, mars 1996

24- Problèmes économiques n° 2.510-2-511 : la croissance économique, 5-12, mars 1997

25- Les cahiers du CREAD N° 39(le trimestre 1997)

26- Problèmes économiques n° 2.504, du 22 janvier 1997

27- Problèmes économiques n° 2.5.16, 16 avril 1997

28- Tassili n°9, avril, mai, juin 1997

29- Revue algérienne de comptabilité et Audit n°6 : les informations que doit fournir l'entreprise
dans ses états financiers, 2ème trimestre 1997.

30- Ecotechnics : l'année Rapport final de la commission national d'évaluation du système
fiscal algérien mars 1998

31- Bilan économique et social, 1998

32- Alternatives économiques n°195, septembre 2001

33- Investir n°2 : les cadres à la casse, décembre 2001-janvier 2002

34- Pme- magazine n° 01, janvier 2002

3- **Rapports**

1- Rapport général du deuxième plan quinquennal 1985-1989, janvier 1980

2- Synthèse du bilan économique et social de la décennie 1967-1978, MPAR, mai 1980

3- Rapport général relatif à l'autonomie de l'entreprise, 1988.

4- Rapport sur la situation économique et social dans le monde, Nations Unies, 1995.

5- Rapport du CNAT, réhabilitation et redressement des entreprises publiques locales,
Février 1995

6- Rapport d'expertise comptable n° 1, la réévaluation des investissements et son impact
sur la situation financière de l'entreprise, K.CHIHA, mars 1995

7- Rapport diagnostic des filières Agro-Alimentaires, Centre d'ingénierie et d'expertise
Financière, juillet 1996.

8- Rapport d'expertise comptable n°4, Les réformes fiscales, K.CHIHA, juin 1996

9- Rapport d'expertise comptable n°6, la gestion du fonds de roulement, K.CHIHA,
juillet 1996 .

10- Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché, FMI, 1998

4- journaux et quotidiens

1- El WATAN, du 26et 27 juillet 1991

2- El WATAN, du 17 juin 1992

3- EL WATAN, n° 943 du 5-6 novembre 1993

4- El WATAN, du 14 mai 1994

5- EL WATAN, du 08 juin 1994

6- EL WATAN, n°1391, mai 1995

7- EL WATAN, 11 avril 1996

8- EL WATAN, du 10 mai 1999

9- Le MATIN, n° 798, 12-13 août 1994

10- NOUVEL HEBDOU, n° 15, octobre 1990

11-NOUVEL HEBDO, n°20, novembre 1990

12-La TRIBUNE, n° 46, décembre 1994

13-El OUDJAHID, 14-15 décembre 1990

14-LIBERTE, 15 novembre 1993

15- LIBERTE, 14 novembre 1996

16-ALGERIE ACTUALITE, actualité n° 1282, semaine du 10 au 16 mai 1990

17-Le SOIR, du 09 avril 1994

18- El KHABAR, du 15 septembre 1999

5- Textes législatifs

1- loi n° 88-01à 05 du 12 juillet, portant orientation des entreprises publiques économiques

1- circulaire n°27/ME/DCT/91, portant modalités d'application des mesures d'assainissement financier des entreprises, 16/03/1991

2- circulaire n°91/02/BH, portant assainissement financier des entreprises, ME/91

3- Loi n°88du 12/01/1988, portant autonomie des entreprises publiques.

4- Ordonnance n° 94/03 du 31/12/1994, portant loi des finances pour l'année 1995

5- Loi des finances pour l'année 1989

6- Loi des finances pour l'année 1992

6- Divers

1- L'Algérie en quelque chiffres, MPAT, 1979-1982.

2- Guide indicatif d'assainissement comptable, CNC,1988.

3- Guide indicatif d'assainissement comptable, CNC, avril 1988

4- Les cahiers de la réforme(1à4), 1990, ENAG éditions, 1990

5- Plans de redressement des ERIAD,1992

6- Annuaire statistique, ONS, 1991/1992.

7- Journée d'études sur la réhabilitation et le redéploiement de la branche Agro- Alimentaire, FPA, 1992.

7- L'Algérie en quelques chiffres, ONS, 1993.

9- Guide du contribuable, ministère de l'économie(DGI), 1993.

10- Guide du contribuable, ministère de l'économie(DGI), 1993

11- Bilans comptables et financiers des ERIAD, période 1989-1998 .

12- L'entreprise et la fiscalité :direction générale des impôts, 1995.

13- Journées techniques sur l'Agro-industrie, SETIF, 3 et 4 juin 1996

14- Fournir les entreprises dans ses états financiers, 2ème trimestre 1997

Sites Internet :

1- www ERIAD.Sétif.com.dz
2- www.monde-diplomatique.fr
3- www.ALJAZAIR.dz